النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاثنين 6 ربيع الآخر 1431هـ الموافق 22 مارس 2010 العدد (229) Mon. 6/4/1431 - 22 March 2010 **70 ريالاً 16 صفحة**

مصادر سياسية: الأمريكيون على قناعة بضرورة تهيئة مناخ ملائم قبل الحوار

فشل وساطة أمريكية لجمع المعارضة والسلطة والرئيس يذهب بالتعديلات الدستورية إلى النواب

■ **"النداء" – خاص:**

باءت أول محاولة أمريكية لجمع السلطة والمعارضة على طاولة الحوار، بالفشل وسط مؤشرات بزيادة الفجوة بين الطرفين وتلويح السلطة بالمضي في إنجاز التعديلات الدستورية بشكل منفرد.

وحسب مصادر سياسية، فإن فرص إنجاز تسوية بين أحزاب اللقاء المشترك والمؤتمر الشعبي العام تلاشت تماماً بعد رفض الأخير مبادرة أمريكية لإعادة الطرفين، بواسطة المعهد الديمقراطي الأمريكي، إلى الحوار المنقطع منذ عام.

وكان وزير الخارجية أبو بكر القربي أكد في تصريحات نُشرت الخميس، وجود مبادرة أمريكية للتوفيق بين أحزاب المشترك والمؤتمر، وحملت مقترحاً بجمع الجانبين في العاصمة اللبنانية بيروت.

وإذ قال إن المبادرة ما زالت قيد الدراسة لدى المؤتمر الشعبي العام، فقد حملت وسائل الإعلام الرسمية أنباء تشير إلى اتساع فجوة الخلافات بين الجانبين على عكس الترحيب الذي تضمنته تصريحات وزير الخارجية.

وقالت صحيفة "الثورة" الحكومية إن مجلس النواب سيفتتح دورة انعقاده الجديدة السبت بالوقوف أمام رسالة رئيس الجمهورية بشأن إحالة مشروع التعديلات الدستورية إلى المجلس لمناقشتها واتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها.

وقد عكست الرسالة حالة الانسداد السياسي بين السلطة والمعارضة، كما

التتمة في الصفحة 4

خارطة دولية لمعالجة المشاكل اليمنية في أبو ظبي

تقرر اختيار العاصمة الإماراتية أبوظبي لاستضافة مؤتمر دولي بشأن الأوضاع غير المستقرة في اليمن، هو الثالث منذ مطلع العام، ويعقد نهاية مارس الجاري.

وأعلنت وكالة الأنباء الإماراتية، الخميس الفائت، الخبر ضمن تغطيتها للقاء جمع مساعد وزير الخارجية الإماراتي بالملحق الاقتصادي بسفارة الولايات المتحدة بأبوظبي، خصص لبحث التحضيرات لانعقاد "أصدقاء اليمن"، ويتوقع أن يكرس للمشاكل السياسية في اليمن.

وكانت أنباء رسمية قالت في وقت سابق إن المؤتمر ستستضيفه العاصمة الألمانية برلين، لكن المكان نُقل لاحقاً إلى أبوظبي دون الخوض في الأسباب.

والمؤتمر هو الثالث الذي يخصصه المجتمع الدولي لتدارس الأوضاع والتحديات المختلفة في اليمن بعد مؤتمري لندن والرياض اللذين عقدا على التوالي في يناير وفبراير الماضيين.

وتقول المعلومات إن المؤتمر الذي سينعقد على مدى يومي 28 و29 الجاري، سيكرس لمناقشة المشاكل السياسية اليمنية، وخصوصاً ملف الجنوب والحوثيين في صعدة، في إطار مقاربة دولية لإيجاد تسوية ترسي الاستقرار في اليمن.

ويأتي المؤتمر ضمن مقررات مؤتمر لندن الذي تبنته بريطانيا والولايات المتحدة بسبب تزايد المخاوف الدولية من انهيار الأوضاع في اليمن جراء الحرب في صعدة والمطالب المتنامية بالانفصال في الجنوب وتهديدات تنظيم القاعدة.

ووضع المجتمع الدولي مسارين لمواجهة التحديات المتنامية في اليمن، حيث أوكل للسعودية ودول الخليج معالجة الملف الاقتصادي في مؤتمر عقد بالرياض نهاية فبراير الماضي، لتدارس إخفاقات الحكومة اليمنية في استيعاب نحو 5.7 مليار دولار، هي إجمالي تعهدات المانحين في مؤتمر لندن قبل 4 سنوات، وحدد مؤتمر "أصدقاء اليمن" لمعالجة المسار الثاني حيث تزدحم الملفات السياسية.

وطبق تصريحات سابقة لمسؤول في الحزب الحاكم، فإن المؤتمر سيناقش محور التنمية السياسية، حيث سيبحث في "تنمية وتهيئة مؤسسات الدولة اليمنية القضائية والأمنية بشكل سياسي، وتطوير تجربة اليمن على الصعيد الديمقراطي، مع تطوير أجهزة اليمن السياسية".

التتمة في الصفحة 4

فكري قاسم: الوزارة صنعت فجوة كبيرة بين الصحفيين وقيادة الدولة

وزارة الإعلام تمنع طباعة "حديث المدينة" بعد أسبوع من مصادرتها للعدد 38

● فكري قاسم

امتنعت مطابع مؤسسة الجمهورية للصحافة والنشر، السبت الماضي، عن طباعة صحيفة "حديث المدينة" الصادرة في محافظة تعز، بناء على توجيهات شفوية من وزارة الإعلام.

وقال بيان صادر عن هيئة تحرير الصحيفة إن مسؤول المطابع أبلغهم أن توجيهات شفوية تلقوها من وزارة الإعلام بوقف طباعة الصحيفة حتى إشعار آخر.

وكان مندوبون من الوزارة قاموا مساء الاثنين الماضي بمصادرة نسخ العدد 38 من أكشاك ومكتبات أمانة

التتمة في الصفحة 4

أمانة الاشتراكي تحذر السلطة من المساس بسلامة المقالح وتجدد المطالبة بالإفراج الفوري عنه والمنظمة اليمنية تطالب المنظمات المدنية في اليمن والعالم بالتدخل الفوري لإنقاذ حياته

المقالح يبلغ الحاضرين في جلسة المحاكمة بأن حياته في خطر وأن القاضي أمر بتعذيبه ويمثل خصمه

كشف الزميل الصحفي محمد المقالح، في جلسة محاكمته السبت، أن حياته في خطر. وأبلغ الصحفيين والناشطين الحقوقيين قائلاً: "حياتي في خطر، والقاضي أمر بتعذيبي، وكلهم خصوم ابتداء من القاضي وانتهاء بسجاني".

وفي الجلسة السادسة لمحاكمة المقالح في المحكمة الجزائية المتخصصة، واصلت المحكمة استعراض "أشرطة التنصت لمكالمات المقالح الهاتفية" التي استغرقت مدة طويلة، أصابت الحاضرين بالملل والغثيان. وطالب العضو القيادي في حزب البعث العربي الاشتراكي نائف القانص، الناطق السابق باسم المشترك، المحكمة بنقل المقالح إلى جانب آخر بدلاً من "عرض تسجيلات لا معنى لها"، ما أثار انفعال القاضي والنيابة، وأمروا بطرده من قاعة المحكمة.

وإذ أبدى المقالح اعتراضه على قرار عضو النيابة طرد القانص، ردّ عليه عضو النيابة بأن "المقالح ومؤيديه عملاء

التتمة في الصفحة 4

المؤسسة اليمنية للدراسات الاجتماعية تشهر نتائج دراستها عن أوضاع الجمعيات في 4 محافظات

بالشراكة مع صندوق الوقفية الأمريكية (NED)، تنظم المؤسسة اليمنية للدراسات الاجتماعية، اليوم الاثنين، في صنعاء، ندوة لإشهار وتقييم دراسة تقييمية استشرافية نفذتها المؤسسة، عن دور الجمعيات الحقوقي الحالي والمفترض في المجتمعات المحلية، والتي شملت المرحلة الأولى منها دراسة ميدانية لجمعيات 4 محافظات.

وتأتي هذه الندوة ضمن مشروع متكامل لتنمية ثقافة حقوق المرأة في مجتمعها المحلي. كما تتناول تقييم البناء المؤسسي والعملي للجمعيات الناشطة في كل من محافظات عدن، تعز، أبين، ولحج.

وتقيس نتائج الدراسة درجة استجابة

التتمة في الصفحة 4

• قادة النظام أضعفوا القبيلة، والمشائخ أضعفوا مؤسسات الدولة، فتحقق للنخبتين إنجاز نظام سياسي رعوي

• تحولت القبيلة من بنية اجتماعية قائمة على المساواة إلى بنية اجتماعية تراتبية قائمة على التمايز

• تلعب الدولة دورها كمصهر للانتماءات التحتية، إما لا تتدخل في النزاعات بين القبائل، أو أنها تساهم في بذر الشقاق بين القبائل

الدولة والقبيلة في اليمن.. تداخل المهام، وتلفيق الهوية

■ **وضاح المقطري**

يعتقد ماكس فيبر أن ولادة الدولة تشكل نهاية الوراثة، أي أن ولادة الدولة نهاية للتنظيمات القبلية، بيد أن ذلك لا يحدث في اليمن، ليس لأن فيبر على خطأ، بل لأن الدولة والقبيلة تصالحتا معاً، ونشأت كل منهما بالاستفادة من الأخرى.

تكشف دراسة من 6 فصول نفذها المرصد اليمني لحقوق الإنسان، أن احتواءً متبادلاً تم بعد حرب عام 1994 بين قادة النظام وشيوخ القبائل، فتشكلت نخبة مُركبة، سعت إلى إضعاف الطابع المؤسسي للدولة والقبيلة على حدٍ سواء، فتبنى قادة النظام في تعاملهم مع القبيلة إستراتيجية تقوم على ممارستين متناقضتين شكلاً ومتكاملتين موضوعاً، تهدفان إلى إضعاف القبيلة كمؤسسة اجتماعية، وتقوية القَبَلِيَّة كمنظومة ثقافية، وكذلك الأمر بالنسبة لشيوخ القَبائل، فهم يدعمون النظام ويسعون في الوقت ذاته إلى إضعاف الدولة كمؤسسة، وذلك يصب في خدمة النخبة السياسية والنخبة الاجتماعية في آنٍ واحد، فهما نخبتان متكاملتان، وليستا نخبتين مُتنافستين، وبالتالي فمن مصلحتهما إضعاف المؤسستين؛ فالنخبة السياسية الحاكمة حتى تستديم هيمنتها على السلطة السياسية تعمل على تعويق مؤسسة الدولة، وهو ما يتلاقى مع رغبة شيوخ القبائل في إضعاف الدولة، للحفاظ على قوتهم السياسية، ذلك أنه مع مؤسسة الدولة سوف يغدو مبدأ المنافسة والكفاءة هو المبدأ الوحيد المنظم للوصول إلى السلطة السياسية، وهم لا يمتلكون القدرات التي تؤهلهم للمنافسة، في حين أن من مصلحتهم إضعاف البنية القبلية التقليدية التي كانت تقوم على المساواة، بحيث يتحررون من الخضوع لمساءلة أفراد قبائلهم، وبالتالي فقد دعموا تحول القبيلة من بنية اجتماعية قائمة على المساواة إلى بنية اجتماعية تراتبية، قائمة على التمايز.

وفي ظل تمفصل القبيلة بالدولة، لم تعد العلاقة بينهما علاقة تناقضية، بل باتت علاقة تكاملية، الأمر الذي تمخض عنه تولّد نظام سياسي رعوي، يقوم على تقاسم السلطة السياسية بين الدولة والقبائل، وتنازل الدولة عن بعض وظائفها لصالح شيوخ القبائل، الذين تحولت علاقتهم بالنظام في ظل هذا التمفصل بين الدولة والقبيلة إلى علاقة التزام سياسي، وبالتالي باتت القبيلة تمارس بعض مهام الدولة، وتتصرف الدولة أحياناً كقبيلة، فهي دولة ضعيفة مسلوبة القدرة، فعلى الرغم من تواجدها في أكثر مناطق البلاد، إلا أنها ضعيفة وخاضعة، وغير قادرة على فرض سيادة القانون.

الدراسة التي أعدها 5 باحثين أكاديميين، وصدرت في كتاب باسم "القصر والسلطان.. الدور السياسي للقبيلة في اليمن"، تنتقد الدولة لأنها لم تستطع بناء الأمة باستخدام مؤسساتها القمعية والأيديولوجية حسب تعبير لويس التوسير، فسعت إلى تلفيق الأمة عن طريق المال، وأسست لذلك مصلحة شؤون القبائل، كجهاز لتوزيع الهبات المالية على شيوخ القبائل لضمان ولائهم للدولة، الأمر الذي أضفى على الدولة سمات الدولة الريعية، فضلاً عن ذلك استخدمت الدولة الريع الإداري لشراء ولاء شيوخ القبائل عن طريق بيع الوظيفة العامة.

ويورد الباحثون أرقاماً ونسباً للتدليل على خضوع المؤسسات الحكومية لهيمنة النخبة القبلية، فحوالي 65% من وكلاء المحافظات والوكلاء المساعدين البالغ عددهم 139 وكيلاً ووكيلاً مساعداً، هم من أبناء شيوخ القبائل، ويشكل شيوخ القبائل وأبناء شيوخ القبائل حوالي 62% من محافظي المحافظات، و50% من أعضاء مجلس النواب، وحوالي 35% من أعضاء مجلس الشورى، فكل أسرة من الأسر المشيخية الكبيرة، لها عضو في مجلس النواب أو مجلس الشورى، وعضو في المجالس المحلية ومحافظ أو وكيل محافظة أو وكيل محافظة مساعد، أما الأسر المشيخية الكبيرة التي ليس لها ممثل في السلطة التشريعية، فتعوض في السلطة التنفيذية، فيعين 2 أو 3 من أفرادها وكلاء محافظات أو وكلاء محافظات مساعدين. وبشكل عام فإن شيوخ القبائل وأبناء شيوخ القبائل يستحوذون على ما يزيد قليلاً عن نصف المراكز العليا في مؤسسات السلطتين التشريعية والتنفيذية، فقد خلص تحليل فريق البحث للانتماءات الاجتماعية لشاغلي المواقع العليا في هاتين السلطتين عام 2009، إلى أن شيوخ القبائل والمنتمين لعائلات مشيخية يشكلون حوالي 50.5% من أعضاء مجلس النواب، 35% من أعضاء مجلس الشورى، 62% من محافظي المحافظات، وحوالي 64.75% من وكلاء المحافظات والوكلاء المساعدين.

ويصل فريق البحث المكون من الدكتور عادل الشرجبي رئيساً، وعضوية كل من الدكاترة محمد المخلافي وعبدالقادر البناء وفؤاد الصلاحي وعفاف الحيمي، إلى أن شيوخ القبائل باتوا بحاجة إلى الدولة لأن مصلحتهم مرتبطة بها، وأن قادة النظام أصبحوا بحاجة إلى القبيلة لأن بقاءهم في السلطة يعتمد عليها، ومصلحة النخبتين تقتضي إضعاف المؤسستين، وبالتالي فقد عملتا على إضعاف الدولة وإضعاف القبيلة، ولكن ليس إلى الدرجة التي تصبح إحداهما قادرة على القضاء على الأخرى. ولتنفيذ ذلك عمل قادة النظام على إضعاف القبائل من خلال خلق ظروف الصراع والحروب بينها، وعمل شيوخ القبائل على خلق الأزمات والصراعات السياسية، وتوتير علاقة الدولة بالمجتمع المدني، لضمان استمرار مصالحهم.

تصف الدراسة التقسيم الإداري الحالي للجمهورية بالقبلي الذي لا يقوم على أسس تنموية، مشيرة إلى أن الدوائر الانتخابية تم توزيعها بالشكل الذي يؤدي إلى نجاح المشائخ في الانتخابات البرلمانية، وإلى وجود تضخم في وكلاء المحافظات إلى درجة أن هناك وكلاء يفوق عددهم عدد المديريات، وغالبيتهم من أبناء المشائخ.

وعلى الرغم من أن شيوخ القبائل هم القوة المهيمنة على المجالس التشريعية التي تشكلت منذ قيام الوحدة حتى الآن، وبالتالي فهم القوة ذات الثقل في إصدار التشريعات، إلا أنهم أنفسهم ساهموا في اختلال التوازن بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية لصالح السلطة التنفيذية، وقد قبلوا بذلك في ظل توافق غير معلن على تقاسم السلطة بين قادة الدولة والنخبة القبلية، فمنح قادة الدولة السلطات المركزية، ومنح شيوخ القبائل السلطة على المستوى المحلي، وبالتالي فإن نشاطهم في البرلمان هو نشاط سياسي بالوكالة عن السلطة التنفيذية.

تكشف الدراسة عن تباين القوة السياسية للقبائل اليمنية المختلفة وفقاً لمدى تماسكها الداخلي، وقوة تأثير شيوخها، ومدى تمسكها بطابعها الحربي، ومدى اعتماد النظام عليها، فاتحاد قبائل حاشد، هو أكثر الاتحادات القبلية تأثيراً في السياسة اليمنية، بسبب هيمنة شيوخه على جهاز الدولة، والقبائليون يلتفون حول الشيخ الذي له علاقات وارتباطات بالدولة، فيما قبائل حمير ومذحج وكندة في محافظات تعز، الحديدة، إب، لحج، أبين، حضرموت، شبوة والمهرة، لا تتمتع سوى بقدر محدود من القوة والتأثير السياسي، ويرجع ذلك إلى طبيعة التطور التاريخي للتنظيم القبلي لهذه القبائل، وطبيعة علاقتها بالدولة، فعلى الرغم من أن اليمن افتقر إلى وجود دولة مركزية خلال معظم فترات تاريخه الإسلامي حتى ستينيات القرن الـ20، إلا أن المناطق التي تعيش فيها قبائل حمير ومذحج وكندة، شهدت تأسيس بعض الدول التي اتسمت بطابع مؤسسي، منها الدولة الأيوبية، الرسولية، الطاهرية، ثم الاحتلال العثماني والإنجليزي، فيما خضعت المناطق التي تسكنها قبائل حاشد وبكيل للدولة الزيدية، التي اتسمت بطابع فردي بونابرتي.

وتذكر الدراسة أن الأئمة الزيديين لم يؤسسوا أية مؤسسات حكومية خلال تاريخهم، فقد كانوا خلال تلك الفترة كلها أشبه بحركة تحرر تخوض حرب أغوار، بل إن الجيش الذي قاده الأئمة الزيديون كان جيشاً قبلياً، وذلك خلافاً للدول التي قامت في مناطق قبائل حمير ومذحج وكندة، التي أسست جيوشاً محترفة، ومؤسسات حكم. لذلك تعزز الطابع الحربي لقبيلتي حاشد وبكيل وضعف عند القبائل الأخرى. وعلى الرغم من أن النظام عمل منذ 1990 على إحياء البنى والعلاقات القبلية في هذه المحافظات، إلا أن السكان المحليين فيها ظلوا متمسكين ببعض التوجهات المدنية التي اكتسبوها خلال العقود والقرون الماضية.

يرجع تمسك المواطنين بالعلاقات القبلية إلى طبيعة علاقة الدولة بالمجتمع، فالدولة لا تتعامل بشكل مباشر مع المواطنين، بل تتعامل معهم عن طريق شيوخ القبائل والنخب التقليدية، فالمواطن لا يستطيع أن يكون مواطناً فاعلاً إلا إذا تم ارتباطه بالدولة مباشرة، وتعاملت معه مباشرة دون وسطاء، فتعامل الدولة مع المواطن عبر وسطاء يُقوي العلاقات العصبوية القائمة على الموالاة والتبعية الشخصية، والمجتمع العصبوي هو مجتمع يحتفظ بملامح إقطاعية، تتسم الممارسة السياسية فيه بطابع عدائي وشقاقي، ولا يمثل بيئة ملائمة للديمقراطية الليبرالية والتداول السلمي للسلطة.

تلعب الدولة دورها كمصهر للانتماءات التحتية، فإنها إما ألا تتدخل في النزاعات بين القبائل، الأمر الذي يمثل مظهراً من مظاهر ضعف الدولة، وفي ظل ضعف الدولة أو غيابها تفرض القبائل قوانينها العرفية، أو أنها تساهم في بذر الشقاق بين القبائل، فقد لعبت الحكومة أحياناً دوراً أساسياً في إثارة أسس الانقسامات العميقة والعنف، بهدف كبح التهديدات المحتملة للإدارة، وتوظيف البنى والمعايير القبلية لأهداف ولائية وسياسية، وإحياء الجوانب السلبية للقبلية، وتغييب جوانبها الإيجابية. لذلك يسود بين شيوخ القبائل اعتقاد بأن الحكومة تريد أن توقع الشقاق بين القبائل لفرض سيطرتها، وجاء في أحد أشهر المؤتمرات القبلية بند يحمّل الدولة بشكل صريح ومباشر مسؤولية بذر الصراع بين القبائل، ونص البند الثالث من بنود مؤتمر سبأ على أن المؤتمرين "يحملون الدولة مسؤولية كل ما حدث بين القبائل وأبناء اليمن عامة من حروب وقتل وسفك دماء واغتيالات سياسية، ويعتبرونها مفتعلة من الدولة".

وترجع الدراسة تدني نسبة مشاركة المرأة كمرشحة في الانتخابات البرلمانية والمحلية، إلى طبيعة البنى الاجتماعية والتوجهات الثقافية السائدة في المجتمع اليمني، فهي بنى ذكورية وتوجهات بطريركية، فالقبيلة باعتبارها التنظيم الاجتماعي الأساس في المجتمع اليمني، وهي بنية ذكورية، موجهة بمنظومة قيم اجتماعية وأطر ثقافية تحدد للمرأة مكانة اجتماعية أدنى من مكانة الرجل، وتمنح الرجل حق المشاركة في أدوار المجال العام، فيما تحصر مشاركة المرأة في إطار أدوار المجال الخاص، وبالتالي تمنح الرجل مكانة اجتماعية قيادية ومستقلة، وتمنح المرأة مكانة اجتماعية تابعة للرجل، لذلك فإن ارتفاع نسبة مشاركة المرأة كناخبة لا تمثل مؤشراً على تطور مستوى المشاركة السياسية للمرأة، بل على العكس من ذلك تماماً، فهي تعكس مدى قدرة الرجال على تعبئة النساء للمشاركة في الانتخابات لصالحهم، وهذا النوع من المشاركة ليس مشاركة واعية وقائمة على أساس الإرادة الحرة، بل هي مشاركة تابعة، فمتى ما أراد الرجل للمرأة أن تشارك في تسجيل اسمها في سجلات قيد الناخبين والمشاركة في الاقتراع، فإنها تفعل ذلك، وتمتنع إذا منعها.

قامت الدراسة، حسب ما جاء في مقدمتها، على التفريق بين المجتمع القبلي من المنظور الاجتماعي، والمجتمع القبلي من المنظور الثقافي، فالمجتمع القبلي بالمعنى الاجتماعي، هو مجتمع تمثل القبيلة فيه التنظيم الاجتماعي الوحيد، وتضم القبيلة عدداً محدوداً من الأفراد، وهي تنظيمات تقوم على المساواة. أما القبلية من المنظور الثقافي، فإنها تشير إلى المجتمع الذي يقوم على القيم والثقافة القبلية، أو الهوية القبلية. لذلك تم التحليل على المستويين الاجتماعي والثقافي، فعلى المستوى الاجتماعي، تم تحليل البنية القبلية ذاتها وما شهدته من تحولات، أما على المستوى الثقافي، فقد تم تحليل علاقة القبيلة بالدولة، والدور السياسي الذي تلعبه القبيلة، ومدى تأثيرها على التحول الديمقراطي، وكيف استطاعت القبيلة فرض منظومتها القبلية على الدولة والمجتمع. وقد نفذت هذه التحليلات في ضوء إدراك الفرق بين الدور السياسي للقبيلة والأدوار السياسية لشيوخ القبائل، فكثير مما يوصف بأنها تمثل أدواراً سياسية للقبائل هي في الحقيقة أدوارٌ سياسية لشيوخ القبائل، كون الدولة هي من تمكن من احتكار الفساد السياسي.

في حوالى الواحدة والنصف من ظهيرة الثلثاء قبل الماضي (6 مارس)، كان عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي عبد الحميد طالب (51 عاما) يقف خلف إحدى نوافذ مقر الحزب الواقع وسط مدينة الضالع ويلتقط بحماس صورا لعربة مصفحة (B.M.B) كانت- حسب قوله- تمر في الشارع الرئيسي وتطلق الأعيرة النارية بشكل عشوائي على المنازل. لم يلحظ من مكانه الأهداف التي أصابتها الأعيرة، لكنه لم ينتظر طويلا قبل أن يكتشف أن منزله كان هدفها الرئيسي وأنه كان قد وثق بالصور دون أن يدري لعملية قصف مسكنه.

نبيل سبيع

الضالع شهدت أولى عمليات النزوح الجنوبية وأزمة مياه حادة والأوضاع تندفع نحو كارثة انسانية بعدة رؤوس

جنوب اليمن كساحة حرب

منزل عبدالحميد عبارة عن شقة تقع فوق دور أرضي يستخدم كمحال تجارية، ويقع في حي المتحف على الشارع الرئيسي في الجهة المقابلة لمقر الحزب حيث استقبل- بعد فترة وجيزة من مرور المصفحة والتقاطه صور القصف- ابنه هشام (15 عاما) مع الخبر. وقد هرع على الفور الى المنزل ليجد آثار ثمانية أعيرة على جدران وسقف المجلس الذي كان ما يزال ممتلئا بالأدخنة والغبار وبرعب شديد يخص أسرته. اخترقت الأعيرة جدار ونوافذ المجلس المطلة على الشارع وأحرق أحدها ستارة البلكونة بالكامل فيما أصابت شظية عيار آخر كتف ابنه أحمد (13 عاما) الذي كان لحظتها واقفا بمفرده يتابع من إحدى نوافذ المجلس حركة المدرعات والأطقم العسكرية في الشارع المضطرب. لم تكن إصابة الفتى بليغة بحيث تستوجب نقله الى المستشفى، كما يقول والده. لكن الشظية والحادثة إجمالا حفرتا خوفا شديدا في نفسه، إذ لم يعد يجرؤ على التواجد وحيدا داخل المجلس أو الخروج الى الشارع بنفس حريته السابقة. ووفقا لعبد الحميد، لم تكن أسرته هي الوحيدة التي فاجأها وروعها القصف، بل إن جزءا من المفاجأة والترويع أصاب أفراد الأطقم العسكرية الثلاثة التي كانت تقف أمام منزله منذ ثلاثة أيام. فعندما سأل الجنود عن سبب تعرض منزله للقصف، أجابوه أن المصفحة أطلقت النار عشوائيا وأنهم تفاجأوا وخفضوا رؤوسهم لحظة عبرت الأعيرة من فوقها تماما. يقول: "كان قصفا عشوائيا لترويع الناس حتى أن المصفحة أصابت أيضا المنزل المجاور لمنزلي بعيار آخر اخترق إطار أحد نوافذه المصنوع من الألمنيوم".

عملية القصف العشوائي التي استهدفت منزل عبدالحميد طالب مع المنزل المجاور لم تكن الأولى من نوعها في مدينة الضالع التي كانت حينها تمر باليوم الرابع من عمر الحملة الأمنية التي تشنها القوات الحكومية في محافظتي الضالع ولحج لضبط من أسمتهم السلطات بالمطلوبين الأمنيين. فقبل ذلك، كان عدد من الصحف والمواقع الألكترونية غير الرسمية قد تداولت أخبارا عن تعرض سبعة منازل لقصف عشوائي بقذائف الدبابات والـ آر. بي. جي أدى الى تدمير اثنين منها تدميرا كليا فيما تعرضت الخمسة المتبقية لتدمير جزئي. وعدا ذلك، طال القصف العشوائي عددا آخر غير معروف من المنازل والأعيان المدنية الأخرى.

الاستخدام المفرط للقوة هو أحد الملامح البارزة في الأحداث المتصاعدة في محافظتي الضالع ولحج. فقد دفعت السلطات بقوات كبيرة إلى المحافظتين في إطار ما وصفته بالإجراءات الأمنية المشددة التي قالت إنها لضبط مرتكبي أعمال التخريب والخارجين عن النظام والقانون والأعمال المسيئة للوحدة اليمنية في إشارة للاحتجاجات السلمية هناك التي ترفع أعلام اليمن الجنوبي سابقا. لكن القوات التي دفع بها إلى هناك لا تتناسب مع وصف "الحملة الأمنية" عند أية درجة، بل إنها تبدو حملة عسكرية بدرجة رئيسية. فعدا عن قوات الأمن المركزي والنجدة، ضمت الحملة تشكيلات من الجيش معززة بمختلف أنواع الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة كالدبابات والمدفعية والمدرعات التابعة للواء 35 مدرع واللواء 113 والحرس الجمهوري.

ويبدو خرق قواعد القانون الدولي الانساني المتعلقة بحماية المدنيين والتجمعات السكانية في النزاعات المسلحة الوجه الأبرز لهذه الحملة العسكرية الأمنية. فقد اتجهت الحملة إلى استحداث المواقع العسكرية والتمركز في الأحياء المكتظة بالسكان وفوق المباني السكنية وبالقرب منها وفوق المرتفعات المطلة عليها. على سبيل المثال، داهمت القوات قصر الأمير شعفل الذي يطل على المدينة وأقامت ثكنة لها هناك. كما تمركزت في عدد من المباني السكنية وسط المدينة بعد أن أجليت الأسر المقيمة فيها، وهو ما يتنافى مع القاعدة (23) من القانون الدولي التي تقضي بـ«تجنب إقامة الأهداف العسكرية داخل المناطق المكتظة بالسكان أو بالقرب منها أو بالقرب من الأهداف ذات الحماية الخاصة».

وفي خرق للقاعدة (10) القاضية بحماية الأعيان المدنية (منازل، مرافق حكومية مدنية، وكل ما لا يمثل مرفقا عسكريا) وعدم تحويلها إلى أهداف عسكرية، قامت القوات الأمنية والعسكرية بالاستيلاء على مدرستي مجمع الرئيس التربوي ومدارس الجريذي وحولتهما إلى ثكنتين عسكريتين بعد إغلاقهما في وجوه الطلاب. إضافة إلى ذلك، استولي على مبنى المجلس المحلي في مدينة الضالع وتم تحويله إلى ثكنة عسكرية، ما دفع المجلس إلى عقد اجتماع استثنائي صباح السابع من الشهر هدد فيه بتعليق أعماله ما لم تخل الوحدات العسكرية مقر عمله مع المدارس المذكورة. وقد مثل هذين الانتشار العسكري والقصف العشوائي غير المراعيين لقواعد القانون الدولي الانساني عملين كارثيين أديا الى نزوح عدد غير معروف من الأسر يتجاوز بحسب المعلومات عدد الأسر التي تعرضت منازلها للقصف.

محافظتا الضالع ولحج بحاجة ماسة لتحرك حقوقي ومدني وسياسي عاجل لانقاذ الأوضاع فيهما من التفاقم. فإذا ما قدر للوضع القائم اليوم فيهما أن يتطور أكثر في السوء باتجاه عنف مسلح طويل الأمد، فسيكون علينا أن نتذكر الثالث من مارس الجاري باعتباره اليوم الذي شهد أولى عمليات النزوح جراء العنف في جنوب اليمن. وحتى في حال توقفت الأوضاع عند حدودها الحالية، فإن ذلك اليوم قد حجز موقعه في تاريخ الاحتجاجات الجنوبية باعتباره أول أيام الحملة العسكرية الأمنية ضدها واليوم الذي شهد أطول وأعنف الصدامات المسلحة على الإطلاق بين القوات الحكومية والحراك الجنوبي وكذلك اليوم الذي سقط فيه أكبر عدد من القتلى والجرحى وسط الجنود. فقد استمرت الاشتباكات المسلحة بين الطرفين منذ السادسة صباحا حتى الـ12 ظهرا وخلفت 4 قتلى من الجنود و12 جريحا (11 جنديا وإمرأة).

وقد أدى القصف المدفعي العشوائي، طبقا للمعلومات، إلى أولى عمليات النزوح من حي المطار وحي حبيل جباري في مدينة الضالع. وفي اليوم التالي، انضم حي دار الحيد الواقع تحت قصر الأمير شعفل حيث تتموقع وحدة عسكرية مدفعية إلى القائمة بنزوح عدد آخر من الأسر القاطنة فيه. وفي الأيام التالية، تواصلت عمليات النزوح عن الأحياء الثلاثة بعد تعرض العديد من منازلها للقصف والتدمير العشوائيين جراء وقوعها في منطقة وسط بين قوات الجيش المتمركزة فوق الجبال المحيطة بالمدينة وفوق أسطح بعض البنايات وبين المسلحين المحسوبين على الحراك الذين ينشطون ليلاً ويساهمون في دفع الجنوب الى كارثة.

وقد نزح أغلب هذه الأسر إلى قراها ومناطقها الريفية خارج مدينة الضالع، في حين بحثت الأسر الأخرى التي ليس لديها امتدادات ريفية عن أحياء ليست عرضة للقصف المباشر داخل المدينة. ويتحدث رئيس المنتدى الديمقراطي المعاصر أحمد الزوقري عن عمليات نزوح معاكسة من القرى الواقعة في محيط مدينة الضالع الى داخل المدينة. فقرية "الكبار"، الواقعة في محيط المدينة أمام بوابة معسكر عبود سابقا- الحمزة حاليا والتي يقع فيها منزله، شهدت نزوح أسرتين إضافة الى نصف أسرته بسبب القصف العشوائي كما يقول.

ولم تقتصر نتائج القصف العشوائي على إجبار الأسر على النزوح، بل ساهمت في انتاج بوادر كارثة انسانية أخرى. فقد تعرض عدد من خزانات مياه المنازل للقصف في ظل أزمة حادة ومتزايدة في المياه داخل مدينة الضالع التي تعاني أصلا من عدم وجود مشروع مياه حكومي يغطي احتياجاتها. وعدا عن أنه لا يغطي حاجة كل أحياء المدينة، تنتظر الأحياء المرتبطة بالمشروع المياه مرة في الأسبوع في الأوقات الاعتيادية في حين تلجأ الأحياء الأخرى التي لا ترتبط به إلى وايتات الماء (يبلغ سعر الواحد منها سعة 1200 جالون 4 آلاف ريال في الأوقات الاعتيادية). لكن، ومنذ بداية الأحداث، تفاقمت الأزمة حيث توقف مشروع المياه وارتفع سعر وايت الماء إلى 8 آلاف ريال.

وخارج مدينة الضالع، ولاسيما في مديريات جحاف والحصين والأزارق، تتفاقم أزمات أكبر. فهذه المديريات تعاني من الجفاف وتعتمد في تأمين المياه الضرورية لها على وايتات الماء القادمة من مدينة الضالع التي تمثل في الوقت نفسه مصدرها الرئيسي في تأمين حاجتها من المواد الغذائية والغاز أيضا. غير أن طوقاً امنياً وعسكرياً فولاذياً تفرضه قوات الأمن والجيش منذ بداية الحملة على مداخل مدينة الضالع مانعة بذلك أهالي المديريات الثلاث من دخولها ما يضع هذه المديريات في مواجهة عدم القدرة على الوصول إلى المياه والغذاء والغاز وأوضاع إنسانية قد تكون خطيرة. وبحسب المعلومات، تواجه مدينة "الحوطة" أزمة مياه مشابهة.

القلق حيال الأوضاع في محافظتي الضالع ولحج يتزايد في ظل تواصل قطع كافة الاتصالات الهاتفية المحمولة عنهما منذ اليوم السابق على الحملة بقرار معلن من وزارة المواصلات. فالمعلومات بخصوص ما يجري على الأرض هناك شحيحة للغاية، إذ لا يتسرب منها سوى نزر يسير عبر أشخاص انتقلوا إلى عدن ومناطق أخرى ولا يشملها قرار الاتصالات. ورغم أن إمكانية التواصل مع المدينة أتيحت على نحو محدود مؤخراً عبر الخطوط الثابتة في المدينة إلا أن هذا لم ينه واقع التعتيم على الأحداث هناك. وإذا كان هناك من أمر أكده إجراء قطع الاتصالات الهاتفية عن المحافظتين، فهو أن الحكومة اليمنية تطبق حصارا عسكريا بكل ما تحمله الكلمة من معنى وتتعامل مع المحافظتين باعتبارهما ساحتي معارك عسكرية.

وعدا طوقي الحظر العسكري وحظر الاتصالات الهاتفية، تحظر السلطات على وسائل الإعلام زيارة المحافظتين وتشدد في قمع الصحف والصحفيين الذين يقومون بتسليط الضوء على مجريات الأحداث هناك. وقد عكس الإجراء الذي اتخذته ضد مكتب قناة الجزيرة في التاسع من الشهر مستوى الجرأة الذي وصلته في قمع حرية الصحافة في البلاد عبر إجراءات خارجة عن القانون ومنافية تماما للدستور اليمني. فقد داهمت المكتب وصادرت جهاز البث الخاص به في ساعة متأخرة من مساء الجمعة، أي في وقت خارج الدوام الرسمي وفي يوم عطلة، وفوق هذا وذاك، بدون إذن من النيابة. ويضاعف هذا من القلق حيال نواياها في الضالع ولحج وبقية المناطق الجنوبية، حيث من المرجح أن يؤدي حصارها لهذه المناطق بأكثر من طوق الى مفاقمة الكارثة الإنسانية التي قد تكون بدأت تطل هناك بأكثر من رأس.

عدا عن حصار المياه والاتصالات الهاتفية وبوادر النزوح الجماعي، تشهد المناطق التي تستهدفها الحملة مداهمات واعتقالات خارج القانون ومنافية للدستور وكل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها اليمن. فمن أصل 37 معتقلا في الضالع خلال الأحداث الأخيرة، يتحدث أحمد الزوقري عن 8 رهائن أخذوا نيابة عن ذويهم بينهم رجل مسن في الـ 80 من العمر. مساعد سيف الذي تلاحق السلطات ابنه محمد الناشط في الحراك كان قد اعتقل وفقا لأحمد حرمل في أول عملية دهم نفذتها الحملة الأمنية في الضالع في حوالى الساعة الرابعة من فجر 3 مارس. ثم أخذ أخوه جميل (65 عاما) في عملية الدهم الثانية كرهينة عن أخ ثالث ينشط في الحراك أيضا. وثمة بين هؤلاء الرهائن قُصَّر لم يبلغوا السن القانونية بعد يذكر حرمل منهم عبدالحافظ محسن (14 سنة) وسياف المعكر (15 سنة).

وتجاوزت حصة محافظة لحج من المعتقلين والرهائن حصة الضالع، إذ بلغت 38 معتقلا بينهم 12 رهينة، بحسب المحامي محمد سعيد البان الذي ينشط ضمن فريق المرصد اليمني لحقوق الانسان. ويذكر البان في مقدمة دزينة الرهائن هؤلاء المدير السابق لبرنامج دحر الملاريا في الجمهورية اليمنية الدكتور محمد سعيد عامر (70 عاما) الذي كانت صحيفة الثوري الناطقة باسم الحزب الاشتراكي في عددها قبل الماضي قد أوردت حادثة اعتقاله كرهينة نيابة عن إبن له ناشط في الحراك. وعامر ليس رجلا طاعناً في السن فحسب، بل إنه فوق ذلك يعاني مرضا عضالا في القلب حيث كانت قد أجريت له عملية قسطرة لم تضع حدا للمرض. وكان عامر يزمع السفر للخارج لاستكمال العلاج قبل اعتقاله وإيداعه سجن الحوطة بلحج قبل نقله الى سجن الفتح في عدن. ولم تتوقف مأساة الرجل عند هذا الحد، إذ أخذ ثلاثة من أبنائه كرهائن أيضا طبقا للبان. وكانت الثوري تحدثت عن اعتقال ابنه معمر أثناء احضاره له وجبة غداء الى سجن الفتح.

إذا كان وصف الحملة الجارية منذ أكثر من 20 يوما في محافظتي الضالع ولحج لا يتناسب مع "الحملة الأمنية"، فإن هدفها المعلن لا يتناسب مطلقا مع ما يجري من حصار واعتقالات واستخدام مفرط في القوة. بالنسبة الى أحمد حرمل، فإن آخر شيء يمكن تصديقه بخصوص هذه الحملة هو أنها تستهدف ضبط القائمة التي أعلنتها الحكومة والتي تتألف من 12 مطلوبا امنيا كان يمكن ضبطهم أصلا دون حشد كل هذه القوات. وهذا أمر يتفق فيه معه القيادي الاشتراكي عبدالحميد طالب الذي استبعد أن يكون هدف الحملة في الضالع هو ضبط ثلاثة مطلوبين. هذا أمر لا يستحق على الإطلاق حملة عسكرية ولا تطويق مدينة بالكامل مع قطع الاتصالات والمياه عنها وفرض حظر للتجوال فيها. "إذا كانت القضية قضية ثلاثة مطلوبين فلماذا تتم مداهمة منازل آخرين وقصفها عشوائيا ويعتقل آخرون من ناشطي الحراك؟ يبدو أن هناك نية لضرب الضالع".

كان عبدالحميد طالب يتحدث معي عبر هاتفه الثابت من منزله في مدينة الضالع السبت قبل الماضي بينما كنت أعد لتقرير حول الأحداث تعثر نشره هنا في عدد الأسبوع الماضي لأسباب خارجة عن إرادتي. وفي السبت المنصرم، حينما أردت التأكد من بعض التفاصيل وعاودت الاتصال بمقر الحزب الاشتراكي في الضالع حيث قال لي عبدالحميد إنه اعتاد قضاء نهاره هناك الى المساء، رد علي رجل بدا طاعنا في السن ومتحفظا جدا في الحديث وقد قال لي برغبة من يريد إقفال الخط في الحال: عبدالحميد مش موجود.. عبدالحميد معتقل. اتصلت بمنزله وأخبرتني زوجته أنه اعتقل قرابة الساعة العاشرة والنصف من صباح الخميس الماضي بينما كان عائدا من السوق الى منزله ولا أحد يعرف السبب. هو لم يشارك حتى في مظاهرة يوم الأسير الجنوبي التي تقيمها الاحتجاجات كل خميس منذ عدة أشهر، ويعرف عنه أنه رجل مسالم يجنح دوماً للتعبير الهادئ ونابذ للعنف. غير أن هذا كما يبدو ليس أمراً قد يحول دون الحاق الأذى به. هذا على الأقل ما يعرفه جيدا ولداه الفتيان هشام واحمد الذان يحملان له إلى السجن يومياً منذ اعتقاله الأكل و"دبتين ماء، واحدة للشرب وواحدة للوضوء".

فشل...

فسر تلويح الرئيس بالمضي في إنجاز التعديلات الدستورية بصورة منفردة على أنه محاوله للضغط على المشترك للقبول بحوار غير مشروط.

ومن بين أبرز التعديلات تحويل مجلس الشورى ليصبح غرفة ثانية منتخبة في السلطة التشريعية، واعتماد نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات، وفقاً للصحيفة. وقد مر السبت، وهو اليوم المحدد لمناقشة رسالة الرئيس، دون أن يتطرق إليها البرلمان.

طبق مصادر سياسية، فإن المعهد الديمقراطي الأمريكي ضغط في بادئ الأمر على أحزاب اللقاء المشترك للقبول بحوار يبدأ من قضية الانتخابات والتعديلات المقترحة من الطرفين لإدخال تغييرات على النظام الانتخابي وفقاً لاتفاق فبراير الموقع العام الماضي بين المؤتمر وأحزاب المشترك.

لكن تدشين الحوار من هذه النقطة بالنسبة لأحزاب ظلت تطالب بتهيئة المناخات المضطربة في البلاد، لم يكن أكثر من خدمة يقدمها المعهد للسلطة على ما ذكرت مصادر معارضة.

وقبل أسبوعين فقط عاد المعهد الديمقراطي الأمريكي لترتيب أولويات مبادرته، فطلب من المؤتمر العمل على تهيئة بيئة سياسية مواتية قبل الشروع في الحوار، وهي النقطة التي تشدد عليها أحزاب المشترك، إذ ترى أن أي حوار يجب أن تسبقه إجراءات ميدانية سيما تلك المتعلقة بإطلاق المعتقلين على ذمة الحراك الجنوبي ووقف الحملات الأمنية على الناشطين في محافظات الجنوب.

وجاء هذا التغيير في المبادرة الأمريكية، بحسب المصادر، بعد إعلان الرئيس علي عبدالله صالح إلغاء اتفاق فبراير الموقع بين المؤتمر وأحزاب المشترك، في خطاب له بكلية الشرطة، مطلع مارس الجاري، شن فيه هجوماً حاداً على المعارضة.

وتقول مصادر المعارضة إن المؤتمر رفض مبادرة المعهد، وتتهم الرئيس صالح بالوقوف وراء الرفض.

لكن القربي قال إن المؤتمر يريد أن يكون الحوار المقترح في اليمن وليس في بيروت، وأن صنعاء لا تمانع "وجود جهات تريد أن تساعد في التوفيق بين الجانبين"، دون أية إشارة إلى رفض المؤتمر لمضمون مبادرة المعهد.

وكان الطرفان صعّدا من حدة حملاتهما المتبادلة التي بلغت مؤخراً ذروتها بإعلان لجنة الحوار الوطني تكليف فريق من المحامين برفع دعوى قضائية ضد رئيس الجمهورية بتهمة انتهاك الدستور والقانون في خطاباته والإضرار بمنصب رئيس الجمهورية والمواقع الأولى للمؤسسات الدستورية في النظام السياسي التعددي.

وزادت الحملات الإعلامية ضراوة عقب قرار لجنة الحوار الوطني المنبثقة عن ملتقى للتشاور الوطني، الخروج في فعاليات جماهيرية واعتصامات ضد "عسكرة المحافظات الجنوبية وقمع الفعاليات السلمية للمحتجين بالقوة".

ورد عليها المؤتمر متوعداً باتخاذ الإجراءات القانونية ضد قيادات المشترك، واتهمها بدعم الانفصال وأعمال التخريب في الجنوب.

ورغم تعهد المشترك بمواصلة الفعاليات، فقد اكتفى باعتصام واحد في بعض المحافظات بما فيها العاصمة.

وقال مصدر معارض لـ"النداء" إن المشترك سيستمر في تنظيم الفعاليات، لكنه عاد وقال إن ذلك مرتبط "بالإمكانيات والحسابات والتقديرات المختلفة للأحزاب".

خارطة...

وقال محمد عبدالمجيد قباطي رئيس دائرة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بحزب المؤتمر، لوكالة الأنباء الفرنسية، إن المؤتمر سيتناول الملفات اليمنية الساخنة خاصة "ملف الحوثيين والحراك الجنوبي، وملف تنظيم القاعدة".

من أبرز مكونات مجموعة أصدقاء اليمن "دول مجلس التعاون الخليجي، ومجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى".

وتنتظر الحكومة اليمنية أن يسفر المؤتمر عن إنشاء صندوق دولي لدعم التنمية في اليمن، تساهم فيه الدول والمنظمات المانحة، لكن ذلك قد لا يتحقق على الأرجح دون الالتزام بإجراء إصلاحات سياسية جذرية مستوعبة لمطالب الأطراف التي تشتكي من التهميش.

وقال قباطي إن لجنتين ستنبثقان عن المؤتمر؛ واحدة برئاسة مشتركة بين الإمارات وألمانيا، تتعلق بالتنمية الاقتصادية والحكم الرشيد، والثانية برئاسة مشتركة بين الأردن وهولندا، تتعلق بتطبيق القانون والعدالة.

المقالح...

يسعون لتخريب البلاد". ما استفز مشاعر المقالح للتعقيب على القاضي ومخاطبة الحاضرين بلهجة استغاثة: "أبلغوا العالم أن حياتي في خطر، وأن القاضي أمر بتعذيبي، وكلهم خصوم ابتداء بالقاضي وانتهاء بسجاني في الأمن السياسي".

وطبقاً للمنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية، فإن القاضي شعر بالسعادة لسماعه كلام المقالح، حيث طلب من كاتب الجلسة "تسجيل كلام المقالح". وقد علّق المقالح على طلب القاضي قائلا: "كنتم تبحثون عن تهمة ضدي.. يمكنكم الآن حبك تهمة مقبولة". وقد قررت المحكمة تأجيل الجلسة إلى 3 أبريل المقبل.

وحذرت الأمانة العامة للحزب الاشتراكي اليمني السلطة من تعرض عضو اللجنة المركزية المعتقل محمد محمد المقالح لأي مكروه ومن المساس بسلامته، عقب إبلاغه الحاضرين خلال جلسة لمحاكمته بأن حياته في خطر.

وأدان بيان صادر عن الأمانة العامة للاشتراكي، مساء السبت "إخضاع المقالح للتعذيب داخل معتقله في الأمن السياسي"، مطالباً "السلطات القضائية والحكومية المختصة بفتح تحقيق فوري في ما يتعرض له، ورفع كل الإجراءات اللاقانونية العقابية ضده".

وإذ أسفت الأمانة العامة لما يتعرض له محمد المقالح من شتائم متكررة من ممثل النيابة التي يفترض بها أن تكون سلطة للعدالة، حمّلت السلطة "المسؤولية الكاملة عن أي نتائج تلحق بحياته جراء سلسلة الإجراءات الانتقامية المسلطة عليه وانتهاك أمنه وسلامته الشخصيين". مجددةً مطالبتها بالإفراج عنه ورد اعتباره وتعويضه عن كل ما أُنزل به من أذى وانتهاكات.

وكانت المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات أصدرت بلاغاً قالت فيه إن المحكمة "تجاهلت كافة الجرائم التي تعرض لها المقالح". وأردفت: "لقد كشفت الجلسة السادسة المنعقدة السبت بوضوح صوابية قرار المقالح بمقاطعة المحكمة ورفضه الاشتراك في مسرحيتهم الهزلية، حيث ظهر القاضي مع النيابة في الجلسة بموقع الخصوم واستفزاز المقالح، إذ استمرت المحكمة في عرضها لشرائط التنصت لوقت طويل".

وفيما طالبت المنظمات المدنية في اليمن والعالم بالتدخل الفوري لإنقاذ حياة المقالح و"وقف الاستهتار بالقضاء وإحالة خاطفي المقالح ومعذبيه إلى المحاكمة لرد الاعتبار للنظام والقانون"، ناشدت المنظمة اليمنية رئيس الجمهورية التدخل الشخصي للإفراج عن المقالح، سيما بعد ظهوره بحالة صحية مروعة بعثت بالقلق على جميع من رأوه في المحكمة.

وزارة...

العاصمة، دون إبداء الأسباب.

وأعرب الزميل فكري قاسم، رئيس التحرير، عن أسفه الشديد من أن تتحول وزارة الإعلام إلى محرض يؤلب السلطات باستمرار ضد الصحافيين، الأمر الذي صنع فجوة كبيرة وغير عادلة بين الصحافة وقادة البلد، وجعل الصحافيين على الدوام في محل اتهام.

وإذ شدد على ضرورة احترام وزارة الإعلام للقانون ورفع الحظر على "حديث المدينة"، حملها كل المخاسير المادية والمعنوية التي لحقت بالصحيفة جراء عسفها.

الزميل فكري دعا نقابة الصحافيين وكافة زملائه والمنظمات الحقوقية والمدنية إلى التضامن مع الصحيفة وعدم التساهل مع مثل هذه الإجراءات المنافية لقانون الصحافة والمطبوعات وللهامش الديمقراطي الذي كفله الدستور اليمني.

المؤسسة...

الجمعيات للقيام بأدوار من شأنها أن تحقق مشاركة وإدماج النوع الاجتماعي في أنظمتها وأنشطتها، ومعيقات ذلك. وبهدف تحقيق رؤية واضحة ومتكاملة حول مدى قيامها واستعدادها لتبني قضايا المرأة في المجتمعات التي تنشط فيها.

وتتضمن الندوة عرضا للدراسة ونتائجها من واقع الدراسة الميدانية. حيث يقدم الدكتور عبدالباقي شمسان عرضا لمراحلها وأدواتها المستخدمة ونتائجها، ومن ثم متطلبات الإصلاحات المطلوب من الجمعيات الاستجابة لها على المستويين المؤسسي والفكري. كما تناقش الدراسة المرجعيات التي تستند إليها الجمعيات في عملها المتعلق بقضايا المرأة من جانب، وتحدد في ذات الوقت احتياجات حقوق المرأة في مجتمعها إلى رعاية مرجعيات واتفاقات دولية تراعيها الجمعيات في مجمل عملها وبنائها التنظيمي، ومن شأنها تعزيز مكانة وحقوق المرأة من جانب آخر.

ويقوم كل من عبدالباري طاهر، وفؤاد الصلاحي بالتعقيب على الدراسة، بمشاركة 30 من رئيسات ورؤساء الجمعيات في المحافظات المذكورة.

﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾

نتقدم بأصدق التعازي والمواساة إلى العزيزين
أحمد علي ناصر الرشيدي
وعصام محمد ناصر الرشيدي
وكافة أسرتهما الكريمة
باستشهاد المغفور له بإذن الله
قريبهم الشهيد
محمد ناصر مسعود الرشيدي
تغمده الله بواسع
رحمته ومغفرته
واسكنه فسيح جناته
«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأسيفان:
هلال الجمرة، علي الضبيبي

﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره
تلقينا نبأ وفاة
الحاج مارش العديني
وبهذا المصاب الجلل نتقدم إلى كافة
أبناء الفقيد وذويه بأحر التعازي
وأصدق المواساة، سائلين المولى عز
وجل أن يتغمده بواسع رحمته وأن
يسكنه فسيح جناته ويلهم أهله
وذويه الصبر والسلوان.
"إنا لله وإنا إليه راجعون"

المعزون:
سيف قحطان الشرعبي وأولاده،
جميع أفراد أسرة
علي سعيد قاسم الشرعبي،
عبدالعزيز المجيدي،
عبدالله حسن الشرعبي

﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾

بمزيد من الرضا والتسليم بقضاء الله وقدره
وبقلوب ملؤها الأسى والحزن
تلقينا نبأ وفاة المغفور له بإذن الله تعالى
العلامة يحيى ناصر الدرة
وفي هذا المصاب الجلل
أتقدم بخالص العزاء وعظيم المواساة للاستاذ
عبدالوهاب الدرة
وجميع إخوانه وأفراد أسرته
سائلاً المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد
بواسع الرحمة والمغفرة ويتقبله قبولاً حسناً
ويسكنه فسيح الجنان ويعصم قلوب
أهله وذويه بالصبر والسلوان
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
محمد محمد المقالح

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة

الناشر رئيس التحرير
سامي غالب

سكرتير التحرير
بشير السيد

صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 734658242

الباشا يطالب بإعطاء تدهور العملة الأولوية في أعمال المجلس ويصفها بالجريمة الاقتصادية. وحمير الأحمر يطلب من الوجيه قراءة اللائحة والثاني يرد: ومنذ متى تقرأ اللائحة.. أنت لا تقرأ اللائحة ولا تفهم تفسيرها

افتتاح الجلسات البرلمانية بخلاف وعدم تفاهم بين أعضاء المجلس ورئاسته

■ هلال الجمرة

افتتح المجلس جلسته الأولى من فترة انعقاده الحالية، السبت، بانتقادات حادة لهيئة رئاسة المجلس لإغفال جدول الأعمال "جملة من المواضيع الرقابية الحيّة والتركيز على مشاريع قوانين". علاوة على هجوم شديد شنّه النائب صخر الوجيه على حمير الأحمر، رئيس الجلسة.

عقب قراءة "مشروع جدول أعمال المجلس للفترة الحالية"، وقف النواب لمناقشة الجدول وتقديم مقترحات لإضافة تقارير برلمانية إليه، فتصدّى حمير الأحمر في وجوههم منبّهاً: "هذا عمل هيئة الرئاسة ولا أحد يتدخل فيه". واستمرت المداخلات حتى وصلت إلى خلاف "شبه شخصي" بين الأحمر والوجيه.

لاحظ النائب نبيل باشا (مؤتمر) اختلالاً كبيراً بين أولويات جدول الأعمال، وبأنه بحاجة إلى إعادة النظر، بعد أن رأى أسئلة برلمانية حول تدهور العملة المحلية وأسعار صرف الريال نهاية جدول الأعمال وقد تأجلت من فترات سابقة. واعتبر الجدول الذي أعدته هيئة الرئاسة غير متوائم مع ما يجري الآن.

ونبّه الباشا النواب إلى ضرورة إنقاذ الاقتصاد اليمني والمواطن، موضحاً أن "الريال اليمني اليوم قد فقد نحو 20% من قيمته"، مؤكداً أن ذلك "يضيف أعباء يومية على كاهل المواطن".

وحذّر البرلمان من التراخي والتساهل أمام ما اعتبره "جريمة اقتصادية"، ودعاه إلى الوقوف أمام "السياسة المصرفية للبلد بحضور وزير المالية ومحافظ البنك المركزي اليمني". مطالباً الحكومة بتعويض الموظفين والمستفيدين من الضمان الاجتماعي بمقدار 20% لمواجهة تلك "الجريمة الاقتصادية".

واقترح نبيل باشا على المجلس إعطاء الأولوية للتدهور الحاصل في سعر العملة المحلية في جدول أعماله، وتخصيص جلسة الأحد لمناقشة أسباب تدهور العملة، وطلب وزير المالية ومحافظ البنك المركزي لحضور الجلسة.

ومعلوم أن الريال اليمني يشهد تدهوراً مخيفاً أمام العملات الأجنبية لاسيما الدولار. وقد بلغ سعر الصرف للدولار مقابل الريال اليمني 219 ريالاً.

قطع رئيس الجلسة الميكرفون على الباشا وعلّق قائلاً: "أولاً: ما جاء في الجدول هو ما صوّت المجلس عليه في شهر فبراير، ولم نضف إليه سوى موضوعين، وبالنسبة للمواضيع الجديدة لم تقدم إلى الهيئة أي موضوع. ثانياً: تحديد المواضيع من اختصاص هيئة الرئاسة، ولا يحق لك اقتراح مواضيع". رفع الباشا نقطة نظام، إلا أن رئيس الجلسة تجاهل ذلك، وأعطى الحديث لصخر الوجيه، فلم يتمكن هذا من الحديث بسبب صراخ الباشا، وترديد كلمتي: "نقطة نظام". وقد رددّها نحو 24 مرة. وبعدها اقتنع بالانتظار حتى انتهى الوجيه من الكلام.

استغرب صخر الوجيه مما قاله رئيس الجلسة بالقول: "جدول أعمال المجلس لهذه الفترة يجب أن يصادق عليه أعضاء المجلس وأن يناقش وإلا فما الداعي لإنزاله إلى القاعة". وأضاف منتقداً ما تضمنه الجدول: "مناقشة مشروعات القوانين أكثر من عدد التقارير الرقابية في جدول الأعمال الحالي، مع أنه يحتوي على 16 قضية رقابية قد مر عليها سنة وسنتان، مثل قضية وفاة أحد السجناء في حرض".

● الأحمر

● الوجيه

● الهجري

ولاحظ عدم ترتيب الأسئلة البرلمانية بحسب الأولوية، وأشار إلى أنه "مضى على بعض الأسئلة سنتان وما تزال في آخر يوم للرد على الأسئلة"، مستغرباً توزيع الأسئلة في أيام الرد "11 سؤالاً، 13 سؤالاً، 29 سؤالاً.. كيف سيتمكن الوزير من الرد عليها". واقترح إضافة تقرير لجنة أحكام الشريعة الإسلامية حول زواج القاصرات، وإدراج تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الجعاشن إلى جدول الأعمال.

قطع حمير الأحمر الكلام على صخر. وخاطبه بأن "تقرير لجنة الجعاشن لم يسلم، وعندما يأتي سنضيفه". لم ينتهِ صخر من تقديم المقترحات، وكان يرفع نقطة نظام ويرجو رئيس الجلسة أن يفتح له الميكرفون ليكمل حديثه، فرفض الأحمر السماح له، وتجاهل طرح مقترحاته للتصويت. وردّ الوجيه: "هذا حقي وهذا مجلس نواب ولن تمنعني من طرح مقترحات. ومن حقي أن تطرح مقترحاتي للقاعة للتصويت عليها وفقاً للائحة الداخلية".

صخر: من لا يحترم الناس لا يُحترم

تجاهل حمير مطالبات صخر الوجيه، ونزع فتيل الغضب لدى الأخير عندما حثّه قائلاً: على الأخ صخر قراءة اللائحة. أثارت هذه الكلمات غضب وانفعالات الوجيه فردّ ساخراً من الآخر الذي طالما نبّهه النواب لمراجعة اللائحة قائلاً: "منذ متى تقرأ اللائحة، أنت لا تفهم اللائحة وتجهل تفسيرها". كان النواب يهدئون صخر، وهو الذي يعاني من مرض السكري، لكنه كان يواصل لوم حمير: "أنت لا تحترم الناس". كان حمير يبدو وكأنه لا يسمع، ومع هذا كان بين الفينة والأخرى يرد: "السكر اليوم زيادة.. احترم الناس يا أستاذ صخر، التزم باللائحة". فيعلّق صخر عليه: "إذا أردت أن تُحترم عليك أن تحترم الناس". ويعقّب الأحمر: "لو سمحت اسمع يا صخر". وصخر وحوله نواب يرد قائلاً: "أنت لا تستمع لأحد.. لا تستمع سوى لنفسك". قام النائب عبدالرزاق الهجري بدور الوسيط، وأمسك بصخر وأخرجه إلى البوفيه ليخفف من غضبه.

وخاطب نبيل باشا رئيس الجلسة: "أخي رئيس الجلسة، ليست علاقتنا هنا موظف ورئيس، ويجب أن تنظمنا لائحة، وليس العلاقة الشخصية". وأضاف: "الهيئة كل ما تقدمه إلى المجلس مقترحات، وعلى المجلس أن يقرها أو يرفضها أو يعدل فيها". معتبراً استمرار بعض المواضيع في جدول الأعمال معيباً.

وضع المواضيع الرقابية في أولويات المجلس

ولفت النائب صادق البعداني (إصلاح) إلى وجود عدم تكافؤ بين مشاريع القوانين وبين التقارير الرقابية، مؤكداً أن الأولوية تكون للقضايا الرقابية التي تخص حاجة الناس وتمس حياتهم. مطالباً بإدراج تقريرين رقابيين إلى جدول الأعمال، هما تقرير لجنة تقصي الحقائق حول مهجري الجعاشن، وتقرير لجنة تقصي الحقائق حول مطار تعز.

عبدالرزاق الهجري، النائب الذي يتزعم كتلة الإصلاح داخل البرلمان منذ علّق رئيسها عضويته البرلمانية، أكّد ما قاله زملاؤه من ضرورة "إيلاء التقارير الرقابية الأولوية لأنها تمس حياة الناس، ولأنها حيّة، وينتظر الناس من المجلس تحقيق شيء فيها".

واقترح إدراج قضايا "الكهرباء التي وصل الناس إلى حالة من الضنك بسبب الانطفاءات المتكررة، وانهيار سعر العملة، وانعدام الغاز المنزلي في جدول الأعمال"، مطالباً بضرورة استدعاء الحكومة لمناقشة تلك القضايا.

وأشار النائب فيصل الحبيشي (إصلاح) إلى أن الحكومة أصبحت متخمة بالقوانين، وأن الهدف من تقديمها لمشاريع القوانين هو تتويه المجلس عن العمل الرقابي، وهو الأهم والأساسي في مراقبة أداء الحكومة. داعياً المجلس إلى مناقشة التقارير الميدانية، فهناك تقارير مضى عليها 4 سنوات لم تناقش.

علي العنسي (إصلاح) مثّل التيار المعتدل في الخلاف بين النواب ورئيس الجلسة، وخاطب النواب قائلاً: "يجب أن نكون متفقين وأن نكمل هذه الفترة بالود والتفاهم والتوافق". وزاد: إن هيئة الرئاسة كانت بدأت ببادرة جيدة في مناقشة التقارير الرقابية. واقترح أن يحدد يوما الاثنين والثلاثاء للرد على الأسئلة من قبل الحكومة.

ورغم انتقادات النواب لجدول الأعمال ومطالبتهم بإدراج بعض التقارير، إلا أن حمير الأحمر رئيس الجلسة، طرح الجدول للتصويت بعد أن أوضح للنواب أن هيئة الرئاسة ستدرج أي تقرير بعد استلامه من اللجنة، بعد أن يصوت المجلس على إدراجه. وصوّتت القاعة على الجدول كما هو دون أن يطرح حمير الأحمر مقترحات النواب.

تصدر تقرير تكميلي للجنة الدفاع والأمن حول مشروع قانون ينظم حمل وحيازة السلاح مشاريع القوانين المقر نقاشها في جدول أعمال المجلس لهذه الفترة، وقد تكرر نزوله في جدول الأعمال عدة مرات دون أن يناقش.

ويأتي تعثر نقاش وإقرار قانون السلاح بناء على طلب نحو 170 نائباً إعادة المداولة في فقرة تحظر حيازة الأسلحة.

وتضمن الجدول مناقشة 13 مشروع قانون واتفاقية، و15 تقريراً رقابياً للزيارات الميدانية للجان الدائمة، إضافة إلى 65 سؤالاً برلمانياً، فضلاً عن استجواب وحيد لوزير الداخلية مقدم من النائب عبده محمد بشر. واللافت أن هذه التقارير والأسئلة والاستجواب مؤجلة من دورات برلمانية سابقة. ويحصد رئيس الوزراء النصيب الأكبر من تلك الأسئلة، إذ بلغت نحو 29 سؤالاً. الملاحظ أن هذه الأسئلة المقدمة لرئيس الحكومة تأتي في كل مرة في آخر يوم في الدورة البرلمانية، فتؤجل إلى الدورة التي تليها.. وهكذا حتى تراكمت تلك الأسئلة التي يتجاوز عمر بعضها الـ4 سنوات.

الحزمي يبدأ حملة استباقية لكسب مؤيدين من البرلمان يرفضون تحديد سن الزواج، وجباري يطلق الحل الجذري لمأساة أبناء الجعاشن:

ننكر أنهم يمنيون وندعو شيخهم ونوقع معه بألا نناصرهم ولا نحميهم

تضاربت الأنباء بين قدرة لجنة البرلمان إلى منطقة الجعاشن على التحقيق في المهمة التي كلفت بشأنها، وبين عرقلة أعمالها ومنعها من الدخول إلى المنطقة.

لكن الثابت أن اللجنة زارت المنطقة وعادت إلى البرلمان بتقرير مهني وموضوعي يسرد تفاصيل ما يتعرض له نحو 500 نسمة من أبناء المنطقة، ينزحون في العاصمة صنعاء منذ أشهر، من انتهاك من قبل الشيخ محمد أحمد منصور، عضو مجلس الشورى، شيخ الجعاشن.

وفي جلسة السبت الماضي، طالب عدد من النواب بإدراج تقريرها إلى جدول أعمال المجلس للفترة الحالية، نظراً لأهميته وتعلقه بحياة وحرية "أناس ما يزالون هاربين من إجحاف الشيخ في مخيمات وسط العاصمة"، فيما لم يحضر الجلسة أي من أعضاء اللجنة المعنية. فردّ رئيس الجلسة بأن اللجنة لم تسلم تقريرها إلى هيئة الرئاسة حتى الآن.

عبدالعزيز جباري، اعتبر عدم احتواء جدول الأعمال على تقرير اللجنة البرلمانية المكلفة بتقصي الحقائق في منطقة الجعاشن، تهرّباً من هيئة الرئاسة من مناقشته. وقال مستغرباً: "لماذا كلما دار الحديث عن الجعاشن يتضايق الناس من بوابة القصر الجمهوري حتى رئاسة المجلس؟".

وطمأن النواب بأنه يمتلك الحل الجذري لقضية الجعاشن التي أثارت آراء الناس واهتمام منظمة العفو الدولية التي شكلت وفداً للنزول إلى مخيم النازحين من أبناء الجعاشن في العاصمة. وعرض على النواب هذا الحل، الذي يرى أن تعمل الحكومة به لتتخلص من هذه المشكلة التي عجزت عن وضع حد لها، قائلاً: "علينا أن ننكر مواطني الجعاشن، وأن يعقد مؤتمر مع الشيخ منصور يعرف بأهالي الجعاشن المشردين على أنهم ليسوا يمنيين، ونؤكد فيه أننا لن نحميهم ولن نناصرهم. وهو الحل الأنسب. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته".

أعجب القرار كثيراً من النواب، وضحكوا له لاسيما علي العنسي الذي جهر بضحكته وهو يلتفت إلى عبدالرزاق الهجري ثم إلى جباري مقهقهاً، ويقول: ما هذا إلا حل... حلّ حالي... ولا بعده.

● الحزمي

دعممة الحزمي وتوزيع فتوى تحديد سن الزواج

قبل يومين، لم يكن النائب محمد الحزمي مكترثاً للصحفيين في شرفة قاعة البرلمان، كما كان يفعل عندما يقدم سؤالاً للحكومة. وعندما كان يدعوه أحد الزملاء في الشرفة لم يلتفت، وواصل توزيع "فتاوى وأشرطة خطابات تحرم تحديد سن الزواج"، وحيداً، بينما كان يكتفي مؤيداه النائبان هزاع المسوري وعارف الصبري، بتوجيهه، وهو ينفذ. فأوضح زميلي: "هو يدعم عندما يوزع فتاوى".

يقوم الحزمي بحملة استباقية، لحشد أكبر عدد ممكن من النواب لرفض تحديد سن الزواج أو تحديده بسن 13 سنة كما كان ينادي من قبل. وفيما تضمن جدول أعمال المجلس للدورة الحالية مناقشة تقرير لجنة أحكام الشريعة الإسلامية الخاص بتعديل مواد في قانون الأحوال الشخصية، من بينها تحديد سن الزواج، بعد أن طلب عدد من النواب إعادة المداولة فيها قبل عام ونيف، بتوقيعات جمعها الحزمي، وكانت الحكومة قد ارتضت حلاً وسطاً بشأنها، وهو أن تحدد السن بـ17 عاماً بدلاً عن 18 عاماً كما قدمت في مشروعها، بدأ النواب بتوزيع منشورات ملونة عبارة عن فتوى معنونة ببيان علماء اليمن حول تحديد سن الزواج، تحرّم الأمر.

وعندما أكمل الحزمي الفتاوى التي في يديه، خرج من القاعة، وعاد بعدد آخر قام بتوزيعها. وبين الفينة والأخرى يعود إلى النائبين المعروفين بخمولهما طيلة عملهما البرلماني، باستثناء في قضايا تهم تحديد سن الزواج، وأخرى تتعلق بختان الإناث، هما هزاع المسوري وعارف الصبري، فيجتمع بهما ليحددوا الخطة القادمة.

تقرير هيئة رئاسة المجلس يوثق تزوير الانتخابات ويتجاهل انسحاب جباري

ما تزال أدخنة الانتخابات تتصاعد من مقدمة القاعة البرلمانية، تحديداً من مقعد منافس رئيس المجلس في الانتخابات النائب عبدالعزيز جباري، حتى جلسة السبت.

قبل يومين، قدمت هيئة رئاسة المجلس تقريراً موجزاً عن أعمال المجلس خلال الفترة الأولى من الدورة الأولى لدور الانعقاد السنوي الثامن، تناولت فيه مجريات عملية الانتخابات التي أجراها المجلس لانتخاب هيئة الرئاسة، وعدداً من المواضيع التي وقف المجلس أمامها، في 20 جلسة برلمانية عقدها.

وعقب قراءة التقرير، وقف جباري عند موضوع الانتخابات، واستنكر ما "تحاول هيئة الرئاسة تكريسه عند الناس وما قامت به من تحريف للمجريات". وقال: "كلما نسينا الانتخابات رديتونا إليها مرة ثانية وثالثة. وقد أهمل التقرير انسحاب عبدالعزيز جباري، وأكد حادثة التزوير لخمس بطائق اقتراع زادت عن عدد المقترعين، وهذا عيب وجريمة في حق المجلس".

وتضمن التقرير حادثة التزوير كالآتي: "بلغ عدد بطائق الاقتراع التي تم فرزها 215 بطاقة، منها عدد 198 بطاقة صحيحة وعدد 17 بطاقة ملغية. وأسفرت عملية الفرز عن النتيجة التالية: يحيى الراعي 148 صوتاً، عبدالعزيز جباري 55 صوتاً". وبالنظر إلى إجمالي عدد البطائق المقترعة نجد أنها ستصبح: 220 بطاقة اقتراع أي بزيادة 5 بطائق على عدد الذين أدلوا بأصواتهم. ما يؤكد حدوث عملية التزوير.

وإذ لفت جباري إلى أن "هيئة رئاسة المجلس ورئيس المجلس اعترفوا بأنه حصل تزوير في الانتخابات"، طالب هيئة الرئاسة بالخجل من أنفسهم، وقال: "لم ينافسكم أحد، ومع هذا عادكم تزوروا النتائج". وأقسم بالله "إنه لولا تدخل الرئيس واتصالاته ودعمه ومطالبته لمنافسيكم بالتنازل لما فزتم ولما طلع أي واحد منكم إلى مقعده في المنصة". وزاد: "والله لو تنافستم أنتم وعلي سليمان الذي في البوفية لفاز عليكم".

● جباري

قطع حمير الأحمر، نائب رئيس المجلس، الميكرفون على جباري. ورفع النائب المستقل صخر الوجيه نقطة نظام، فعلّق على ما قاله جباري: "نقطة نظامي على جباري الذي ذكر اسم علي سليمان الذي في البوفية، وأقول له: علي سليمان يؤدي عمله بإتقان وبأمانة أكثر مما يؤديه أعضاء هيئة الرئاسة، ويجب أن يعتذر له على هذا الكلام الجارح لشخصه الكريم".

حاول جباري إيصال كلامه إلى رئيس الجلسة حمير الأحمر، وإكمال حديثه، لكنه منعه بمبرر "الخروج من الموضوع إلى البوفية".

المحرر: أشرف الريفي
al_rify@hotmail.com

الاثنين 6 ربيع الآخر 1431هـ الموافق 22 مارس 2010 العدد (229)
Mon. 6/4/1431 - 22 March 2010

صفحة اقتصادية متخصصة برعاية منتدى الإعلاميات اليمنيات (موف) والمركز الدولي للمشروعات الدولية (CIPE)

ورقة عمل قُدمت في ندوة بلندن:

فرصة اليمن لصياغة مستقبلها تتضاءل

دعت ورقة عمل قُدمت في ندوة شاتر هاوس بلندن مؤخرا إلى تجديد أو تحديث الجهود لتطوير تعاون المانحين ومكافحة الفساد في اليمن البلد الأفقر في العالم العربي.

وقالت ورقة العمل إن صانعي السياسة بحاجة الى إحياء عملية الإصلاحات الراكدة حاليا، وللعمل نحو تسوية سياسية شاملة من أجل تعزيز شرعية الحكومة.

واقترحت الورقة تعاوناً إقليمياً فعالاً يشمل دول مجلس التعاون الخليجي. وأية صيغة إقليمية ستكون أيضا بحاجة إلى أن تأخذ في الاعتبار ارتباط اليمن بأفريقيا.

وقالت إن صانعي السياسة البريطانيين والأمريكيين يجب أن يأخذوا بالأسلوب الملائم لمواجهة التحديات الحالية التي أمام اليمن.

وحسب الورقة فإن أمريكا وبريطانيا تريدان أن تجعلا وسائل مواجهة الإرهاب في اليمن جزءا لا يتجزأ من توجه الحكومة الشامل الساعي نحو حماية الدولة من الانهيار، والمؤسس لصيغة طويلة الأجل لدعم القطر في انتقاله الى اقتصاد ما بعد النفط.

وأشارت إلى أن الرأي المتخوف من الفشل يجادل بالقول إن الرأي العام في اليمن معاد لسياسة أمريكا في الشرق الأوسط ولخططها العسكرية الساعية للإبقاء على موضع قدم في المنطقة من خلال سعيها لاستمرار بقاء وجود رمزي للقاعدة في شبه الجزيرة العربية.

وتطرقت إلى المحاولة الفاشلة لتفجير طائرة فوق مدينة ديترويت في عيد الميلاد من المعتقد أنها دبرت وأعدت في اليمن، وهذا ما سلط الضوء على الإرهاب في هذا البلد الاستراتيجي في الجزيرة العربية.

وقالت الورقة إن اليمن أصبحت المركز الجديد لاحتضان القاعدة في جزيرة العرب منذ اندماج القاعدة في كل من اليمن والسعودية عام 2009، وأن الجماعة أو المجموعة الإرهابية ادعت مسؤوليتها عن محاولة تفجير الطائرة الفاشلة. لكن استعادة نشاط الشبكات الإرهابية في اليمن هي انعكاس لمشاكل أعمق.

وأضافت أن فرصة اليمن لصياغة مستقبلها تتضاءل، وإذا كانت قاعدة الإيرادات وقوة الدولة تتآكلان فإن ذلك يجعل للقاعدة مجالا أوسع للعمل داخل اليمن.

وكان الإصدار الأول لورقة العمل بعنوان "اليمن: الخوف من الفشل" الصادر عام 2008، حذر من مخاطر فشل الدولة، مشيرا إلى المعدلات العالية للبطالة والنمو السكاني السريع والموارد المائية المستنفدة.

في 14 شهراً منذ الإصدار الأول لهذه الورقة، التحديات التي تواجهها اليمن ازدادت حدة أو تعقيدا، حيث أطلق انفصاليو الجنوب دعواتهم نحو الاستقلال، وهو ما أدى الى اشتباكات عنيفة مع قوات الأمن، والانتخابات البرلمانية التي كان من المقرر عقدها في أبريل 2009، أجلت لسنتين.

الحرب الأهلية في محافظة صعدة الشمالية استؤنفت على نحو أكثر كثافة منذ بدايتها، قبل أن تتوقف منذ أسابيع قليلة، والجيش السعودي حاليا انتشر على حدوده مع اليمن لسحق غزوات المجاميع المسلحة من صعدة خلال الحرب السادسة.

اليمن يواجه تحديات جساماً في بيئة عالمية وإقليمية تتسم بالغموض

قال البنك الدولي إن اليمن يواجه تحديات جساماً في بيئة عالمية وإقليمية تتسم بقدر عال من الغموض وعدم اليقين. وقد تحقق تقدم كبير خلال الأعوام القليلة الماضية، لكن ظروف المعيشة لمعظم اليمنيين البالغ عددهم 22 مليون نسمة، ما زالت صعبة، وهياكل نظام الإدارة العامة باليمن معقدة، وأبرزت الأحداث في الآونة الأخيرة مخاوف بشأن القضايا الأمنية. وليس من المحتمل أن يحقق اليمن معظم الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015، وتعتبر أوضاع المرأة صعبة للغاية.

وحسب تقارير البنك الدولي فإن الحكومة اليمنية تنفذ برنامجاً من الإصلاحات الاقتصادية وفي مجال الإدارة العامة، لكن الوقت ذو أهمية بالغة لأن الموارد النفطية آخذة في النضوب بسرعة، بينما تنمو أعداد السكان بمعدل سريع. ويتسبب الهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية، وما تبعه من انكماش الإنفاق العام، في ركود النشاط الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، فإنه على الرغم من أن القطاع المالي ما زال سليما نسبيا بسبب عزلته النسبية، فإن الأثر على القطاع الحقيقي من المتوقع أن يكون كبيرا. وتدرك الحكومة الحاجة الملحة إلى الإصلاح الشامل للمالية العامة، لكن هناك مخاطر كبيرة من تدهور الأوضاع الاقتصادية.

وأوضح البنك أن قطاع النفط يهيمن على الاقتصاد اليمني (يبلغ نصيبه 27 في المائة من إجمالي الناتج المحلي و90 في المائة من الصادرات السلعية). وخلال العقود الماضية، كان الاقتصاد اليمني يقوم على النفط، مع إعادة توزيع العائدات من خلال رواتب العاملين في جهاز الخدمة المدنية ونظام سخي لتقديم الدعم. ويشكل إنتاج المحروقات (النفط والغاز) نحو ثلث إجمالي الناتج المحلي، وقرابة ثلاثة أرباع العائدات الحكومية، و90 في المائة من الصادرات.

ومنذ تبني الحكومة اليمنية لخطة التنمية من أجل الحد من الفقر للفترة 2006 – 2010، عززت من جهودها لحفز النمو في القطاعات غير النفطية وخلق فرص العمل في مجالات مثل الزراعة ومصائد الأسماك والغاز الطبيعي والصناعات التحويلية في المناطق الحضرية والخدمات والقطاع المالي. واتخذت الحكومة منذ عام 2004، إجراءات لتعزيز بيئة الأعمال، وتسهيل مساعي تنويع الاقتصاد الذي يقوده القطاع الخاص، ووصل معدل النمو في القطاعات غير النفطية إلى 4.7 في المائة عام 2006 و5.5 في المائة عام 2007. وتصدر اليمن قائمة البلدان القائمة بالإصلاح من حيث سهولة بدء النشاط التجاري، لكن مع ذلك جاء ترتيبه في المركز 99 بين 183 بلدا في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010.

التطورات الاقتصادية

سجل الاقتصاد معدل نمو متواضعا في 2008، وذلك لارتفاع أسعار النفط. وتشير التقديرات الأولية إلى نمو إجمالي الناتج المحلي بمعدل 4.4 في المائة مقارنة مع 4.2 في المائة العام السابق. وساعد ارتفاع العائدات النفطية وبعض التقدم في تحصيل الضرائب على خفض عجز المالية العامة إلى 4.3 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، وعجز المعاملات الجارية إلى نحو 2 في المائة من هذا الإجمالي.

تأثر اليمن تأثرا كبيرا بالأزمة الغذائية عام 2008. وكان لزيادة أسعار الأغذية أثر مباشر على كثير من الأسر (فقد ألغيت إعانات دعم الأغذية منذ عدة سنوات) ولا سيما بين الفقراء.

ويتأثر اليمن الآن بالأزمة الاقتصادية العالمية على الرغم من العزلة النسبية للقطاع المالي. وكان الأثر على القطاع الحقيقي كبيرا بسبب انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحويلات المغتربين (ولا سيما من بلدان الخليج) وكذلك التمويل الخارجي. ويتسبب الهبوط الحاد لعائدات تصدير النفط (انخفاض نسبته 75 في المائة بين الربع الأول لعام 2008 والربع الأول لعام 2009)، وما تبعه من تقلص الإنفاق العام في ركود النشاط الاقتصادي. ومن المتوقع أن تؤثر الأزمة على أشد الناس فقرا وحرمانا بدرجات متفاوتة.

وتعد الاستدامة المالية أهم قضايا الاقتصاد الكلي، إذ إن هبوط العائدات النفطية لا تعوضه بدرجة كافية زيادة العائدات من موارد أخرى. ويرجع هبوط العائدات النفطية إلى تقلب الأسعار العالمية، وكذلك إلى نضوب الاحتياطيات المعروفة تدريجيا.

ومن الضروري إجراء إصلاحات لجعل الإنفاق الحكومي متمشيا مع العائدات، ومن المحتمل أن تتضمن هذه الإصلاحات إصلاح جهاز الخدمة المدنية، وتحويل نظام الحماية الاجتماعية من الدعم الواسع النطاق للوقود إلى تحويلات نقدية موجهة إلى أشد السكان فقرا.

وحسب رؤية البنك الدولي فإنه على الأجل المتوسط، يجب على اليمن معالجة عدد من القضايا التي تضر بآفاق التنمية. وتشمل هذه القضايا نقص البنية التحتية (على الرغم من نجاح تطبيق برنامج بناء الطرق بمعدل 900 كيلومتر سنويا، لا يزال كثير من سكان الأرياف يعيشون في عزلة نسبية، ونحو 40 في المائة فحسب من مجموع السكان يحصلون على الكهرباء، ولا تتعدى هذه النسبة 20 في المائة بين سكان المناطق الريفية، واستخدام الانترنت محدود للغاية إذ لا يغطي سوى 0.5 في المائة من السكان)، وضعف الخدمات الاجتماعية، وبيئة صعبة لنظام الإدارة العامة. وعلاوة على ذلك، فإن هناك قضيتين تخصان هذا البلد إلى حد كبير وتشكلان ضغطا على آفاق التنمية، وهما سرعة نضوب احتياطيات المياه (المكامن)، وانتشار تعاطي القات الذي يؤدي إلى تدهور الأوضاع الصحية وتسارع معدل السحب من الموارد المائية (تستهلك زراعة القات ثلث المياه الجوفية المستخرجة)، وانخفاض الإنتاجية، وهو مبعث قلق رئيسي.

تزايد قيمة حافظة مؤسسة التمويل الدولية في اليمن إلى 150 مليوناً

زاد إجمالي قيمة حافظة مؤسسة التمويل الدولية في اليمن إلى 150 مليون دولار من 16 مليون دولار في السنة المالية 2005، مصحوبة بخدمات استشارية، مما كان له أثر جوهري على تنمية القطاع الخاص.

ويجري تنفيذ أنشطة مجموعة البنك الدولي في اليمن في إطار إستراتيجية المجموعة للمساعدة القطرية للسنوات المالية 2010 – 2013، وهي وثيقة مشتركة للمؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية، ناقشها مجلس المديرين التنفيذيين في مايو 2009. ويهدف البرنامج الذي تنص عليه الإستراتيجية إلى مساندة برنامج الحكومة للإصلاح، ويرتكز إلى 4 أعمدة، وهي: (1) تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتنويعه (استقرار الاقتصاد الكلي وتنمية القطاع الخاص والبنية التحتية ومساندة محركات النمو غير النفطية)؛ (2) تعزيز نظام الإدارة العامة (الشفافية، وإدارة الشؤون المالية العامة، وجهاز الخدمة المدنية)؛ (3) النهوض بالتنمية البشرية والاجتماعية (القضايا المشتركة بين القطاعات مثل المساواة بين الجنسين والشباب والقات، والتعليم والرعاية الصحية والتنمية المجتمعية والحماية الاجتماعية)؛ (4) إدارة ندرة الموارد الطبيعية والمخاطر الطبيعية (موارد المياه والكوارث الطبيعية وتغير المناخ).

وتشتمل الحافظة الحالية للمؤسسة الدولية للتنمية على 21 مشروعا يجري تنفيذها ويبلغ صافي مجموع ارتباطاتها نحو 996 مليون دولار، منها 516 مليون دولار لم تصرف بعد. ويتكون التركيب القطاعي للحافظة الحالية من حيث القيمة، مما يلي: 55 في المائة للبنية التحتية، (حوالي نصفها لمشروعات البنية التحتية الخاصة بالمياه)، و14 في المائة للزراعة، و21 في المائة للتعليم، الرعاية الصحية، والحماية الاجتماعية، و5 في المائة لتحسين قواعد حوكمة القطاع العام. ويعتبر الأداء العام للتنفيذ مرضيا.

مشروعات المؤسسة الدولية للتنمية يجري تمويلها من خلال المنح. مشروعات تم الموافقة عليها في السنة المالية 2009:

مشروع توفير الطاقة للمناطق الريفية (25 مليون دولار): تتمثل الأهداف الإنمائية لهذا المشروع في ما يلي: (1) تحسين سبل حصول سكان المناطق الريفية على الكهرباء في مناطق معينة يغطيها المشروع على نحو يتسم بالاستدامة المالية؛ (2) إظهار جدوى حصول الأسر المعيشية على الكهرباء في مناطق لا تغطيها الشبكة الموحدة، وذلك من خلال تطبيق أنظمة الطاقة الشمسية المنزلية.

مساندة قطاع المياه (90 مليون دولار): الهدف من هذا المشروع هو مساندة البلد المستفيد في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه وبرنامج الاستثمار من أجل: (1) تدعيم المؤسسات من أجل الإدارة المستدامة للموارد المائية؛ (2) تحسين إدارة الموارد المائية المستندة إلى اعتبارات المجتمعات المحلية؛ (3) زيادة سبل الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي؛ (4) زيادة العائد من استخدامات المياه في الزراعة؛ (5) الحفاظ على استقرار مخزون المياه الجوفية والحد من استخراجها لأغراض الزراعة في الأحواض المائية المنهكة.

مشروع تنمية البلديات والحماية من السيول في تعز (تمويل إضافي 20 مليون دولار): هذا التمويل الإضافي هو توسيع لنطاق المشروع الأصلي ليشمل مناطق جديدة في مواجهة السيول التي عصفت بالجزء الشرقي لهذا البلد في أكتوبر 2008. ولهذا المشروع 3 أهداف رئيسية: (1) حماية السكان، والأنشطة الاقتصادية، والبنية التحتية من الآثار المدمرة للسيول الموسمية في تعز وحضرموت والمهرة؛ (2) استعادة سبل الوصول إلى البنية التحتية للطرق التي دمرتها السيول؛ (3) تعزيز قدرة أجهزة الحكم المحلي والمساعدة على نشر اللامركزية.

مشروع حفظ المياه الجوفية والتربة (تمويل إضافي 15 مليون دولار): يهدف التمويل الإضافي لهذا المشروع إلى "توسيع نطاق" المشروع الجاري تنفيذه من أجل الحفاظ على المياه في مناطق الزراعة، لا سيما المياه الجوفية، وتحسين معدلات تغذية مصادر تلك المياه؛ وحماية مناطق مستجمعاتها.

هل ستُجرى الانتخابات النيابية بإشراف دولي؟!

حسين اللسواس
al_leswas@hotmail.com

كما كان متوقعاً، نجحت الولايات المتحدة ومن ورائها بريطانيا ورعاة مؤتمر لندن، في تدويل أزمة القاعدة (المفتعلة) في اليمن، وجعلها خطراً يهدد استقرار العالم.

نجاح مخطط التدويل، لم يعد بالضرورة يجيز التدخل الأمني لغرض مكافحة ذلك الخطر (المُفتعل) فحسب، إذ بات مبرراً لتدخلات ربما لم تكن لتحدث لولا إدمان النظام على إدارة البلاد بالأزمات دون إدراك فداحة النواتج التراكمية المترتبة على ذلك الإدمان مع التقادم.

عقب حيازتها امتياز الوصاية الممنوح بموجب تفويض المجتمع الدولي وموافقة النظام اليمني على كل أجندة مؤتمر لندن، انخفض تركيز الولايات المتحدة وحلفائها على (أزمة القاعدة المفتعلة)، وبات التركيز منصباً حول كيفية تنفيذ غايات ما بعد الوصاية، وبالأخص ما يتعلق باحتواء الأزمات اليمنية المفتعلة، الذي يستوجب بالضرورة إعادة تشكيل النظام السياسي الحاكم باعتباره المدخل الوحيد للوصول إلى جذور الأزمات المفتعلة تمهيداً لاقتلاعها.

فالأوصياء يدركون جيداً أن عدم تفعيل امتيازات الوصاية، عبر إعطاء محتكري السلطة والثروة في اليمن، مزيداً من الفرص لمعالجة الأخطاء -الناتجة عن سياساتهم- بشكل منفرد، يعد خطأً تكتيكياً فادحاً سيؤدي بالضرورة إلى تضاؤل فرصة إنقاذ المعبد اليمني من الانهيار الوشيك، لاسيما في ظل حالة التصادم في (بعض) الأهداف بين الأوصياء من جهة والحاكم اليمني من جهة أخرى.

فكما أن غايات الأوصياء، المتمثلة في حماية منابع النفط ومعابر البحر، تحتم الحفاظ على بنيان الدولة المدنية الآخذ بالتحلل لصالح الجيش الحديث والبوليس القومي، فغايات الحاكم المتمثلة في التوريث والاختزال والاستحواذ، تحتم المساعدة على استمرار معادلة التحلل التدريجي لبقايا ملامح الدولة المدنية الديمقراطية، تمهيداً لعودة السلطة الاستبدادية في بزة العسكر والبوليس بالانقلاب أو التسليم والاستلام..!

استخدام امتياز الوصاية (بشكل تدريجي) إذن، يظل أنجع الحلول بالنسبة للأوصياء الذين غدا واضحاً اعتمادهم لخيار الانتخابات كوسيلة لبلوغ الغاية التي يشاطرهم فيها جل مناهضي الحاكم، والمتمثلة في إعادة تشكيل النظام السياسي بما يضمن التوزيع العادل للسلطة والثروة، ويُنهي هيمنة المركز السياسية والإدارية والاقتصادية على الأطراف الجغرافية (المحافظات)، وتحديداً الجنوبية منها والوسطى.

سباق لإنقاذ الاتفاق

بات واضحاً أن الأوصياء (أميركا وحلفاءها من رعاة مؤتمر لندن) يسابقون الزمن لإنقاذ اتفاق فبراير والحيلولة دون وصول السلطة الحالية إلى مرحلة انعدام المشروعية الدستورية، وإيقاف إيقاع التسارع الذي يسير بالبلاد إلى منزلق الفراغ الدستوري.

مما هو واضح أيضاً، أن اتفاق فبراير، أضحى يشكل أساساً للبناء والتعمير، بالنسبة للأوصياء الذين ما انفكوا يمارسون ضغوطاً تتكثف تدريجياً على المشترك وممثل السلطة (المؤتمر)، منتقلين بذلك (بشكل تدريجي أيضاً) من مربع الوساطة بين الطرفين بغرض الإقناع المستمد من كونهم شركاء وأصدقاء، إلى موقع الإكراه والفرض المظهر لحقيقة وضعيتهم الجديدة كأوصياء وقضاة بين طرفي النزاع..!

هل النظام قادر على إجراء انتخابات؟

لنفترض جدلاً أن توصيات ورسائل جيفري فيلتمان مساعد وزيرة الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى، الذي زار اليمن مؤخراً، ساعدت في إنجاح مهمة روبن مدريد مديرة المعهد الديمقراطي الأميركي السابقة، المُكلفة برعاية محادثات العودة إلى طاولة الحوار بين المشترك والمؤتمر.. هل سيكون النظام الحاكم قادراً على إجراء انتخابات برلمانية وطنية في جميع أنحاء الجمهورية؟ هنا في اعتقادي يكمن شيطان التفاصيل، إذ إن الإجابة على التساؤل الآنف ستوضح أموراً عدة لعل أبرزها تحديد نسبة ما تبقى للنظام من سيطرة سياسية وإدارية وأمنية على البلاد، وبالأخص جنوبها وشمالها الغربي، وبالتالي تحديد الوزن الحقيقي للنظام.

سواء أكانت إجابة النظام على التساؤل السابق (نعم أو لا) في كلتا الحالتين، سيكون النظام هو الأكثر تضرراً، فإن هو أجاب بـ"نعم"، وأكد قدرته على إجراء الانتخابات، سيتعين عليه إثبات تلك القدرة عملياً، ومواجهة الأزمة المحتملة التي قد تنشأ عن أمرين؛ الأول: مقاطعة الجنوبيين للانتخابات وما يترتب عليها من استفتاء غير مباشر على الوحدة الاندماجية القائمة، وتدني شرعية الانتخابات وربما انتفاء قانونيتها، والثاني: عرقلة الجنوبيين وتعطيلهم لمسار الانتخابات الذي سيؤدي لتعرية النظام وإظهار عجزه وانعدام سيطرته على أجزاء واسعة من جغرافية البلاد.

وإن هو أجاب بـ"لا"، فذلك يعني اعترافاً رسمياً بانحسار سلطته جغرافياً لصالح كيانين؛ الأول شعبي غير مكتمل التشكل في جنوب البلاد (الحراك الجنوبي).. والثاني تنظيم ديني متماسك البنيان مكتمل التشكل في المنطقة الشمالية الغربية (الحوثي).

في كلا الحالتين إذن، ستكون النتيجة واحدة: مزيداً من التدخل والوصاية الأجنبية، ساعتذاك ستنتقل عصا البلياردو أو السنوكر من قبضة الحاكم إلى يد الأوصياء الذين سيقدمون فاصلاً احترافياً من اللمسات الكفيلة بإصابة (إنهاء) كل كرات البلياردو (الأزمات) المتناثرة على مسرح اللعبة (اليمن)، وإيداعها في المنافذ (الحلول)..!

التعاطي مع اليمن كيمنات..!

الاحتمالات هنا، ستتصف بالتعدد، إذ ليس من المستبعد مثلاً عقد مؤتمر دولي جديد يتم التعاطي فيه مع اليمن كيمنات (تمثيل كل الأطراف) بدلاً من الاكتفاء بطرف واحد هو النظام الحالي كما حدث في المؤتمر الأخير.

أسباب لها علاقة باحتمالات إقدام شمشون الصالح على هدم المعبد فوق رؤوس الجميع، يمكن أن تشكل عامل ترجيح لخيار آخر قد يصطفيه الأوصياء من بين الخيارات المتعددة للتعاطي مع الوضع الناشئ عن عجز النظام وعدم قدرته على تنظيم انتخابات عامة.

الإشراف الدولي على الانتخابات، خيار وإن بدا للوهلة الأولى مستحيلاً، إلا أن إمعان التدقيق في فحواه قد يجعله ممكناً، بل وربما أقرب الحلول وأكثرها تحبيذاً، ليس للأوصياء فحسب، بل ولغالبية مناهضي النظام القائم، هاكم أسباباً تساعد على الإمعان في الفحوى.

يدرك الأوصياء أن خيارات من قبيل: التعاطي مع اليمن كيمنات أو رعاية حوارات شخصية وجهوية بمعزل عن المشروعية الشعبية، كل ذلك قد يُفعّل خيار هدم المعبد والدخول في مطبات الصومله والأفغنة.

لذا فالانتخابات الخاضعة للإشراف الدولي تجسد الخيار الأمثل، لكون مشروعية السلطة الحالية تستند إلى الإرث الانتخابي، وعدم القدرة على تجديد تلك المشروعية إما أن يؤدي لمآلات الانهيار والتمزق، أو لرضوخ السلطة (التي فقدت شرعيتها) لأي إملاءات خارجية، وبالتالي لن يكون من العسير على الأوصياء إجبار النظام في مرحلة قادمة على القبول بانتخابات خاضعة للإشراف الدولي..!

بين الدولة البسيطة والمركبة

تحديد الأوزان، مبرر آخر يعزز خيار الانتخابات الخاضعة للإشراف الدولي، إذ ليس من السهل على أميركا وحلفائها، رعاية حوار بين الفرقاء دون تحديد حجم ووزن ومدى مشروعية كل فريق من الناحية الشعبية والجماهيرية، وعليه فلن يكون في وسع الأوصياء -حسب المعطيات الراهنة- سوى الضغط على النظام للقبول بالإشراف الدولي على الانتخابات كخطوة أولى، يليها حوار جاد مع المعارضة الجنوبية في الداخل (الحراك) والخارج (قيادات الطغمة والزمرة مضافاً إليها تاج)، كذلك الحال مع باقي الفرقاء؛ لبحث إمكانية المشاركة في انتخابات وطنية شاملة بإشراف دولي، تؤدي إلى تمثيل مختلف القوى السياسية الجنوبية في البرلمان القادم الذي قد يحتضن تحت قبته حواراً جاداً برعاية دولية لبحث سبل إعادة تشكيل النظام السياسي والفصل في هوية الدولة إما ببقائها على حال الاندماج كدول مركزية بسيطة التكوين، أو بتحويلها إلى دولة اتحادية (مركبة) وفق صيغة فيدرالية تضمن إنهاء الهيمنة المركزية القاتلة عبر تحطيم أسطورة (المركز المقدس)، وهو ما سيحقق بالتالي للجميع القدرة على المساهمة في بناء الوطن.

مسببات ربط الشراكة والحوار بالانتخابات

الانتخابات أولاً والحوار ثانياً..!، ترتيب أعدته لجنة العلاقات الخارجية في الكونجرس الأميركي في سياق توصياتها الثلاثية لإدارة الرئيس باراك أوباما لإنقاذ اليمن.

الربط بين الانتخابات من جهة والشراكة في السلطة والثروة من جهة أخرى، استخلاص آخر، بالإمكان تبيانه بالرجوع إلى التوصية الأولى التي جاء فيها: ضرورة التوصل إلى صيغة مناسبة للمشاركة في السلطة يمكن أن تأخذ أشكالاً مختلفة مثل إجراء انتخابات برلمانية وفقاً لشروط تقبلها قوى المعارضة.

مغزى تقديم الانتخابات على الحوار وربطها بالشراكة، يمكن تفسيره على نحو معزز لفائت الاستنتاجات، إذ إن الشراكة تستوجب تحديد الأوزان والأحجام والمشروعية، وهو تحديد لا يمكن إنجازه سوى عبر أمرين: إما بصناديق الاقتراع، أو بالاستناد إلى اتفاقات الشراكة التي تم تجاوزها بالحرب (اتفاقية الوحدة أو وثيقة العهد والاتفاق).

بين الرقابة والإشراف

مثلما أن توصيات الكونجرس تؤكد ترجيح الأميركيين لخيار الانتخابات، فإن تصريح فيلتمان مساعد وزيرة الخارجية الأميركية، يتضمن إيحاءات ضمنية بالميول الأميركي لخيار الإشراف الدولي على الانتخابات.

فيلتمان قال إن أميركا لن ترسل مراقبين إلى انتخابات نيابية تعلم مسبقاً أنه لن يُسمح لهم سوى بحضور يوم الانتخاب..!

الواضح أن فيلتمان في هذا الاقتباس من تصريحاته قبيل مغادرته صنعاء، كان يقصد معاني تعزز صدقية الطرح السابق، إذ إن إرسال مراقبين مرهون بحصولهم على امتيازات تتجاوز فرضية (المراقبة) إلى فكرة (الإشراف) والتدخل.

فيلتمان مضى ليزيد من شعر التاكيدات بيتاً بتلاوته لعبارة "المنظومة الانتخابية مليئة بالعيوب"، كخاتمة لحديثه عن دور المراقبين الأميركيين للانتخابات. بعبارة أخرى فالرجل حاول أن يبرر ضرورة وجود دور يتجاوز مهمة (الرقابة) إلى مرحلة (الإشراف)، إن لم يكن لضمان النزاهة والحياد، فلإصلاح المنظومة الانتخابية وتصويب ما تنوء به من عيوب.

وماذا بعد..؟

يبدو أن تسارع الأزمات التي افتعلها النظام خلال مراحل منقضية، تسبب في تمكن الأوصياء من منازعته على توجيه دفة مسار تلك الأزمات المفتعلة، التي بات واضحاً خروجها عن دائرة السيطرة المفردة.

وعليه، فمؤشرات الواقع الماثل، لا تؤكد سوى على حقيقة وحيدة مفادها انعدام قدرة النظام على تنظيم انتخابات برلمانية عامة في جميع أنحاء الوطن.

بانتفاء المشروعية، لن يكون النظام سوى طرف من بين أطراف، وهو أمر سيساعد الأوصياء على إنجاح مهمة إعادة تشكيل النظام السياسي في اليمن.

رغم تعدد الخيارات، إلا أن الوسيلة المُثلى لتحقيق غاية إعادة التشكيل، تتمثل في أمرين: إما الحوار على قاعدة التفاهمات والاتفاقيات المبرمة كاتفاقية الوحدة ووثيقة العهد والاتفاق.. وإما اللجوء للصندوق الانتخابي لتحديد أحجام وأوزان الفرقاء، وإضفاء المشروعية الشعبية على ذوي المطالب تمهيداً لتحقيقها.

حتى لو كان في جعبة الحاكم المزيد من الأوراق، فتلك -في تصوري- هي النتيجة التي تتجه صوبها الأمور على الأقل حتى الآن؛ لمسببات لعل أبرزها أن اللعبة شارفت على نهايتها، ونتيجة التعادل التي يبحث عنها الحاكم لإعادة اللعبة إلى خط البداية مجدداً، تبدو صعبة المنال، لاسيما واللاعب السلطوي غدا يخوض نزالاته على المكشوف، وبكروت ما فتئت تكرر ذاتها. عدا هذا وذاك فالإدمان على افتعال الأزمات أفقده ميزة الاحتواء وصفة الاتزان ومهارة التخفي، وهو ما تسبب، كناتج إجمالي، في تقليص قدراته على المناورة إلى أدنى مستوى..! وكفى.

بمناسبة عيد الأمهات:

فضلاً.. لا تقبروا أمي هنا!

سلمى أحمد ضيف الله
Salma.dhaifallah@yahoo.com

منذ شهور طويلة وأنا أعدُّ نفسي وروح أمي الشريفة أن أزور ضريحها (أمي كانت تستحق أن يُبنى لها ضريح، فهي أولى من كثير من السادة لما عانته في حياتها الحقيقية لا معتكفة في الجوامع)، ولكن منعني من زيارتها انشغالي المستمر أو تعمدي الانشغال. شوقي الشديد لأمي يشعرني بالحزن، فأنا أفتقدها كثيرا وأفتقد دعواتها، والدليل الخيبات التي تنهال عليّ خيبة تلو خيبة، حيث إن لا أحد يدعو لي مثلما كانت أمي تفعل.

وصدفة -ربما أرادها رب العالمين.. لا أدري- وجدتُ نفسي بالقرب من مقبرة السنينة الواقعة تحديدا على شارع الستين، المدفونة فيها أمي، وارتأيتها فرصة لزيارة ضريحها والسلام عليها والبوح لها بمكنونات قلبي، بالرغم من أن ملابسي لم تكن ملائمة لذلك الحدث، فقد عرفت بذلك من نظرات الفضوليين، فنحن أمة تتفنن في إظهار مشاعرها بالمظهر الخارجي!

وبالفعل طلبتُ من سائق التاكسي أن يوقفني بمحاذاة سور المقبرة، وترجلتُ من السيارة سريعا قبل أن تحصل أية كارثة تمنعني من الزيارة وألقي باللوم على "المقدر والمكتوب"، ومشيتُ بسرعة تفاديا لتلك النظرات، ودخلتُ إلى المقبرة هرولة حيث عدم وجود بوابة للمقبرة سهل مهمتي، فدخول المقبرة كان على طريقة "سدح.. مدح".

وقفتُ طويلا فوق ربوة مرتفعة أفكر كيف يمكن أن أصل إلى ضريح أمي، وفكرتُ مليا ولم أصل إلى حل لأنه ببساطة لا توجد طرق مؤدية إلى الضريح، فالقبور متراصة بجانب بعضها البعض، ولا يوجد مسافة ولو حتى نصف متر بين معظم القبور، وخمنت أن السبب قد يكون لازدحام المقابر الأخرى، لذا يلجأ الجميع لهذه المقبرة تحديدا، أم أن الحميمة بين الموتي مطلوبة!

اتجهتُ بنظراتي من اتجاه إلى آخر، وأدركتُ لحظتها أنه يجب أن أكون ضليعة في حل الألغاز والشبكات والكلمات المتقاطعة التي هجرتها من زمن مضى -أؤكد أن ذلك ليس بسبب انخفاض نسبة ذكائي لا سمح الله، بل لعدم رغبتي في أن ترتفع هذه النسبة في مجتمع يعتبر الإبداع والنظام نوعاً من البيروقراطية- حتى أتمكن من تجاوز القبور الأخرى، وبالتالي أصل إلى هدفي، لذا فضلتُ أن أقف في مكاني، ومن بعيد أبث تحياتي وأشواقي إلى أمي. أوليس هناك مثل يقول "البعد يزيد القلب لوعة"؟ ولحسن حظي وجدتُ صخرة كبيرة فجلستُ عليها وأنا لا أتمالك نفسي من البكاء والنحيب، ليس فقط لفراق أمي، بل للحالة التي وصلت إليها مقبرة سنينة.

الكلاب تتسكع على المقابر وكأنه بيت (...)، وسور المقبرة بلا بوابة، لذا من الممكن أن يدخل إليها أي متطفل لا علاقة له بالموت أو الموتى، وحمدتُ الله أن أمي متوفاة منذ 5 سنوات حتى لا يكون مصيرها مشرحة كلية الطب دون معرفتنا ودون إرادتها، كما وما زاد من عويلي أن شحاذا -لا أعرف من أين ظهر فجأة يدعو بالرحمة لمن فوق الأرض وأنا أدعو بالرحمة لمن تحت الأرض- لم يفارقني حتى وأنا في عز بكائي مما حدا بي أن أتوسل إليه "لو سمحت خليني أبكي براحتي"!

وتساءلتُ من خلف دموعي وفي خضم أنيني: على من تقع مسؤولية حماية -ولن أقول تنظيم حتى لا أوصف بالبيروقراطية مجددا- المقابر التي يتبرز عليها الكلاب والآدميون على حد سواء؟ لا يمكن بالطبع أن يكون رئيس الجمهورية وحكومته، فهم منشغلون بتنظيف الكعبة المشرفة (صُنع في اليمن) أو جامع الصالح كما يدعون، ولا يمكن أن تكون مسؤولية وزارة الأوقاف والإرشاد، فهم يتقاضون رواتبهم من أجل فقط تلقين الأئمة خطب الجمعة، ولا يمكن أن تكون مسؤولية المجلس المحلي في حي السنينة، فهو الميت الحي. إذن مسؤولية من وقوع هذه المهزلة في المقابر.. الأموات أم أمي؟

ومن المفارقات الغريبة أنه في اليوم التالي لزيارتي المشهودة أرسلت لي صديقة صوراً عن المقابر في الدول الغربية (بلاد الكفار واليهودي ابن اليهودي)، مقابر حقيقية داخل حدائق مكسوة بالعشب والأزهار تحيط بها من كل جانب، بل ولشدة احترامهم لموتاهم يضعون بجانب مقابرهم أغراضهم المفضلة والهدايا المحببة إليهم، لأنه ليس هناك من سيتبول عليها أو يسرقها، وتحسرتُ كثيرا على موتانا وحسدتُ كثيرا موتاهم.

هذا ما يعني أنهم "معززين مكرمين" أحياء وأمواتاً، وأرجو كل الرجاء ألا يباغتني أحدكم بالقول إن "الدنيا جنة الكافر وسجن المؤمن"، فنحن -في حال تم تصنيفنا ضمن قائمة المؤمنين- لم نعش الجنة في الدنيا وأشك كثيرا أن نعرفها في الآخرة، خاصة إذا قسنا ما نفعله بفتاوى المحرمات التي تحرم كل شيء "من شق وطرف"، فكل ما نفعله في نظرهم هو حرام، على رأي أبي الروحي نزار قَباني "معتقلون داخل الدين كما فسره بفتاوى إمامنا".

نحن لا نسعى ولا نبغي التكريم أحياء أو أمواتاً، فقط احترمونا على الأقل بعد موتنا، لا نريد احتفالات أو جوائز أو تأبين، فقد تعودنا على حياتنا كما هي بلا طعم أو لون، فقط مكان يليق بجثثنا، وبصريح العبارة "ما نشتيش نعيش معززين مكرمين"، لأننا ببساطة "مش متعودين"، بس على الأقل نموت "موتة" كريمة بدلا من الموت بعد الدخول في غيبوبة طويلة بسبب "ممرض" لا يعرف كيف يضبط نسبة الأوكسجين، وبعدها نُقبر في مقابر لا تليق بحيوان.

وأرجو عدم الإفراط في الرومانسية ومواساتنا بالقول إن "وردة واحدة لإنسان على قيد الحياة أفضل من باقة كاملة على قبره"، فلا أحد هذه الأيام يشتري وردا والحاجة ماسة إلى شموع في الظلام!

الدكتور درهم منصور أبو حاتم لـ"النداء":

للأسف الشركات الاجنبية لها الأولوية في تقييم الأثر البيئي للاستكشافات النفطية

● د. درهم أبو حاتم

قبل ما يقارب الأسبوعين تلقت "النداء" شكوى من مكتب "الروافد"، وهو أحد المكاتب اليمنية المتخصصة في تقييم الأثر البيئي، ويديره عدد من الأساتذة والدكاترة من جامعة صنعاء متخصصين في جيولوجيا النفط واستكشاف النفط، وفي التلوث البيئي.

شكوى أولئك المتخصصين تجسدت في حرمانهم من مناقصة لعمل دراسة تقييم أثر بيئي لأحد القطاعات النفطية في المهرة. في حين تم اختيار شركة أجنبية يرى المختصون اليمنيون، ومن خلال السيرة الذاتية لتلك الشركة، أنها لم تكن أحق منهم بالمناقصة، وأن الخبرات اليمنية كان يجب أن يكون لها الحق والأولوية.

المفاضلة بين الشركات المتقدمة تمت على أساس احتساب النقاط لعدد من المعايير التي وضعت بحسب "الروافد"، ومنها بند الأمن والسلامة، وبند الإعاشة. فالشركة الأجنبية حصلت على النقاط الأكثر في هذه الجوانب، في حين يرى المختصون اليمنيون أنهم أعرف ببيئتهم من غيرهم.

ويقولون إنهم قدموا خطة عمل متميزة ومفصلة عن تلك التي قدمتها الشركة الأجنبية، ومتسائلين عن سبب إقصاء الخبرات اليمنية عن مواضيع كهذه وتفضيل الأجانب.

"النداء" التقت بالدكتور درهم منصور أبو حاتم، مدير عام البيئة والسلامة المهنية وأمن المنشآت في هيئة استكشاف وإنتاج النفط، وطرحت عليه تلك التساؤلات، وناقشت معه مواضيع أخرى عن البيئة النفطية:

■ **التقته: بشرى العنسي**

■ حدثنا أولاً عن الإدارة وعملها..

– الإدارة العامة للبيئة والسلامة المهنية وأمن المنشآت مختصة بالرقابة على الشركات النفطية في الجمهورية اليمنية، في ما يخص الحفاظ على البيئة والمياه الجوفية والتربة والهواء وكل ما يمس الجوانب البيئية، وكذا السلامة المهنية للموظفين والعاملين في الشركات النفطية. هناك فروع وتوزيعات بالنسبة للسلامة المهنية، وهي كل ما يخص العامل أو الموظف في أية شركة من الشركات. أما أمن المنشآت فهذا جانب أمني، ونحن فقط حلقة وصل بين وزارة النفط والجهات الأمنية الأخرى.

■ ماذا قصدت بالحفاظ على الموظفين في الشركات النفطية؟ وما هي المشاكل أو المخاطر التي قد يتعرضون لها؟

– الحفاظ على حقوقهم، بما فيها الالتزام بجانب السلامة. من حيث اللبس –لبس الخوذة والبدلة، أي ما يخص العامل بشتى مجالات السلامة المهنية.

■ هل أنتم هنا ممثلون عن هيئة حماية البيئة؟

– لا. نحن مستقلون، ونتبع هيئة استكشاف النفط، والتي هي رقابية وإشرافية على كل الشركات، وتتبع وزارة النفط، وهي وحدة من وحدت وزارة النفط والمعادن. ونحن في إطار هيئة استكشاف وإنتاج النفط للرقابة على الشركات العاملة في الجمهورية اليمنية.

■ ما مدى تواصلكم مع هيئة حماية البيئة؟

– هناك علاقة وتواصل في حلقة اتصال مع هيئة حماية البيئة من أجل لو احتجنا أي معلومات، أو استشارتهم في بعض الأشياء، لأن الهيئة العامة لحماية البيئة تعتبر المشرفة على الجوانب البيئية في اليمن، ولكننا كجانب اختصاصي مختصون بالبيئة النفطية، وليس بالبيئة العامة.

■ أعتقد أنه يوجد في هيئة حماية البيئة إدارات ومختصون بهذا؟

– طبعاً. لكن لا تنسى حساسية الموضوع، نحن بالنسبة لنا كوزارة؛ وزارة النفط، هناك اتفاقيات دولية ملزمة للشركة والوزارة كل على حدة، فالشركة العاملة في اليمن يعتبر لها حق الخصوصية، وليس ممكناً التواصل مع أكثر من جهة وأكثر من طرف. هي تتواصل مع وزارة النفط والمعادن كونها الجهة التي تمثل الجمهورية اليمنية، وليس من حق أي طرف أن يتدخل في أعمال الشركة أو يضايق الشركة. هناك عملية تسهيل وفتح الطريق للاستثمار داخل البلاد، لذلك هناك مرور عبر قنوات خاصة ومختصة، فالمسؤولة بالدرجة الأساس هي وزارة النفط، وإذا استدعى الأمر للاستشارة يمكن أن نستعين بأية جهة من الجهات الأخرى.

■ هل حدث تناقض بين عملكم وعمل الهيئة العامة لحماية البيئة؟

– لا. لأنهم أصلاً لا يتدخلون في أعمالنا. هم ملتزمون، ونحن أيضاً ملتزمون. فلا يوجد تداخل في الأعمال ولا ازدواجية. هم يعرفون أن هناك اتفاقيات ملزمة للوزارة بحيث إنها تكون الجهة المعنية بالتواصل والتفاهم مع الشركات الأجنبية. في حال أرادت أية جهة من الجهات الأخرى أن تتواصل مع أية شركة من الشركات، يجب أن يمر عبر وزارة النفط.

■ أي نوع من الجهات تقصد؟

– مثلاً الهيئة العامة لحماية البيئة، أو من وزارة المياه والبيئة، أو حتى من الأمن.. لابد أن تمر عبر وزارة النفط.

■ أفهم من كلامكم أن دراسات التقييم البيئي التي تنفذ سواء قبل المرحلة الاستكشافية أو أثناءها، لا تمر عبر هيئة حماية البيئة نهائياً ولا تتدخل فيها.

– لا، لا –بالعكس– نحن لسنا بالمتسلطين، نحن عندنا شفافية مطلقة، فنحن الجهة المشرفة والرقابية على الشركات، نستلم دراسات تقييم الأثر البيئي، ونراسل الجهات المختصة كالهيئة العامة لحماية البيئة، نراسلهم بدراسة من الدراسات لتقييم الأثر البيئي لإبداء الرأي؛ أنهم موافقون، وأنها "كويسة" وليس فيها أي نقص.

■ جميع الدراسات أو دراسات معينة..؟

– لا. هي جميع الدراسات. لكن أحياناً يكون هناك تباطؤ للرد السريع من قبل الهيئة (هيئة حماية البيئة). نحن نتخذ القرار في الإدارة العامة ونقيم الدراسة، ونوافق عليها أو لا نوافق عليها.

■ ما هي معايير الموافقة من عدمها؟

– على حسب الشروط الموجودة لدينا لتقييم الأثر البيئي، لأنه لابد أن يشمل كل الجوانب من خلال الحفاظ على الآثار والزراعة والمرور في الخطوط. ما هي الأضرار على القرى التي سوف تمر بها المشاريع. يعني دراسات لها شروط كثيرة جداً.

■ لو دخلنا للموضوع بخصوصية أكثر وخاصة الشركات التي تقوم بتقييم الأثر البيئي للمناطق خلال المراحل الاستكشافية. كيف يتم اختيار هذه الشركات؟ وما هي المعايير؟

– ينزل إعلان أو مناقصات دولية للشركات التي عندها استعداد وإمكانية لعمل دراسة تقييم أثر بيئي، وهناك لجان مختصة لهذا الجانب، تكون موجودة في الشركة. أحياناً إذا كانت الشركة قد أصبحت شركة إنتاجية، فهناك لجان تشغيل هي التي تشرف على هذه العملية، فتقوم بتحديد الشركة التي تقوم بهذه الدراسة.

■ نعم، ولكنك لم تخبرنا عن المعايير المعينة التي توضع للمفاضلة بين الشركات؟

– هي تختلف. فبحكم خبرة الشركة المتقدمة للمناقصة، بحكم أيضاً أعمالها التي قد قامت بها. ما هي صلتها بالدراسة التي ستقوم بها؛ بالجانب النفطي، بالجانب المدني. هناك فارق بين الجانب البيئي نفطي. خبرة الشركة المتقدمة في هذا العمل.

■ يعني بالمقام الأول خبرة الشركة هي التي يعتمد عليها أثناء المفاضلة.

– طبعاً، ولكل شركة خصوصيتها، ونحن لا نتدخل لأن هناك جهات مختصة في الشركة، وهناك لجنة مكلفة من الجانب الحكومي، وهي التي تقوم بفتح مظاريف الشركات المتقدمة وتحديد من الأفضل. من الملاحظ في الشركات أنهم يأخذون من صيغة الاسم العالمي للشركة.

■ لاحظت من كلامك أن الشركات الأجنبية لها الأولوية كونها هي من لها سمعة ممتازة؟

– وللأسف الشديد. أتمنى أن تكون الشركات اليمنية أو الخبرات اليمنية لها الأولوية، وأنا من أنصار ذلك. حقيقة أنا من أنصار أن تكون الخبرات اليمنية لها الأولوية في البلاد، وهذا هو المفروض أن يكون.

■ ألن تكون الشركات اليمنية أكثر حرصاً على البيئة اليمنية في حين أن الشركات الأجنبية سيكون همها الربح فقط؟

– بدون شك. أنا كما قلت لك من أنصار أن تكون الخبرات اليمنية لها الأولوية لأنها ستكون أكثر خبرة بالتضاريس اليمنية والظروف اليمنية والبيئة اليمنية، والحالة البيئية الموجودة في اليمن. لكن لو وصلت تلك الخبرات إلى مرحلة أن تقوم بدراسة تقييم، أنا أؤكد أن لدينا خبرات وخاصة في جامعة صنعاء؛ عندنا دكاترة وخبرات وإمكانيات، لكن لم تلمع أو لم تنتشر أسماؤهم على مستوى الساحة اليمنية لكي يكون اسمهم موجوداً أو منتصراً على الخبرات الأجنبية.

■ أعتقد أنكم تطلبون تحاليل معينة أو خطة عمل للدراسة، ألا يشفع ذلك للخبرات اليمنية خاصة إذا كانت خطتهم أفضل من الشركات الأجنبية؟

– أنا معك، وهذه الأسئلة أحب أن توجهها للجهات المختصة والجهات المعنية بفتح المظاريف مع الشركات. لأنه أنا شخصياً لا أقوم بفتح المظاريف أو بتقييم الشركات المتقدمة.

■ أعتقد أن إدارتكم هي المختصة بهذا الجانب، ويفترض ألا يتم إقصاؤها عن لجنة التشغيل ولجنة فتح المظاريف.

– والله، هذا هو المفروض أن يكون، ولكن ماذا نفعل؟ هناك في لجنة تشغيل بجانب الشركة المستثمرة في اليمن، وهم الذين يقومون بهذه العملية. فتح مظاريف وتقييم الشركات المتقدمة وإرساء المناقصة على جهة معينة.

■ طيب كيف يتم اختيار هذه اللجنة؟

– يتم اختيارها من قبل الجهات المختصة من الوزارة وهيئة استكشاف وإنتاج النفط. ممثلين للجانب الحكومي.

■ هل هي لجنة موحدة أم أنه يتم اختيار لجنة في كل مناقصة؟

– هم ثابتون. يتم اختيارهم بقرار من وزير النفط والمعادن، لكل شركة لجنة، وبعد ذلك يبقون فترة طويلة أو قصيرة على حسب نشاطهم أو شغلهم في الشركة.

■ أنا مع أن تكون الشركات اليمنية هي من تقوم بدراسة الأثر البيئي

■ أين مقر هذه اللجنة؟

– في هيئة استكشاف وإنتاج النفط. عندنا مبنى خاص بلجان التشخيص، وهم بجانب الشركة يتحملون المسؤولية.

■ ما الذي يضمن حيادية هذه اللجنة؟ يعني أنها لا تأخذ رشوة مثلاً من الشركة؟

– لا أعتقد.

■ طيب ما الذي يضمن ذلك إذا كنت لا تعتقد؟

– يضمن ذلك أنه مهما كان يتم اختيارهم اختياراً سليماً. وثانياً هم ناس ليسوا بالعقلية القديمة، عندهم شعارات عليا وواعون، وعندهم حب الوطن.

■ لكن، أعتقد أن المال والنفط سطوة.

– المال له تأثيره في الحياة، وهو مهم، ولكن ليس لدرجة أن يبيع الإنسان مبادئه وضميره من أجل حفنة من المال.

■ لماذا لا يكون هناك لجنة أخرى لتقييم مدى دقة اللجنة الأولى في الاختيار؟

– إذا قلنا لجنة في لجنة في لجنة.. ستزيد المشاكل وستزيد الازدواجيات، ويريد أن يعمل لنفسه إمبراطورية، ويعمل نفسه أنه المسؤول الأول. فهي لجنة مخولة، وأيضاً في الاتفاقيات لا يسمح ذلك. لا يسمح إلا بلجنة واحدة لكل شركة على حدة. أنا لا أتوقع بل أنفي تماماً أن يكون هناك من يكون بهذا الشكل أو تكون نفسه ضعيفة ويسيء لهذا الحد بحيث إنهم يضرونه بحفنة من المال.

■ كم عدد أعضاء هذه اللجنة؟ ولأي الأقسام ينتمون؟

– 3 أشخاص: رئيس وعضوان. ليس هناك أقسام معينة، هم بشكل عام مهندسو نفط.

■ إذا أتينا للشركة التي تقوم بتقييم الأثر البيئي، إلى أي جهة يسلم تقريرها؟

– يسلم للشركة. يعني الشركة التي تقوم بالدراسة تسلم التقرير للشركة الأم.

■ الشركة التي تقوم بالاستكشاف؟

– نعم. أو المنتجة. هناك أشخاص يقومون بعمل الدراسة. طبعاً هم يستكملون خطة العمل. هم يقدمون الخطة للشركة، وفي ضوئها يعملون الدراسة البيئية في الحقل، ويسلمونها للشركة، والشركة بعد ذلك تراسلنا.

■ ألا تلاحظ أن الموضوع هنا ليس دقيقاً؟

– لا.

■ أقصد أنتم الإدارة اليمنية، ألا يفترض أن يسلم التقرير لكم أولاً من قبل شركة التقييم، ثم عبركم يصل للشركة التي ستقوم بالاستكشاف؟

– لا. الشركة تقوم بعملية الدراسة، هو يعتبر في هذه الحالة تابعاً للشركة وليس تابعاً لي.

■ ألا تظن أنه لا يوجد هنا حيادية في الموضوع، فتلك الشركة تقوم بدراسة بيئية للشركة المستكشفة لتستلم منها أجر الدراسة، فيفترض أن يصل لكم مباشرة.

– هو لا يصل لنا مباشرة. هو يصل لنا عبر الشركة.

■ ألا تعتقد أن هذا إجراء غير صحيح ويجب أن يتغير؟

– يفترض أن تكون هناك مشاركة من الإدارة العامة المختصة بجانب من يقومون بعملية الدراسة. يفترض أن يكون هناك مجموعة للآخرين الذين يقومون بعملية الدراسة لكي يتم الرفع، ومن خلال الدراسة، طبعاً المختصون في الإدارة يرفعون ما هو الصحيح وما هو الخطأ، وكيف كانت الدراسة.

■ أنا تفاجأت بهذه المعلومة. كان في رأسي أن هذه الشركة التي تقوم بعمل تقييم الأثر البيئي، وبعدها تسلم لكم، ومن ثم أنتم الذين تردون على الشركة النفطية.

– لا. لكن لا تنسى أنه مهما كانت الدراسة هذه خاصة بالشركة، وهي التي تسلمها لنا.

■ لكن هذه أرضنا وبيئتنا..

– صح. أنا معك.

■ الشركات النفطية في الأخير هي تريد أن تربح فقط..

– لكنني لست ملزماً بأن أعمل الدراسة.

■ لكن أنتم من يجب أن تقرروا قبلاً. طيب الآن ما الذي يضمن لكم أن هذه الشركة التي قامت بتقييم الأثر البيئي كانت حيادية أو تتسلم مبالغ من الشركة النفطية؟

– هي تستلم الفلوس من الشركة نفسها.

■ هذا ما أردت أن أقوله. إنه في الأخير يتم التعامل بين شركة تقدم دراسة لشركة أخرى مستفيدة وتقبض منها المال، يعني لا يوجد حيادية.

– يعني أنت تريدين أن تسلم الدراسة لنا مباشرة من الشركة التي تقوم بالتقييم. اسمحي لي بحاجة واحدة: عملية الدراسة هي مهمة جداً، ومن الضروري أن تكون في بداية العمل الاستكشافي وفي نهايته.

■ وأثناء مراحل الاستكشاف..؟

– لا. هو في الأول والنهاية، لأن هذا أساس تقييم النتائج الذي حصل من خلال الاستكشاف والاستخراج للنفط. لكن مهما يكن فعملية الدراسة وخاصة أنها في الصحراء وليست داخل أماكن زراعية، هناك أماكن زراعية مثل وادي حضرموت، لكن مهما كان سياسة الشركة بهذا الشكل. ثم لا تنسي أنه بالنسبة للاستكشافات النفطية في اليمن لم يكن عليه في

←

السابق أية رقابة بيئية.

■ منذ متى بدأ عمل الإدارة؟

- منذ حوالي 4 سنوات.

■ يعنـي قبـل ذلك لم يتم عمل أية دراسـات تقييم أثر بيئي..؟

- لم يكن هناك أية رقابة بيئية أو إشراف. حتى وإن كان هناك اسم إدارة، فهي لم تكن مفعلة. لكن في الآونة الأخيرة بدأ النشاط البيئي فعلاً، والحس البيئي بدأ يستوعبه الآخرون.

■ اسـمح لي، أنـت تقول إنها مؤخـراً فُعِّلت، لكني لا أدري أي تفعيل، إذا كانت التقارير البيئية لا تصلكم مباشرة، فأين دوركم إذن؟

- الشركة تكون ملزمة بأن تقوم بدراسة تقييم أثر بيئي.

■ هـل هناك جهـة أخرى تراجع التقريـر ليتم ضمان حياديته؟

- هو يمر بعدة مراحل: الذي قام بعملية الدراسة يسلمه للجهة التي طلبت منه وأرست عليها المناقصة، الشركة بعد إتمام الدراسة تأخذه وترسله لنا، نحن نأخذه ونعمل عليه دراسة، وأيضاً نرسل نسخة للهيئة العامة لحماية البيئة، يعني نقوم بعملية الدراسة عليه ثم إرساله لهم بأن هذه الدراسة إذا كانت بهذا الشكل موافقين، وتحملوا ما كان مضمون الدراسة. الشركة نفسها مسؤولة عما قامت به؛ إذا حصل أي تعارض في الدراسة والواقع، فالشركة هي المسؤولة.

■ أعتقـد أن القطاعات النفطية كانـت وما زالت خطاً أحمر.

- لا. ليست خطاً أحمر. في الوقت الحاضر هناك شفافية كاملة. كل العمليات النفطية تتم من أولها لآخرها باطلاع كل المهندسين والموظفين. هي ليست كمستوى تجارة أو سلعة لا بد أن تكون منشورة في السوق. هناك خصوصيات أيضاً للنفط، أعتقد كل واحد يدلي بدلوه، وكل واحد يمسك له كلمة أو يأخذها من أي موقع أو من أي مكان، ويضرب على النفط. لا تنسي أن هناك مشاكل كبيرة يواجهها المهندس أو المسؤول لأن هناك أشياء، هناك التزامات، غرامات، وهناك جهد.

■ هـل قـد تم رفض العمـل في قطاع معـين لإحدى الشـركات النفطية بعد دراسـة تقييم أثر بيئي أثناء مسار العمل في ذلك القطاع؟

- لا. لم يحصل.

■ يعنـي كل الدراسـات كانـت لصالـح الشـركات النفطية؟

- أعتقد أنـه لا يوجـد أي خـلاف حولهـا، وهـي تقـوم بالإجراءات الصحيحة والسليمة، ولا يوجد أي شيء نهائياً، لأن كل الأعمـال حتـى مـن خلال دراسـة تقييم الأثـر البيئي إيجابية، ليست بذاك الحد السلبي. الأمور طبيعية جداً.

■ لمـاذا لا تقوم الشـركات اليمنية بعمل الدراسـات التقييمية كونها الأكثر حرصاً على بيئتها؟

- أنا أقول لك حقيقة: لو جئنا للواقع لا يوجد أي نشاط للجانـب اليمنـي، حقيقة في هذا الجانب لا يوجد أي نشاط لأي كادر مـن الكـوادر اليمنيـة. تطورت في الآونـة الأخيرة، ونحن ندعم ذلك وبجانبهم، ولكن يجب علينا ألا نأخذ بالمثل القائـل "حبتي أو الديك". إذا مجـرد ما جاء الصباح نصحو ونغتسـل وجوهنـا ونعمل كذا وكذا، ونقـول لازم نعمل كذا، فلازم أن تأتوا لنا بعمل في الوقت الحاضر أو سنعمل ثورة، هذا خطأ. لابد أن يضعوا عدة إجراءات. يعني اليوم تسـمح الظروف بأن يدخلوا في المناقصة، وغداً لا تسمح. يعني بهذه الأشـياء يجب علينا عدم أخذ الأمور بإثارة وانفعال شـديد، فالذي ليس له نصيب في هذه المناقصة أو الدراسـة إن شـاء الله يكون له نصيب في الدراسة القادمة، وكل شيء مكتوب، وليس بالشـيء اللازم أنه هو يقوم بالدراسـة. وأنا أريد أن أنـوه للإخوة والزمـلاء أياً كانـوا، ألا يأخذوها بحساسـية مطلقـة. نحن بجانبهم، ونحن ندعمهم. حقيقة أنا شـخصياً أدعـم أي كادر يمني، وأعتقـد أنهم يعرفون ذلك، لأن أي كادر يمنـي من حقـه الأولوية، لكـن الأولوية من الجانـب العلمي أيضاً، يعني يكون متمكناً مما يقوم بدراسته أو عمله.

■ نفهم من كلامك أنه لحد الآن لم تقم أية شـركة يمنية أو متخصصون يمنيون بعمل دراسـات لتقييم الأثر البيئي لقطاع نفطي.

- حتـى الآن لا. كمـا قلت لم تظهر الكـوادر اليمنية إلا في الآونة الأخيرة، وربما تكون قد رست على الشركات الأجنبية مـن سـابق. وهـذا لا يعـني أننـا نخالـف النظـام والقانون والاتفاقيـات، ونعمل أنه لازم يكـون يمنياً خلاص ولد اليوم لازم أن يكـون ابـن بيئة مباشـرة. لازم ننظـر للواقع، ما هي الإجراءات التي مضت.

■ هل لديكـم إحصائيات بعدد الشـركات العاملة في مجـال التقييم البيئي فـي اليمن سـواء أجنبية أو يمنية؟

- نعـم، لدينـا إحصائيـات. الكشـف موجود. وبالنسـبة لليمنيـين فهـم قليلون جـداً. الذين تقدمـوا 3 مكاتب وليس شركات.

■ المكاتـب الثلاثة هذه هل هي التي تتقدم دائماً أم أنك تتكلم عن آخر مناقصة؟

- المكاتب التي تقوم بالتقييم من أجل الدراسات البيئية تكون أقل من ذلك بكثير، وأحياناً تكون غير موجودة. بالنسبة للنشـاط اليمني أو الكادر اليمني أنا أقول إنه أحياناً غائب تماماً. بالعكس نحـن أحياناً من يقوم بالتواصل معهم، لأنه لا يوجد نشاط مهم في هذا الجانب.

■ بالنسبة للشـركات الأجنبية، ما هي الشركات التي كثيراً ما ترسـى المناقصات عليهـا أو مضمونة من الشركات النفطية؟

- لا أتذكر اسـمها بالضبط. وإنما هي الشـركة المتعاملة، ويوجـد لي وجهة نظر حولها. أنا أحتفظ بها. وطبعاً وجهة النظر قد تكون سلبية أو إيجابية.

■ هـل يتـم الأخذ بالدراسـات، أم أنه مجـرد إجراء روتيني؟

- يؤخذ بها.

■ كيف يؤخذ بها؟

- نحن نقوم بتحليل الدراسة، وأثناء التنفيذ للمشـروع نكـون متواجديـن فـي السـاحة أو مشـرفين مـع الشـركة. ومندوبونـا متواجـدون في كل الحقول النفطية باسـتمرار، من البداية وحتى النهاية.

■ هـل حدث وظهرت أضرار بيئيـة بعد بدء العمل في قطاع معين؟ وكيف تتعاملون مع هذا الوضع؟

- بيئية بشكل عام.. ماذا تقصدين بكلمة بيئية؟

■ كوجود حوض مائي مثلاً أو أي أضرار أخرى..؟

- لا. الحمـد للـه. لا أعتقد أنه قد حصل لهذا الحد، خاصة لأننا بدورنا محافظون على المياه الجوفية بالذات.. وأحياناً يكون هناك مشاكل سطحية بيئية.

■ مثل ماذا..؟

- مثلاً أثناء الحفر نفجر بركة، وتقوم الشركة بتنظيفها وإعـادة الموقع كمـا كان عليه بإزالة الأضرار، والتربة الملوثة هذه تحصل في كل مكان. لا يوجد استثناء. وكل صناعة من الصناعات لها ضريبة معينة من السلبيات.

■ أعتقـد أني قرأت عن حدوث مشـاكل قبل فترة في منطقـة غيل بن يمين بحضرموت، وأن الناس تقدموا بشكوى.

- مشـاكل مـن أيـة نوعيـة، لأنـه قد تكـون مـن الجوانب السطحية.

■ نفوق حيوانات، تلوث المياه، انتشـار أمراض معينة بين الناس لم تكن موجودة من قبل..

- لا أعتقد أنه لهذا الحد، وأؤكد أنه لم تصل المرحلة لهذا الحد. قد يكون شـيء خطأ على مسـتوى التربة السطحية، أو علـى مسـتوى الحقـول والزراعة، شـيء من هـذا، يعني حاجة سـطحية، لم تصل المشـكلة إلى حد حـدوث تأثيرات تحـت سـطح الأرض. وهذه تحصـل في أي مـكان وفي أية منطقـة. وفي أيـة صناعة من الصناعات لابد أن يكون هناك جـزء من الضريبة، وعمليـة أن تتأثر أية منطقة من المناطق أو التربـة السـطحية بالزيوت أو المخلفات. لكنها تنتشـل. هـي منطقة تكـون متضررة مؤقتـاً. ثم تعالج هـذه المنطقة وتُزال كل المشاكل.

■ هـل كل الأضـرار التي قد تنتج عن الاستكشـاف وإنتاج النفط يمكن إزالتها؟

- لحد الآن نعم.

■ مـا هـو دور إدارة البيئة في هيئة الاستكشـافات وإنتاج النفط؟

- تتكلمين عنا أو عن الهيئة؟

■ عنكم أنتم كإدارة..

- كمـا قلـت فـي بدايـة الـكلام دورهـا رقابي إشـرافي، بمعنى أن مندوبي إدارة البيئة يحضرون في كل العمليات: استكشـافية أو إنتاجية، وفي عمليـة الحفر. وأريد التأكيد علـى أن مشـاركة المندوبين في هـذه العمليات وضعت حداً للعديـد مـن المشـاكل، منها على سـبيل المثال، في السـابق المياه المصاحبة للنفط كانت ترش بها التربة، وكانت تجمع فـي أحواض لعمليـة التبخير، وهـذه إحدى أبرز المشـاكل البيئية، لكن مع وجود مندوبي الإدارة انتهت المشكلة.

■ تقريباً فـي الوقت الحالي يتم التعامل مع تلك المياه بإعادة حقنها للتربة؟

- بإعـادة حقنهـا نعـم. ولكن حقنهـا إلى نفـس الطبقة المنتجة منها، يعني الطبقة المنتجة يعود الحقن لها.

■ كيف تضمن عدم تسربها؟

- معـروف لدى الجميـع. مثلاً حين تأخـذي ماء من هذا الحوض، ثم تعدينه إليه، هل يتضرر الحوض؟ وبالمثل..

■ من المعنـي بمراقبة التزام الشـركات بإعادة حقن المياه إلى نفس الطبقة بالمعايير البيئية؟

- الجهات المختصة داخل هيئة استكشاف وإنتاج النفط مـن كل الجوانـب، من إنتاج وحفر، ومـن بيئة ورفع تقارير بشكل يومي.

■ كيـف تتم دراسـات التقييم البيئـي لأي قطاع من القطاعات النفطية؟

- يتـم عمـل خطة شـاملة تتضمـن التضاريـس البيئية للمنطقـة بالكامـل، والأشـياء الموجـودة فيهـا، وإن كانـت منطقة أثرية أو زراعية أو سكانية. هذا ما يحدث.

■ في النصف الثاني مـن العام الماضي وقعت وزارة النفط اتفاقية مع الشـركة البريطانيـة (بي إم تي) المتخصصـة بأنظمـة المعلومات والبيئـة والطاقة، تضمنت عدة أشياء منها إعداد سياسة بيئية خاصة بقطـاع النفط، وإعـداد لائحة قانونيـة، تقييم الأثر البيئي الراهن لأنشطة صناعة النفط والغاز وغيرها.

ما الذي تحقق حتى الآن؟

- الاتفاقية عبارة عن دراسـة تقييم الوضع البيئي. وكما ذكـرت سـابقاً لـم يكـن هنـاك أي نشـاط أو فاعليـة للجانب الحكومي للرقابة على الشركات الإنتاجية بالسابق. لكن في الوقت الحاضر أبلغت هذه الشركة بأن تقوم بتقييم للوضع البيئي الراهن للشركات الإنتاجية.

■ هـل بـدأت الشـركة بالعمـل والنـزول الميدانـي للقطاعات؟

- لم تبدأ بعد، أسباب عديدة، منها تقييم الضمان البنكي مـن قبل الشـركة، وبعض الإجراءات من قبلنـا.. وإلى آخره. طبعاً تحتاج إلى زمن.

■ هل تتوقع أن تبدأ أعمالها خلال هذا العام؟

- أتوقـع قريبـاً. وفـي الربـع الأول مـن العام. الأسـبوع الماضي قطعنا شوطاً كبيراً في الإجراءات المطلوبة للبدء في العمل، فقط ننتظر الضمان البنكي، وبدونه لا يمكن تسلمهم العمل.

■ الدراسات التي سوف تنفذ لمن سوف تسلم؟

- للجانب الحكومي الرسـمي. أنا رئيس اللجنة المشاركة مـع الشـركة مـع وجـود اثنين مـن دكاتـرة جامعـة صنعاء كأعضاء، أنا سأكون متواجداً معهم باستمرار.

■ هـل لدينـا قطاعـات نفطية فـي البحـر؟ وهل لها خصوصية معينة؟

- لا يوجد.

■ لماذا..؟

- هنـاك شـركات تقدمت. لكن حتـى الآن لا يوجد عمل في الجانب البحري.

■ كم نسـبة إحراق الغاز المسـموح بها في القطاعات المنتجة للنفط من إجمالي إنتـاج الغاز؟ ومدى تأثير تلك النسبة على البيئة؟

- لا يوجد شيء محدد.

■ ألا يوجد حد معين للإحراق؟

- نسـبة بسـيطة جـداً. نحـن مضطـرون أن نتجـاوز أو نتجاهـل عملية الحـرق. فبدونها لن نسـتطيع إنتاج برميل واحـد مـن النفط. مع هذا نحاول اسـتخدامه فـي أمور عدة، منهـا عمليـة إعادة الحقن، وجزء منه يسـتخدم في المولدات الكهربائية.

■ ما هي الأضرار البيئية الناتجة عن الحرق؟

- هناك أضرار بسـيطة، لكن ليسـت إلى الحد الذي تؤثر في الهواء والأوزون.

■ كيف يتم التخفيف من تلك المشكلة؟

- عمليـة التـدارك هـي عمليـة التخلص من حـرق الغاز، وهـو في حالـة اضطرارية لننتج النفط لابد مـن حرق الغاز المصاحـب. أمـا إذا كانت آبـاراً غازية بدون نفـط مصاحب، فهذه يتم إغلاقها والاحتفاظ بها.

■ هل يوجد مختصون بيئيون وجيولوجيون بشكل دائم في القطاعات النفطية العاملة في اليمن؟

- نعم، وباسـتمرار. يوجد لدينا مندوب للهيئة. ومهندس بترول.

■ كيف يتم التعامل مع الآبار التي تجف؟

- التـي تجف يتم إغلاقها بأسـلوب علمي بحيث لا ينجم عنه أي أضرار.

■ هل تلتزم الشركات النفطية العاملة في اليمن بتقديم تقرير دوري عن الوضع البيئي خلال فترة عملها؟

- إذا طلب منها.

■ يعني المسألة تعتمد على طلبكم أنتم؟

- الشـركات غير ملزمة. هي تقدم دراسـة تقييم أثر بيئي في أول العمل، وبعد ذلك نحن نقوم بمتابعتها.

■ لماذا لا يتم السماح للجمعيات البيئية والمراكز البحثية بزيارة مناطق العمل في القطاعات؟

- ولماذا نسمح لهم؟ ما هو الهدف من الزيارة؟

■ مثلاً للتأكد من عدم وجود تلوث بيئي.

- لا يوجـد مانع لدينا. يطلبون زيارة هذه المواقع، ونحن سـنمنحهم ترخيصـاً بالزيـارة. وسـبق أن منحنا عـدداً من الجمعيـات، ورافقناهم إلـى الحقول بكل بسـاطة. وهذا هو فقط حب استطلاع من الجمعيات، لأن هذا الأمر لا يعنيهم.

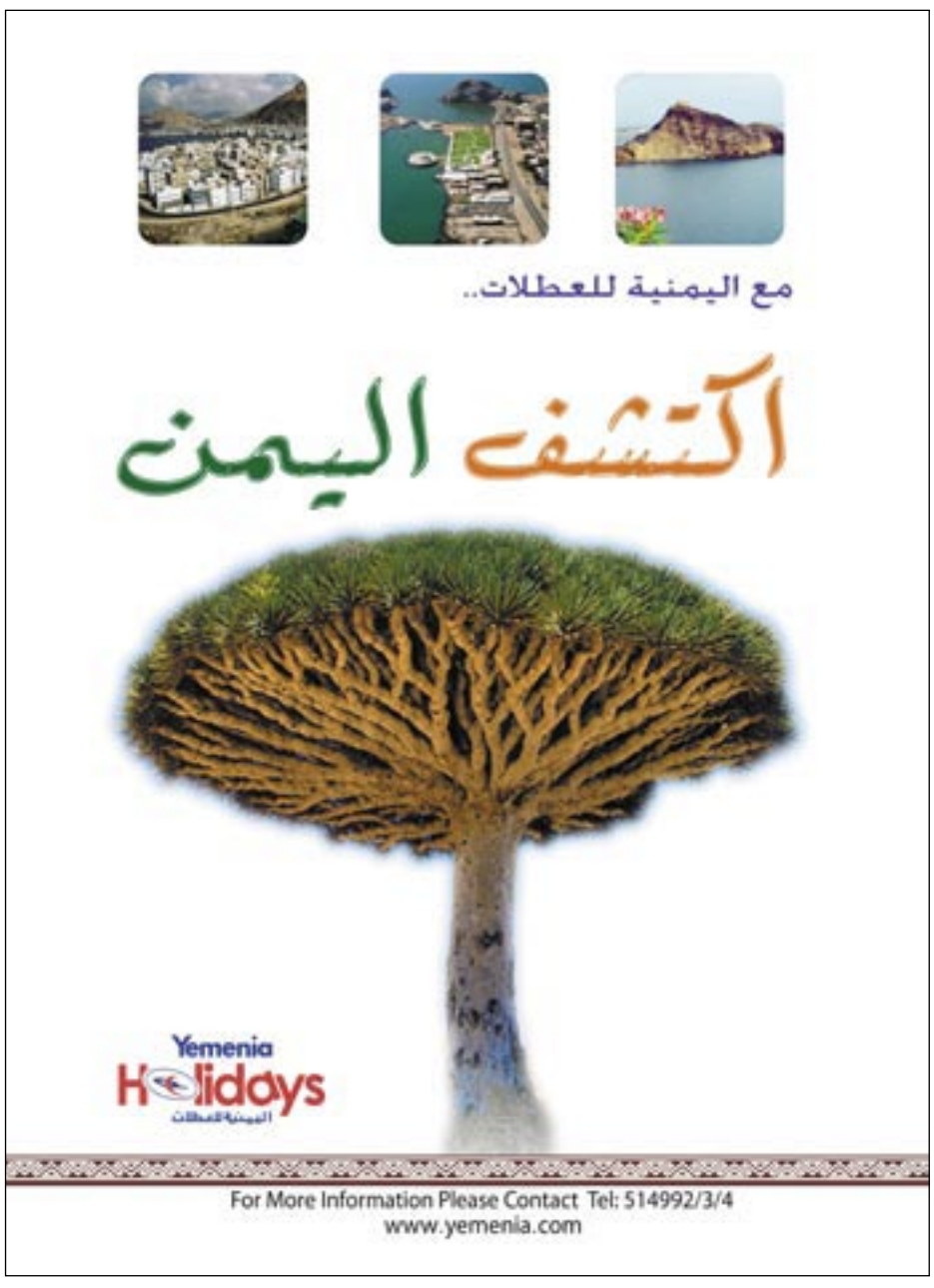

عدد من مشائخ إب ظهروا في مؤخرة المقبرة على استحياء يراقبون عملية الدفن

بهدوء وبدون أي ترتيبات مسبقة.. دفن جثمان صلاح الرعوي

■ إب - إبراهيم البعداني

على استحياء وبدون علم مواطني المحافظة، ووري جثمان القتيل صلاح الرعوي في مقبرة جرافة بمدينة إب، بعد صلاة الجمعة الماضية، حيث حرصت السلطة المحلية ومن قبلها مشائخ المحافظة على دفن الرعوي بهدوء وبدون أي ترتيبات مسبقة أو الإعلان وتحديد يوم دفنه، حيث تأجل دفن الرعوي الجمعة الماضية إلى أجل غير مسمى، واكتفى مشائخ إب والمسؤولون هناك بالإعداد والترتيب وحشد المواطنين والموظفين إلى استاد إب الرياضي لاستقبال مشائخ الحدأ وقبول المهجم الأسبوع الماضي، وتوديعهم بالزوامل، دون التطرق إلى عملية الدفن.

عديد مواطنين تفاجأوا أثناء حضورهم لأداء صلاة الجمعة في الجامع الكبير بمدينة إب القديمة، حين أعلن خطيب الجامع عن الصلاة على الميت بعد صلاة الجمعة، دون أن يذكره أو يسميه، لكنه وبعد الانتهاء من الصلاة على الرعوي (الميت المجهول) قام بعض المصلين بانتشال النعش والسير به باتجاه مقبرة جرافة، دون أن يعرف أحد من صاحب الجثة الراقدة في النعش.

وبعد وصول النعش إلى المقبرة ظهر عدد من مشائخ إب في مؤخرة المقبرة على استحياء يرقبون عملية دفن الرعوي (منهم عبدالواحد صلاح وكيل المحافظة، وخالد العنسي عضو مجلس النواب) الذي أثقل كاهلهم طيلة السنوات الثلاث الماضية وكأنهم يقولون "غمة وزاحت"، فيما كانت عائلة الرعوي تتوقع خروج جميع المشائخ وحشد الناس لتشييع قتيلها، مثلما حرصوا على حشد المئات من المواطنين لاستقبال مشائخ الحدأ وقبول المهجم الأسبوع الماضي، إلا أنهم اختفوا وتواروا عن الأنظار، لأن القتيل في عرفهم مجرد رعوي ولا يجب أن يتساوى مع علية القوم من أمثالهم.

ويأتي حرص مسؤولي المحافظة على التكتيم لدفن الرعوي خوفاً من أن يحظى بجنازة كبيرة كأن يخرج فيها الآلاف من أبناء المحافظة كما هي عادتهم الوفاء مع أبنائها ونصرتهم أحياء أو ميتين، خاصة وأن مشائخ إب تنفسوا الصعداء أخيراً بعد 3 سنوات من الضغط عليهم جراء تخاذلهم وإهمالهم لقضية الرعوي، التي تمكنوا أخيراً إلى التوصل إلى صلح قبلي يرضيهم.

من أسرة فقيرة ووالدها معاق: شاب يغتصب طفله في الـ8 من عمرها

تعرضت طفلة في الـ8 من عمرها، من مديرية سامع، لعملية اغتصاب، الأحد قبل الماضي.

وقال تقرير طبي صادر عن مستشفى الراهدة إنه وبعد الكشف الطبي على الطفلة تبين "وجود أثر دم مع نزيف وتمزق في عويكشة الفتح ممتد إلى الداخل بطول 1.5 سم وتمزق كامل لغشاء البكارة مع نزيف دموي من بقايا الغشاء المتمزق".

الطفلة التي وصلت إلى المستشفى في الساعة الـ10 والنصف من مساء الأحد 14 مارس الجاري، أجري لها ترميم لغشاء البكارة مع خياط النسيج المتهتك في مدخل المهبل.

حادثة الاغتصاب منظورة الآن لدى نيابة سامع خدير الصلو، ومتهم فيها شاب في الـ18 من عمره، ويدرس في المرحلة الثانوية.

يذكر أن الطفلة من أسرة فقيرة، كما أن والدها معاق.

نقابة هيئة التدريس بجامعة صنعاء تهدد بالإضراب الشامل في حال واصلت رئاسة الجامعة التسويف في ما اتفق بشأنه من التزامات

هددت نقابة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بجامعة صنعاء بتنفيذ الإضراب الشامل إذا لم تقم الجامعة بتنفيذ الاتفاقات والمحاضر التي وقعتها مع الهيئة الإدارية في وقت سابق.

وفي اجتماعها الموسع، الذي عقدته الأربعاء الماضي، على قاعة الشهيد ياسر عرفات بجامعة صنعاء، تصدّر مطلب إصلاح التعليم الجامعي واحترام النظام والقانون في التعيينات الإدارية والأكاديمية وكذلك الترقيات داخل الجامعة، مطالب النقابة الأخرى.

وبالرغم من أن النقابة كانت قد أبرمت مع رئاسة الجامعة عديد اتفاقات "نكثت الأخيرة عن الوفاء بها وتعاملت مع النقابة بإهمال ومماطلة"، وفقاً لأعضاء في النقابة، تمثلت تلك الالتزامات في "الإصلاح الشامل للجامعة، احترام الأنظمة والقوانين المسيرة للعمل التربوي الأكاديمي، العمل بالنص القانوني القاضي بتعيين 3 أعضاء من هيئة التدريس لعضوية مجلس الجامعة، الالتزام بالمستحقات المتفق عليها لأسر المتوفين، والالتزام بتوجيه مجلس النواب بعدم إحالة أعضاء هيئة التدريس للتقاعد"، فإن الهيئة الإدارية للنقابة "تجد نفسها مضطرة للقيام بمسؤوليتها الأخلاقية تجاه الجامعة ومنتسبيها، والدفاع عن حقوقهم بكافة الوسائل القانونية"، طبقاً لبلاغ صحفي.

وحمّل البلاغ رئاسة الجامعة مسؤولية التفاقم الناجم عن استهتار الرئاسة بالجامعة وبحقوق منتسبيها، لاسيما وأن النقابة كانت "منحت الجامعة فرصة كافية لتنفيذ ما اتفق عليه بالنقابة بعد سلسلة من الإضرابات كانت قد نفذتها في وقت سابق".

وأهابت النقابة بالجهات الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني الوقوف إلى جانبها ومساندتها لتشكيل رأي عام يدفع بالجامعة نحو إصلاح التعليم ومعالجة كافة القضايا العالقة.

اتخذت من قضايا مشادات وخلافات شخصية انتهت منذ سنوات ذريعة لبدء عملية طرد تهدد معظم المقيمين

السلطات السعودية تشن حملة مضايقات ضد اليمنيين المقيمين بصورة شرعية، ومغتربون يناشدون الرئيس التدخل

■ "نيوزيمن":

قال مغتربون في المملكة العربية السعودية إن سلطات الجوازات هناك تشن حملة مضايقات ضد اليمنيين المقيمين أسفرت عن ترحيل أعداد كبيرة منهم بتأشيرة خروج نهائي، وتهدد الآلاف بالطرد.

وتلقى "نيوزيمن" مكالمات هاتفية تحدثت عن وقائع ترحيل مغتربين مقيمين بصورة شرعية، وبعضهم أمضى في السعودية أكثر من 30 عاما، في إجراءات مفتوحة سيواجهها معظم المغتربين هناك في حال استمرارها.

ومن تلك الوقائع، طبق رواية مغتربين، قررت سلطات الجوازات مؤخرا بصورة مفاجئة طرد الكثيرين بتأشيرة خروج نهائي على ذمة قضايا تتعلق بمشادات وخلافات عادية انتهت منذ سنوات، في حملة تستهدف تحديدا المقيمين من حاملي الجنسية اليمنية.

وبدأت السلطات باتخاذ تلك الإجراءات منذ نحو 3 أشهر، وجميع حالات الطرد حدثت أثناء قيام المغتربين بمراجعة مصلحة الجوازات السعودية للحصول على تأشيرات خروج أو تجديد الإقامة. ويقيم في المملكة بصورة شرعية نحو مليون يمني.

وحسب الشكوى فإن حالات الطرد اتخذت ضد أشخاص كان لديهم قضايا خلافات أو نزاعات أو مشادات مع آخرين بعضها عمره تتجاوز الـ10 السنوات، وانتهت في حينه لدى السلطات الأمنية أو القضائية، لكنهم فوجئوا باستخدامها من قبل مصلحة الجوازات السعودية ذريعة للطرد وختم جوازاتهم بخروج نهائي.

وقال بعضهم إن كثيرا من معارفهم تعرضوا لذات الإجراء، آخرهم كان الثلاثاء الفائت وهو زميل لهم عندما قصد مصلحة الجوازات للحصول على تأشيرة عودة بغية السفر إلى اليمن فعاد بتأشيرة خروج نهائي.

وذكروا أن الرجل كان وقع في مشادة كلامية تطورت إلى عراك بالأيدي مع يمني آخر قبل عده سنوات في مدينة الرياض، وصلت إلى قسم الشرطة، وانتهت في حينه، وفوجئ الأسبوع الماضي بوجود ملف هذه القضية لدى سلطات الجوازات التي ختمت جوازه بتأشيرة خروج نهائي وطرده من البلاد.

وأضاف أحدهم: هناك كثير من الحالات التي نسمع عنها لذات الأسباب. والحملة مستمرة حتى الآن. ويزيد: بهذا الشكل جميعنا معرضون للطرد.

وقال المتحدثون إن حالات الطرد تزايدت وأصبحت تهدد الآلاف الذين يقيمون في المملكة بصورة شرعية ولديهم مصالح وأعمال تشكل مصدر رزقهم الوحيد.

كما يتعرض الكثير من اليمنيين للابتزاز من قبل الكفيل لدفع مبالغ مالية مقابل تنازله عن كفالتهم، ويتم ترحيلهم قسرا في حال الرفض، بالإضافة إلى غيرها من الممارسات التي يواجهها المغتربون.

وناشدوا وزير المغتربين ووزير الخارجية ورئيس الجمهورية التدخل لدى حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لوقف تلك الإجراءات.

رئيس الشعبة التجارية بأمانة العاصمة يتعرض لمحاولة اغتيال

نجا القاضي عادل عبدالمجيد عثمان رئيس الشعبة التجارية الثانية في المحكمة الاستئنافية التجارية بأمانة العاصمة، من محاولة اغتيال.

وقال بيان للرابطة اليمنية لأعضاء السلطة القضائية (تحت التأسيس) إن القاضي عادل عبدالمجيد أصيب بطلقة نارية في رجله اليسرى عندما أطلق عليه مجهولون عدة أعيرة نارية أثناء خروجه من منزله ظهر الخميس الماضي. وأصيب أيضاً أحد إطارات سيارته بطلقة نارية.

وأدانت الرابطة الحادثة، داعية مجلس القضاء الأعلى إلى القيام بواجبه في حماية القضاة ومتابعة الأجهزة الأمنية للقبض على الجناة وتقديمهم إلى العدالة لينالوا جزاءهم العادل.

نقابة المحامين اليمنيين رأت في حادثة محاولة اغتيال القاضي عبدالمجيد امتداداً لحوادث سابقة تعرض لها محامون وقضاة وأعضاء نيابة، وقالت إنها لن تكون الأخيرة إذا لم تقم السلطات المعنية بواجبها.

وقالت في بيانها إن مثل هذه الحوادث تشكل ظاهرة خطيرة ورسالة ذات دلالات للتأثير على سير العدالة من خلال استهداف رجالها في ظل ضعف الأجهزة الأمنية وتخاذلها في أداء واجبها.

ودعت نقابة المحامين الأجهزة الأمنية لتحمل مسؤوليتها في متابعة وكشف الجناة، مطالبة في نفس الوقت السلطة القضائية بالالتفات بجدية إلى ما يتعرض له أعضاؤها في الميدان.

في ظروف غامضة.. العثور على جثتين مقتولتين في إب

بعد 3 أيام على اختفائه، عثرت الأجهزة الأمنية في إب، ظهر السبت الماضي، على خالد السادة مقتولاً داخل شقته.

وحسب مصادر محلية، فإن حادثة مقتل السادة يكتنفها الغموض، وإن الأجهزة الأمنية تُجري تحقيقاً لمعرفة أسباب الجريمة ومن قام بها، كما أنها قامت بنقل الجثة إلى ثلاجة مستشفى الثورة بإب لتشريحها وعرضها على الطبيب الشرعي.

السادة الذي يعمل نائب مدير التعليم الأهلي بمكتب التربية بمديرية الظهار بإب، وصفه زملاؤه بأنه يمتاز بأخلاق عالية، وتربوي ناجح منذ التحاقه في السلك التربوي قبل أكثر من 10 سنوات.

وفي حادثة مشابهة، وفي ظروف غامضة أيضاً، وُجد شخص يدعى أحمد الحذيفي، السبت الماضي، مذبوحاً داخل محله في منطقة الدليل بمحافظة إب.

تهانينا «ياسر»

أصدق التهاني والتبريكات للشاب

ياسر الريفي

بمناسبة زفافه الميمون الذي احتفل به الخميس الماضي

ألف مبروك وبالرفاء والبنين.

المهنئون:

أشرف الريفي، عادل عبدالمغني، د. مشعل الريفي، نجم الدين الريفي،

الرائد المنذر أحمد علي شرف، شمس الريفي، وعادل أحمد علي شرف

تنويه

جاء في صحيفة "النداء" العدد 228 في موضوع حي الحالي (22 مايو) بمحافظة الحديدة، أن العاقل سليمان قاسم هو المتعاون مع المواطنين في البحث عن حلول لأوضاعهم المتردية، وكان هذا خطأً تحريرياً للمادة الصحفية وقع فيه المراسل، وسقط سهواً اسم الأخ عبده هذيل الزبيدي، وهو العاقل المشار إليه بأنه (المعتبر من قبل الأهالي والمهمل من قبل الدولة)، والرجل المقصود المتعاون مع المواطنين في البحث عن حلول لمشاكلهم، وهو صاحب الكلام الذي ورد في العدد السابق على لسان العاقل سليمان قاسم الذي أضر بالمواطنين وتسلط عليهم واستبد بهم وأهمل قضاياهم المختلفة والمزرية لا يهتم سوى بمصالحه الشخصية. لذا وجب الاعتذار والتنويه.. والله من وراء القصد.

عبدالرحمن رامي - مراسل "النداء" - الحديدة

الحراك ليس مرضاً

ميفع عبدالرحمن

يظلم الحراك الجنوبي السلمي نفسه وقضيته المركزية: القضية الجنوبية، حين يتماهى -من حيث لا يدري تارة ولا يقصد تارة أخرى- مع السلطة الانفصالية الحاكمة، متشبهاً بها في ثلاثة وجوه، هي:

أولاً: التجني على الجوهر السلمي للحراك، باللجوء إلى قشرة العنف والعنف المسلح، عن عجز ليس إلا، وعلى طريقة نظام الفساد الحاكم وسلطته الانفصالية "الوحشية" (حسب الاتحاد الدولي للصحفيين)، لأن لجوء الحراك إلى العنف غاية ما تبتغيه الانفصالية الوحشية كي تثبت وجودها على أرض الحراك.

ثانياً: التجني على حقيقة الوحدة اليمنية، بما هي اختيار جماهيري واسع للوسيلة الأجدى والأنجع - وطنياً وديمقراطياً- من أجل بناء دولة عصرية حديثة، وتحقيق الأهداف والغايات والأحلام الكبرى للشعب اليمني وقادته الشهداء ومفكريه وأدبائه العظماء.

يتبدى هذا التجني في الخلط بين الواقع المشين لنظام الفساد الحاكم وبين الحقيقة الناصعة للوحدة اليمنية ذات الآفاق المضيئة، المتعددة والبعيدة. أم هل من العقل والإباء والبطولة أن نبحلق طويلاً في قشة تافهة في عين الوحدة اليمنية، ونتعامى عن الخشبة في عين نظام الفساد الحاكم وسلطته الانفصالية الوحشية؟!

ثالثاً: التجني على التاريخ اليمني -أبيضه وأسوده- وعلى الجغرافيا اليمنية -في غناها وفقرها- بالتنكر للتاريخ واعتساف الجغرافيا في النفي الساذج لليمنية الجنوب والجنوبيين، وقسرهم على بحث ملتو وملتبس عن هوية وهمية. ربما من باب رد الفعل الانفصالي على سفاهة العبارة القائلة بأن الشمال للشماليين والجنوب لكل اليمنيين.. إلا الجنوبيين! رغم عدم دقة العبارة -على سفهها- بالنظر إلى حجم الفساد المهيمن في الجنوب، تحت يافطة (الوحدة)، وبالمقارنة مع حجم معاناة ملايين الشماليين البسطاء -في الشمال ذاته- جراء هيمنة الفساد الحاكم إياه.

صدر مؤخراً كتاب قيم وهام جداً، عنوانه "خارطة الفساد في اليمن.. أطرافه النافذة"، للدكتور يحيى صالح محسن، جدير بالقادة الحقيقيين، الواعين والمخلصين للحراك، أن يقرؤوه.. فنظام هذا الفساد الحاكم الذي يتمظهر (الدفاع!) عما يزعم أنه (الوحدة!) التي أثخنها طعناً وتمزيقاً على مدى 16 عاماً -منذ 1994/7/7 - ويريد منا العض على جيفتها النتنة بنواجذنا نحن الجنوبيين، وهو ينهش من هذا اللحم السام ويبتلع، لا صلة له على الإطلاق بالوحدة اليمنية المحكومة والمأمولة إلا في ما يصله هو فقط بالثروات الطبيعية للجنوب من أرض وبحر وما في جوفهما. ولهذا بات يخاف حتى من تسميتها باسمها الحقيقي: الوحدة اليمنية، محاولا الهرب منها إلى مسمى آخر عام، هو مسمى الوحدة الوطنية! لكأننا نحن اليمنيين وحدنا المقصودون بها في العالم أجمع! وكأننا نحن صناعها أيضا في الصين، روسيا والولايات المتحدة الأمريكية! بينما نحن اليمنيين صناع الوحدة اليمنية (قلت وأكرر: اليمنية) في اليمن - طبعاً- بين جنوبها وشمالها، لا سواهما. أما هذا النظام السرطاني الحاكم وسلطته الانفصالية الوحشية، فلا يفقه شيئاً عن الوحدة ولو بمدلولها اللغوي.. فكيف بمفاهيمها الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية؟!

إذن! هل سيدرك قادة الحراك ويتداركون أمر تماهيه مع السلطة الانفصالية الوحشية الحاكمة؟

وهل لهم أن يكونوا في مستوى المقولة الشيكسبيرية الخالدة: "نكون أو لا نكون، ذلك هو السؤال"؟ ونحن في الجنوب لن نكون نحن نهائياً، إذا تماهينا مع السلطة الوحشية أو تشبهنا بها.. فإذا كنا بالفعل حقاً، لنا أن نستحضر صرخة إباء الحسين -حفيد رسول الله وحادي شهداء العزة في مقاومة الحكام الطغاة على امتداد تاريخ الأمة الإسلامية: "هيهات منا الذلة".

اليمن في مفترق الطرق

د. عبدالسلام نور الدين
abdelsalamhamad@yahoo.co.uk

وصلت إلى اليمن التي تجتاحها الحرائق من كل الأطراف، ويبدو أن دخان الحرائق التي تلون ألسنة اللهب المسعورة بالغار مع الغياب الكامل لقوات المطافئ، هي الحالة الراهنة التي تتنفس فيها اليمن بملء رئتيها ثاني أكسيد الكربون.

المشي في شوارع صنعاء أو التجوال بسيارة فيها يشبه مشية الخيذلي بين مليشيتين تتبادلان القصف الأرضي والبحري في بلاد الصومال التي تحررت تماما هذه الأيام من قيود الدولة والنظام والقانون. الشيء الذي لم يخطر يوما لفلاسفة الفكر الفوضوي في القرن الـ19؛ أمثال برودون، أن اليوتوبيا التي ظلوا يحلمون بإنزالها من رؤوسهم إلى أرض الواقع، وقد حاق بهم الفشل الذريع، ستتحقق في مطلع الألفية الثالثة، جملة وتفصيلا، في بلاد الصومال.

تبدو شوارع صنعاء في حال من الحرب الأهلية الزاحفة التي ليس من المنتظر أن تضع أوزارها في القريب العاجل. أما أطرافها المتنازعة فهي حركة سيارات الأجرة والدباب والركشات والعربات الخاصة والدراجات النارية في مباراة محمومة مع الشاحنات والباصات وأحيانا السيارات التي تحمل النفايات والأطقم العسكرية التي تتقاطع مع حراسات شيوخ القبائل.

إذا أردت أن تتخلص من شخص لا تكن له ودا ما دون أن تكون متهما على الإطلاق بالقضاء عليه، فحبب له مآثر زيارة صنعاء والتسكع بحرية في طرقاتها للتمتع بجمالها الآسر، ومن جمال صنعاء ما قتل.

أيهما أكثر كوارث وتأهلا للتلاشي من ظهر الكرة الأرضية قبل نهاية الربع الأول من هذا القرن إذا سارتا على منواليهما في الحاضر: اليمن أم السودان؟ لكي تصدر حكما أقرب إلى الدقة والصواب وأن يكون مقبولا من الأطراف المعنية في اليمن والسودان، فلابد من حكم عدل من الصومال الشقيقة لترضي حكومته.

بدت لي اليمن في زيارتي الأخيرة لها في يناير الماضي 2010، وكأنها شاحنة ضخمة على ظهرها بشر وبضائع تقف على أحد مرتفعات جبل "سمارة"، ففلت منها كابحها، فتدلت صوب الهاوية، ولا سبيل لجذبها من الوراء إلى الخلف، ولابد من انتظارها بهلع حتى يقر لها قرار في أسفل "السحول".

ترحلت ومعي زوجتي مرة من شارع بغداد إلى الحصبة مع صاحب تاكسي، شاب نحيل البدن أشعث الشعر "مشعفل" زائغ العينين لا يتوقف عن الكلام والأسئلة وكأنه شرطي أمامه متهم بائس عليه أن يجيب على كل أسئلته بتفصيل، ولكن الأخطر من أسئلته التي تتناثر كرصاص ينطلق من فوهة بندقية يحملها أعمى في "باب اليمن"، أنه يندفع بجنون في قيادته، فزج بنا مرة ونحن نعبر حي "هائل سعيد" بالمعكوس في شارع ضيق ذي اتجاه واحد، وحينما قلنا له -وقد انتابنا الهلع- إنك تسير عكس اتجاه السير وتنطلق بسرعة لا مبرر لها، التفت إلينا ليقول بهدوء وكأنه يستنكر أمارات الخوف التي بدت علينا: لا تخافوا أنتم في أيد أمينة. فقلت لنفسي هذا شاب ضل طريقه إلى هذه العربة الهالكة، وكان عليه أن يكون على قمة الهرم السياسي في النظام العربي.

رأيت أن أقوم بتوجيه الأسئلة بدلا من تلقيها، ليتوقف هذا السائق عن ذلك التحري الذي يجريه معنا:

- هل التاكسي هي مهنتك الأولى التي تدربت عليها؟

- أتيت إلى مهنة التاكسي مكرهاً حينما أوصدت كل الأبواب في وجهي. أنا في الأصل طالب في قسم الجيولوجيا بجامعة إقليمية، ولكن ابن رئيس الشرطة بالمدينة الذي كان زميلنا في الدراسة، قاد طقما عسكريا مخصصا لحراسة أبيه للقبض على رئيس القسم الذي رسبه في إحدى المواد الدراسية، ففر الأستاذ ولجأ إلى عشيرته التي شنت هجوما مضادا، فأغلق القسم الذي اضطرب بعد تلك الواقعة، فعن لي أن أكون مقاولا صغيرا، ولما حاصرتني الديون من كل جانب وضربني الإفلاس هجرت تلك المهنة التي لم أعثر على بديل لها يوفر لي الحد الأدنى من مطالب الحياة، فرأيت أن الهجرة إلى أي فج في الأرض هي المخرج من كل متاعبي وسوء حظي، ولكن المصيبة لم أجد سفارة واحدة تمنحني الفيزا لدخول أراضيها، إذ إن كل سفارة أطرق أبوابها تطلب مني ضمانا ماليا كبيرا، ولو توفر لي ذاك الضمان لما فكرت في الهجرة أصلا -تصوروا حتى سفارة إريتريا رفضت أن تمنحني شارة الدخول إليها.

●●●

وددت أن أستفسر السائق لماذا يستصغر إريتريا على ذلك النهج؟ ثم عدلت عن ذلك، إذ رأيت من الأفضل أن يواصل هذا السائق الحديث عن متاعبه، لأن الحزن الذي ران عليه قد قلل من السرعة القهرية التي يقود بها سيارته.

- حسناً، وماذا فعلت بعد تعذر الفيزا حتى الإريترية منها؟

- هنا قررت أن أذهب لأنضوي مع الحوثيين لأحارب في صفوفهم.

- وهل أنت زيدي المذهب؟

- أنا شافعي المذهب.

- وهل أصبحت حوثياً؟

- تصوروا رفض الحوثيون أن أقاتل في صفوفهم.

- ولماذا رفض الحوثيون أن تقاتل في صفوفهم؟

- قالوا لي بالحرف الواحد: أنت أحد عملاء الدولة، وعليك أن تعود من حيث أتيت.

حسنا لا يزال الطريق أمامنا ممتدا، وبدت قصة هذا السائق مثيرة للأذن. إذن لابد من ملاحقته بالأسئلة:

- حسناً، ثم ماذا فعلت بعد أن اتهمك الحوثيون بالعمالة للدولة؟

- ذهبت فورا إلى مقاتلي القاعدة، وعرضت عليهم رغبتي الصادقة أن أكون مجاهدا في صفوفهم.

- لابد أنه قد رحب بك مجاهدو القاعدة!

- ليس بالضبط. طلب مني أصحاب القاعدة أن أحفظ كل القرآن أولا قبل أن يبتوا في طلبي الانضمام إليهم.

- وهل وافقت على شرطهم ذاك؟

- قلت لهم كيف تطلبون مني حفظ القرآن جملة وأنا لا أستطيع حفظ اسمي كاملا؟

وهنا عاد سائق التاكسي إلى عادته القديمة في توجيه الأسئلة لي:

- وأنت يا أستاذ، ما هي مهنتك في هذا العالم؟

- أنا مدرس.

- وماذا تدرس يا أستاذ؟

- أدرس الفلسفة.

حينما اخترقت كلمة الفلسفة أذنه ارتعش وانتفض، ثم أوقف محرك السيارة وكنا قد وصلنا إلى نهاية مشوارنا، ثم استدار نحوي بكامله، وبرقت عيونه المضطربة، وقال لي بجدية كاملة:

- ألا تراني حالة فلسفية تستحق منك التأمل والدراسة؟

استغرقت في الضحك، وبدا لي أن الضيق من أسئلته المتدافعة والذعر من قيادته المتهورة قد حرماني من التعرف على إنسان هو أكثر من الحالة التي يبدو عليها.

●●●

لم ينسَ سائق التاكسي الذي لم يجادلنا على الأجرة التي لم نتفق عليها منذ البداية، أن يقول لنا ونحن نغادر سيارته المهشمة الأبواب التي تعرت من ألوانها الأولى، واكتسبت من الغبار الصنعاني الناعم ومن أخاديد الصدمات التي لابد أنها قد تكررت كثيرا، لونا جديدا لم يخطر على بال عشاق الغرائبيات في بعض مدارس التلوين في الفن الحديث: العفو منكم.

الجدير بالذكر أن سائقنا يحمل رقم سيارته الأمامي في حضنه، يرفعه بيده ليراه شرطيو الحركة في "الجولات"، فلا يملكون غير الابتسام.

رأيت أن سائق هذا التاكسي واضطراب حياته، وسيره عكس الاتجاه في طريق ذي بعد واحد، والأسئلة التي يوجهها دون توقف، وطرقه كل المنافذ التي تأتي منها المقاتل دون أدنى اعتبار للمخاطر التي يمكن أن تودي به.. يجسد في تلك اللحيظات اليمن كلها التي تنزلق على مرأى من نفسها ومن الجميع، على قشرة المحن والإحن التي تحاصرها من كل الاتجاهات، ولا يبدو عليها أنها تواجه أكبر أخطار حياتها.

أخطأ الرئيس أم أخطأنا نحن؟

نبيل الصوفي
nbil21972@hotmail.com

لم يكن هذا موضوعي لهذا الأسبوع.. كنت قد قررت البدء في سلسلة مقالات عن اهتمامات أخرى غير السياسة.. لكن مصادرة صحيفة "حديث المدينة" -الثلاثاء- كانت خبرا إضافيا ساقته وزارة الإعلام في منتصف الأسبوع، بعد أن اختتمت الماضي بمصادرة أول جهازي بث خارجي أدخلت بهما قناتا العربية والجزيرة اليمن إلى القرن الحادي والعشرين رغما عن وزير الإعلام الأستاذ الفاضل حسن اللوزي، الذي كان رافضا السماح للقناتين ولليمن لتشارك للخروج مما قبل 1978.

إليكم جملة اعتراضية مطولة -ذكرت 78 هنا لأن رئيس الجمهورية هو من قال لمعالي الوزير يوما ما: "عادك في سنة ما طلعت"، وكان في سياق انتقاد لتوجهات الوزير الملتزم بإبقاء اليمن في ذلك العام وما قبله. وللأسف يبدو أن معالي الوزير هو الذي نجح في إقناع فخامة الرئيس، وليس العكس، وها هما معا يسحبان جهازين دخلا بإذن شخصي من الأخير بعد أن عجز الهلا والملا في إقناع معالي الوزير أن من المعيب أن تظل اليمن في قائمة دول مغلقة السماوات في عصر تشهد فيه سوريا والسعودية انفتاحا غير مسبوق.

كمواطن وصحفي شعرت بالخزي وأنا أرى طاقم مكتب معالي الوزير على شاشة "الجزيرة" أثناء مصادرة أحد أرقى إنتاجات العقل البشري السلمي.. ليته ترك للمؤسسات العسكرية والأمنية القيام بالمهمة، على الأقل كنا سنقول هو صراع الأجهزة المدنية والعسكرية. أقصد صراع الإنتاجات الإنسانية مش أجهزة اليمن.

وبالطبع لم يقم هو بالخطوة لوحده، ولذا لا يمكننا أن نخاطب جهاز الأمن القومي تنبيها أن ما قام به معالي الوزير إساءة للمصلحة القومية العليا لليمن التي نشأ هذا الجهاز الحديث بدعوى حمايتها. لكن ليس لدي شك أن معاليه يتولى كبر ما حدث.. لقد قلت يوم أن علمت بإذن الرئيس بإدخال الجهازين، إن الأستاذ حسن لن يصبر طويلا.. ويا خلق الله هو يفعل ذلك بكل شعور بالمسؤولية علينا وعلى بلادنا.. لقد أقسم ألا يرى قانون الإعلام الجديد النور.. لأن اليمن مش حمل حرية من هذا النوع. ليس شخصا منغلقا، وهو من قلائل بدأوا الاهتمام بالإنتاجات الحديثة في الحياة الشخصية.. لكن في الإعلام هو لا يريد دوشة دماغ، فـ"الأوطان مش لعبة".. وأظن لو بيده لمنع دخول الموبايلات وكاميرات التصوير والفاكسات أيضا إلا بإذن خطي وشخصي.

يمكن هنا إضافة جملة أخرى، فلقد استخرج معاليه قرارا من مجلس الوزراء بإلغاء تسمية "عدن" من الفضاء التلفزيوني.. طلب معاليه بربه بأن اليمن صار واحدا والتسميات المناطقية مضرة بالوحدة.. تخيلوا اسم "عدن" الذي عرفه الفضاء الإعلامي قبل أن تكون هناك دول في المنطقة صارت اليوم قبلة التعدد والتحديث، صار مجرد "خوف مناطقي".. وللأسف أقر الأمر بالأغلبية.. وحتى حين حاول البعض تدارك الأمر واستخراج توجيه رئاسي يعيد عدن للفضاء، يصر معاليه على رأيه، وياالله صلح أصلحك الله يجمع عدن ليمانية ليبقى الاسم "عدن يمانية".

في آخر زيارة استقبلني معاليه في مكتبه، اكتفيت بأن نظرت إلى وجهه وهو يقول لي: "انتظر لوما يصدر القانون".. قال لي ذلك بكل وقار، واستقبلني بكل احترام شخصي، لكني عطفت ورقتي وخرجت سريعا.. فـ"هذا هو الأستاذ حسن". وربما لهذا هو الوحيد من جيله الذي عاد لسلطة تدعي أنها غادرت 78، لكنها سرعان ما تتخلى عن هذا الادعاء.

كنت طلبت منه إذنا بالسماح لموقعي "نيوزيمن" بخدمة الرسائل القصيرة أسوة بآخرين، ملتزما بأدق شروط الموضوعية.. حين نظرت لوجهه خرجت سريعا، فهو جاد في مخاوفه من الشعب الذي أنا منه على الوطن الذي هو من المسؤولين عليه. كان هذا قبل أشهر من اقتلاع رياح عاتية لأرشيف موقعي.

ولعامين وسطوة وزارته تتزايد.. مع أننا كإعلاميين مش ناقصين، فهناك وفرة من الخصوم من كل الألوان والأطياف السياسية والاجتماعية، ضد مهنتنا.. ونحن حتى لم نستطع بعد حماية هذه المهنة من قصورنا وأخطائنا.

يمكن تماما توجيه أقسى النقد لقناة الجزيرة أو لـ"حديث المدينة".. لكن الإجراءات العقابية من هذا النوع، لا تشي إلا بتخلف عميق هو مدعاة لقلق مضاعف من مستقبل يمر من بين أيدي الكتم والمصادرة. كسر المرآة لا يخفف من قبح الصورة الواقفة أمامها.. تزيينها أيضا لا يمكن أن يجمل الصورة.

أستاذ حسن، نعم لديك كثير من الحق في المخاوف والقلق.. ولسنا مختلفين عن تقييم الظرف المعقد الذي تمر به اليمن.. لكن ما تفعله ليس سوى الضد لما تتوخى تحقيقه.. صادرت جهازي بث بدعوى حماية اليمن، فكيف صارت صورة اليمن أمام عالم شاهد طاقم مكتبك شاهدا على تخلف الوزارة والحكومة والبلد الذي ننتمي له جميعا.

لا يمكن لـ"الجزيرة" أن تكون قناة صنعاء.. ولا يمكن لـ"حديث المدينة" ولا لـ"أخبار عدن" أن تكون أكتوبر أو الثورة.. لا يمكن أن يكون الإعلاميون جميعا نصر طه مصطفى أو علي ناجي الرعوي أو عبده بورجي.. هذا ليس تقليلا لهم، فهم أساتذتنا وزملاؤنا.. لكنهم في وظائف غير التي نحن فيها.. وهذا ما يسمى تعددا.. وهنا اختبار قدرتك على تجاوز ما قبل 17 يوليو أو حتى 7 يوليو.

وما لم تقد داخل الحكومة والسلطة إصلاحات تراعي ذلك، ستجدنا كل يوم أقرب للسياسة وأبعد من المهنة، ولن نكسب في النهاية شيئاً لا نحن ولا هم ولا أنت ولا علي عبدالله صالح.

مقالي هذا ليس اتفاقا مع صراخ المعارضة السياسية.. فهي مثلك أستاذ حسن، لا تؤمن إلا برأيها.. "الثورة" و"الثوري"، "أكتوبر" و"الصحوة"، كلها ذوات هدف سياسي لا تختلف كثيرا عن بعض (أعتذر لأكتوبر فهي أفضل حالا من الصحوة من حيث التنوع، ولكنه بقدر لا يمكن الإشادة به).

المعارضة لا تقدم دليلا على أنها فعلا تدرك ما تنتقده من إدارة السلطة للإعلام.. لذا فإدارتها للإعلام هم مثلك أستاذ حسن.. وليس هذا الذي نرجو.. كما أن "حديث المدينة" و"العربية" و"النداء" ليست ما نشكو منه، فهي وسائل تبذل كل الجهد للاتزان وفقا لوظيفتها وليس وفقا لما يخدم الأجندة السياسية للحاكم أو معارضيه.

● نقلاً عن "نيوزيمن"

الحرب المستمرة

عبدالباري طاهر

انطفأ لهب الحرب في صعدة وعمران، ولكن جذوه الحرب ما تزال متقدة. ويكون التلويح بالحرب والتهديد بها تعبيراً عن الحرص على استمرارها "فمعظم النار من مستصغر الشرر"!

الخطاب الإعلامي الناري، وتصريحات كبار المسؤولين، والاستعراضات المستمرة للجيش والأمن توحي كلها أننا لم نغادر مواقع المعارك الدامية.

دعاؤنا الأبدي "يا الله بحرب وإلا حراب وإلا مصيبة من الحرب"، فعندما تصبح الحرب وسيلتنا الوحيدة للوصول إلى الحكم أو البقاء فيه، فلا مخرج منها، وقد يكون الكلام أول الحرب، "فالحرب أولها كلام" كما يقول نصر بن سيار، وخطابنا اليومي الرسمي إصرار على توتير الأجواء، وإشعال الحرائق، فالتكفير والتخوين وجه آخر من وجوه الحرب واستمرارها.

ماذا يعني أن تتصالح مع قوم وتسميهم خونة؟! ماذا يعني أن تمد اليسرى للسلام على المحاربين، ثم تستمر في التنكيل بالمدنيين اختطافاً واعتقالاً ومصادرة؟!

منذ بضعة أشهر أوقفت صحيفة "الأيام" الصادرة في عدن، لنقلها أخبار الاحتجاج الجنوبي ومؤازرته. أوقفت بدون حكم، وضداً على القانون والدستور. لم تكتف الدولة بمصادرة "الأيام"، فشنت حرباً دامية على مقرها ومقر أسرة باشراحيل، ودمرت أجزاء منه، ثم اعتقلت "أسير الصحافة اليمنية" هشام باشراحيل ونجليه محمد وهاني رئيس تحرير "الأيام الرياضي"، ولا يزالون في الأسر (فك الله أسرهم)، ويتعرض هشام الصحفي القدير والمسن والمصاب بعدة أمراض، وكلها تجعله عرضة للخطر، للتنكيل.

أما محمد المقالح فمختطف منذ بضعة أشهر، ويقدمه خاطفوه لمحاكمة جائرة في محكمة أمنية واستثنائية (محكمة أمن الدولة)، ثم لا تتوفر له أدنى الضمانات للدفاع عن نفسه، وكيف يدافع مختطف عن نفسه؟

تتوافق السلطة مع المجتمع الدولي، وتحديداً مع الأمريكان، على مكافحة الإرهاب، وتقوم بين الحين والآخر بتوجيه ضربات "استباقية"، وغالباً بالطيران، ويكون الضحايا في الأعم مدنيين آمنين، ويبقى الإرهاب طليق اليدين.

وهناك علائق متينة بين الفساد والاستبداد والغبن الاجتماعي، وبين ازدهار الإرهاب وتفشيه، فالإرهاب لا ينزل من السماء، ولا ينبت من الأرض. إنه الابن الشرعي للأزمات الشاملة في المجتمع؛ للفقر الذي يصل إلى أكثر من 50٪، وللبطالة التي تلف غالبية القوى العاملة، وللتضخم وفقدان الأمان، للتعليم المذهبي المتعصب القائم على التخوين والتكفير ومعتقد "الفرقة الناجية". كما يلعب خطاب المسجد دوراً رائعاً في التحريض السياسي، وإثارة النعرات الطوائفية والتكفيرية، ويتولى الإعلام جانب التخوين السياسي.

ويقيناً، فإن الخطاب الرسمي منذ حرب صيف 94 مكرس لتهم الانفصال والعمالة بالنسبة للجنوب. فالجنوب انفصالي وعميل بالفطرة، وشمال الشمال ملكي وأهله إماميون. أما المعارضة السياسية فرجس من عمل الشيطان، أعداء للوطن، وحاقدون، ويكون الحاكمون -والحاكمون فقط- هم الديمقراطيين والوحدويين والوطنيين الحريصين على العباد والبلاد.

المأزق الحقيقي أن اليمن واليمنيين قد فشلوا في بناء دولة العصر الحديث، دولة المؤسسات والنظام والقانون، وتماهت الدولة وامتزجت بالقبيلة، وهي تركيبة أهلية تنفي الدولة.

وإذا كانت القبيلة بقيمها وتقاليدها وأعرافها "غير موحِّدة" (بكسر الحاء) أو موحَّدة (بفتحها)، فإن التمترس بالسلاح قد ضاعف من نزوعها المحموم للحرب. فالحرب للقبيلة وسيلة إنتاج ومصنع للثروة، وتأبيد لامتلاك السلطة. وهو ما يفسر الحروب المستدامة في اليمن منذ عدة قرون. فالحرب أرقى عمل رجولي وبطولي، وزراية القبيلة بالحرف والمهن والتجارة والزراعة وكل الأعمال اليدوية آتية من الإرث الوبيل الذي من أجله قتل قابيل هابيل كما في التوراة والقرآن.

الإصرار العنود على إبقاء جذوة الحرب مشتعلة تحت الرماد، نابع من الشعور بالعجز المدقع عن الاستمرار في الحكم بغير السلاح والتلويح به. فسلطة 7/7 لم تأت إلا بالحرب، والحرب وحدها. والقوة بالنسبة للقبيلة الوسيلة الوحيدة والعظمى للانتصار والافتخار.

لا تتقن القبيلة الحرب إلا على نفسها وإخوتها.

وتجمع مذحج فيرئسوني
لأبرأت المناهل في معدي

أو قوله:

كم أخ لي صالحٍ واريته بيدي لحدا
عمرو معدي كرب الزبيدي

فالحكمة القبائلية تقول "أنا وأخي على ابن عمي، وأنا وابن عمي على الأجنبي"، وليس الأجنبي غير الأخ في الوطن أو الدين.

بدأ العالم يستشعر خطورة الأوضاع في اليمن. ويدرك العالم أهمية اليمن ومكانتها ربما أكثر من حكامنا، فمبادرة المعهد الديمقراطي الأمريكي آتية من إدراك الولايات المتحدة الأمريكية استحالة حسم الصراع في اليمن "بالقوة"، وأن الانتصار بالسلاح في وجه المطالب الشعبية مستحيل.

فالحرب في صعدة، والاحتجاجات الجنوبية المتصاعدة هي الثمرة المرة لانتصار حرب 94. وستظل هذه الحرب الكريهة تلد الحروب تلو الحروب، والاحتجاج تلو الاحتجاج، حتى يثوب الحكم إلى رشده، وينفتح قولاً وفعلاً على الحوار ويقبل بالآخر: الصعدي أو الجنوبي أو اليمني أياً كان، فلا انتصار في حرب "الإخوة الأعداء".

والحروب التي شهدتها اليمن منذ فجر الثورة اليمنية (سبتمبر وأكتوبر)، لم تحسم ولم تنطفئ نيرانها إلا بالتصالح، والوحدة المتغنى بها زوراً وبهتاناً لم تتحقق إلا بالتصالح والتآخي والتشارك، وكل ما فعلته وتفعله الحرب الإجرامية هو تدمير النسيج المجتمعي، وخلق فتن وعداوات تبدأ ولا تنتهي.

تدثر الاستعمار القديم والجديد في حربه ضد شعوب العالم، بالتمدين والتحضير، والقضاء على التوحش والهمجية، وكان فعله ذروة الهمجية والتوحش، وما يجري في فلسطين شاهد على الجريمة الاستعمارية المستمرة.

أما بوش وبن لادن، وهما وجهان لعملة واحدة، فقد قسما العالم إلى خير وشرير، وكان الثمرة الكريهة ما جرى ويجري في أفغانستان وباكستان والصومال والعراق.

أما حكامنا الأشاوس فيحتكرون الوطنية والوحدة، وحتى الديمقراطية "الموعودة"، ثم يشنون الحروب لحمايتها والدفاع عنها.

يرى روبرت رايت أن "فكرة الحرب على الشر هي أشد الأفكار خطورة، وقد تحولت إلى حرب عالمية تقودها أمريكا. وتكمن خطورتها في أنها أسطورة من عصور الظلام" (أبو بكر السقاف).

الحروب الداخلية المستدامة في اليمن قد أزرت بما فعله الاستعماريون: القدامى والجدد، وهي وسيلة مثلى للاحتفاظ بالحكم واحتكار المال والجاه والقوة وتكميم الأفواه، وهي (أي الحرب) في الوقت نفسه المشجب الذي نعلق عليه عجزنا عن البناء والتنمية والإصلاح.

القضية الجنوبية وأين يكمن الخلل؟

رشيد النزيلي

بعد مرور 19 عاماً من عمر الوحدة، ما زال أبناء المناطق الجنوبية يشعرون بالغبن من حيث المواطنة، وهم بذلك مخطئون، حيث لا يتمتع بكافة المواطنة إلا مناطق معينة، أما البقية فهم رعية لا أقل ولا أكثر، وهم مصرون على تغيير أو تعديل التركيبة الموجودة بالحكم، أو حتى تغيير مصطلح الأصل والفرع كما يتداولها النخبة.

وأتذكر مقولة لزميل وأخ كبير أن أزمة صيف 94 سببها عدم قدرة النائب علي سالم البيض على تجاوز الرئيس علي عبدالله صالح، حيث إن القوى الإقليمية والدولية حينها كانت مع خط وتوجه الرئيس صالح، وأن وقوف السعودية الشقيقة ودولة الإمارات مع انفصال اليمن هو تكتيكي أكثر منه استراتيجياً، فالسعودية تريد يمناً موحداً، لكن ضعيفاً، وأما الموقف الإماراتي كما ذكر المرحوم الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر في مذكراته، فكان مع الانفصال بسبب مواقف المرحوم الشيخ زايد بنصرة المظلوم، وكان يحس أن قيادات وأبناء المناطق الجنوبية ضحوا ويستحقون الوقوف معهم. وعندما أعلن النائب علي سالم البيض الانفصال ليس بغرض الانفصال، فلقد كان يعرف أنه لم يعد من الممكن تحقيقه على أرض الواقع، ولكنه كان محاصراً ولم يستطع الصبر، ولم تسعفه الحكمة، فلقد هرب بنفسه وأخرج الحزب الاشتراكي من السلطة.

الملفت للنظر أن ما يسمى بالحراك الجنوبي في بعض المناطق أصبح يمتلك شعبية عارمة في المناطق التي تخرج منها المظاهرات والاحتجاجات، وهذا الحراك بدون قيادة تحمل مشروعاً وطنياً لكل أبناء اليمن، فعندما قاوم أبناء ردفان الاستعمار لم يكن من أجل ردفان، بل من أجل إخراج المستعمر. ومن يتابع الحالة اليمنية يجد أن هناك 5 محافظات هي أكثر التهاباً من الأخرى: الضالع، لحج، أبين، حضرموت، وعدن. خروج المظاهرات والمسيرات في هذه المحافظات وتعطيل الحياة العامة يؤثر عليها أكثر مما يؤثر على اليمن بشكل عام، فالمجالس المحلية ومحافظو المحافظات هم من أبناء المحافظات، والإدارة المحلية من اختصاصاتهم، ولكن تظل الموارد المتاحة لتسيير هذه المجالس شحيحة، ولهذا لابد من خلق موارد ذاتية تتحمل أعباء المحافظات وتسير شؤونها.

طبعاً هناك حلول طُرحت لحل القضية الجنوبية، منها أن تصبح محافظة عدن هي العاصمة لتحسين الأوضاع الاقتصادية للناس، حيث إن نقل المؤسسات إلى عدن سينعش الاقتصاد، وسوف يخلق فرص عمل جديدة، وهذا حل صعب إذا ما قارن بحجم الإمكانيات التي تحتاجها الدولة لتطبيق قرار مثل هذا، ولكن يظل نقل بعض الوزارات كوزارات الثروة السمكية والنفط والشباب إلى المحافظات، حيث تتوزع الوزارات في أغلب المحافظات، أو توزع مراكز الوزارات إلى أقاليم، فليس من المعقول أن يتم كل شيء في العاصمة، وهناك رأي آخر طرح منذ فترة يدعو إلى تقسيم اليمن إلى أقاليم أو مخاليف، وهو من الناحية النظرية معقول، ولكن ستظل مشكلة المناطق الجنوبية هي اقتصادية بالدرجة الأولى.

من يسيطر على عدن يسيطر على المناطق الجنوبية، وعدن للعدنيين، وأبناء الجنوب من بقايا صومالين وهنود، وبرع برع يا استعمار.. كلها شعارات تحمل معنى واحداً، هو الجهل والأنانية والمناطقية. المناطق الجنوبية تحتاج إلى خلق طبقات تجارية تبدأ من خلال بنك التسليف الزراعي، وكيفية دعم المزارعين، فليس من المعقول أن أغلب من يملك الأرض على سبيل المثال في أبين من المناطق الشمالية، وأبناء أبين هم فقط مزارعون. فتعديل المعادلة وليس تغييرها هي خطوة لحل المشكلة. أتمنى أن يكون وزير المالية ورئيس بنك التسليف الزراعي من أبناء المناطق الجنوبية.

القضايا الحقوقية تحتاج إلى نضال. ومهما ذكرنا فإن المواطنة في اليمن لا يتمتع بها إلا أبناء مناطق معينة أو عشيرة أو أسرة معينة، حيث إن الحقوقيين والمعارضين لهم درجات وتقدير، فعندما يكتب الدكتور القدير محمد عبدالملك المتوكل أو يتحدث حميد الأحمر لهما الحق بذلك، ولم نسمع قضايا ترفع ضدهما أو يتم مضايقتهما، مع احترامي وتقديري لكل ما يتناوله الدكتور المتوكل. أما إذا كتب فكري قاسم، الخيواني، الرازحي، جمال عامر، سامي غالب، منير الماوري، أو تصريح لمحمد المقالح، فالقضية هنا قضية وطن، وأن المذكورين تجاوزوا الخطوط الحمراء والثوابت الوطنية.

لابد أن نعترف أن المواطنة تحتاج إلى إعادة نظر، فكما تم اعتماد البرامج الوطنية وإدخالها إلى المناهج التعليمية، نتمنى بالمقابل إدخال المواطنة إلى المناهج التعليمية، فالمواطنة سلوك يشاهده المواطن ويتعامل معها في المعسكرات وقيادتها وفي مؤسسات الدولة ومفاصلها.

وضع اليمن اليوم يختلف عن وضع الدول المجاورة، فالقوة العسكرية ووزارة المالية لم تعد هي الوسائل الرئيسية في ترسيخ الحكم إذا ما عرفنا أن الدعم الخارجي والمؤسسات الدولية هي المنبع الرئيسي لترسيخ الحكم، ولهذا فالانتماء إلى القبيلة والعشيرة والأسرية لم يعد من الشروط الحقيقية لإدارة بلد في القرن الـ21.

نائف حسان يرصد تمرد أمين أحمد قاسم

نجيب محمد يابلي

وقفت أمام الشهرية الكويتية "جريدة الفنون" في عددها الصادر في يناير 2010 (والمكرس لـ"التمرد متكأ الفن")، واستوقفتني بداية "مفتتح" الجريدة الموسوم "ليغرد طير خارج السرب.. التمرد حاجة وجودية"، وكان طفل تشارلز ديكنز في رواية "ديفيد كوبر فيلد"، هو المدخل إلى الموضوع ذلك عندما تمرد في ملجأ الأطفال عندما طلب طبقاً آخر فأحدث هزة زلزالية داخل الملجأ وفي صفوف الأيتام، ولا يتسع المقام للدخول في التفاصيل لأن الحاجة للاستشهاد بهذا التمرد هو تمرد الأخ العزيز أمين أحمد قاسم، الذي رصده الزميل العزيز نائف حسان، في العدد 3 من مجلة "الاستثمار" الصادر في سبتمبر 2004، وكان نائف آنذاك رئيساً للتحرير.

حقيقة، ليست أية سيرة تستحق الوقوف أمامها وقراءتها إلا إذا كانت حافلة بالمحطات والدروس والمواعظ، كما هي سيرة عزيزنا أمين، التي تناولها عزيزنا نائف، والتي شغلت الصفحة 30 وعمودين من الصفحة 31.

بداية المشوار كانت رحلة أمين مع والده من قريته في الأعبوس إلى عدن، وكان في ربيعه السادس، وكانت رغبة أمين أن يضع قدماً في تجارة والده المتواضعة، والقدم الأخرى في فريضة العلم، فيما كانت رغبة والده أن يشتغل معه ويترك الدراسة، إلا أن أمين اتخذ القرار الصعب، وهو في ربيعه الـ17، بأن هرب إلى قاهرة المعز، متجاوزاً بطموحه تجارة والده المتواضعة.

أكمل أمين دراسته الثانوية في القاهرة، وانتقل للدراسة في معهد الطيران، وفضل العودة إلى صنعاء لأن همه الأكبر كانت الثقافة والسياسة، وقد كان في عدن يكتب الرواية على حلقات في صحيفة "الشعب" لعلي عبدالعزيز النصر، وكان يكتب باسم مستعار كي لا يغضب أباه، فقد نشرت له "الشعب" عام 1965 حلقات رواية "فليسقط الشرق"، وفي بعدها رواية "في سبيل الكرامة".

في صنعاء، وفي العام 1966، وفي ظل حكومة السلال، صدر قرار جمهوري بتعيينه مدير عام المواصلات في تعز، ومدير عام الطيران المدني في اليمن الشمالي، ولم يكن حينها قد تجاوز الـ22 من عمره. وبعد 5 نوفمبر 1967، فتح مكتباً للخطوط الجوية اليمنية في القاهرة. وفي نهاية 1969 غادر إلى كندا للمشاركة في مؤتمر للطيران، وصدر قرار بإبعاده عن وظيفته وهو هناك، وقرر غسل يديه من الوظيفة الحكومية.

في العام 1971 عين مديراً لفرع شركة البس في صنعاء، وأصبح أمين الرجل الأول، ومساهماً بنسبة 15٪ من أرباح شركة البس، ثم مالكاً لبعض تلك الشركات بعد أن أجبر صاحبها بسبب المضايقات على تصفيتها ومغادرة اليمن عام 1977. ولا يزال البس يحمل انطباعاً جميلاً عن أمين أحمد قاسم.

أسس أمين أحمد قاسم الشركة اليمنية للتجارة والإنشاءات، وشركات أخرى متعددة منها أمين إخوان والريامي. وهنا أنتقل مؤقتاً إلى مجلة "الصناعة" في عددها الصادر في أغسطس 2009، حيث أجرت المجلة لقاء مع رجل الأعمال المعروف عبدالرحيم ردمان، رئيس مجموعة شركات عبدالجليل ردمان (ص58)، تحدث في عن مشوار الأسرة الكفاحي بدءاً من عدن وانتهاء بالتجارة والصناعة في الشمال. وتحدث عن أول مشروع صناعي للمجموعة عام 1989، وهي صناعة الإسفنج والبلاستيك، فقال إن الأرض التي أقيم عليها المصنع اشتروها من "الأخ الصديق أمين أحمد قاسم"، ففاتحت الأخ أمين، فأفادني بأنه باع الأرض لصديقه عبدالجليل ردمان بسعر تم الاتفاق عليه قبل 3 سنوات، وكانت الأسعار مرتفعة بعد ذلك التاريخ، ولكن العلاقة الطيبة حالت دون تعديل السعر الذي خضع للمكان، لكنه لم يخضع للزمان.

نعود لنائف حسان، والعود أحمد، حيث أفادنا بأن عزيزنا أمين أحمد قاسم دخل الوحدة وهو في أوج نشاطه التجاري، إلا أنه وكل شركاته غدوا عرضة للمصادرة أثناء وبعد حرب صيف 1994، وتعرضت والدته جراء ذلك لشلل لتبدأ موتاً بطيئاً أنهته بموت إكلينيكي بعد سنوات معدودات.

يفيدنا نائف في سياق شهادته:

"تعرفون أمين قاسم، فهو سياسي معتق عرف بعد الوحدة بأنه تاجر ومستثمر الحزب الاشتراكي اليمني، غير أن الذي لا تعرفونه هو مواقفه من الحزبية.

"إنه يرفض التأطير الجامد والالتزام، وهو ضد الأيديولوجيا وبقاء القيادات المعتقة كاتمة على صدر الناس.

"بإمكانه أن يحدثك عن توينبي وهيجل وابن خلدون، وليس لك إلا أن تنصت لوقار الاتزان الذي يتسرب هدوءاً منه".

مسك ختام شهادة نائف:

"دخل (أي أمين أحمد قاسم) المعتقلات كثيراً، وعاش حياته بروح العابد المخلص، وهو يقضي اليوم جزءاً كبيرا منها للعمل الاجتماعي الخيري بعد أن اكتفى برئاسة مجلس إدارة الشركة اليمنية للتجارة والإنشاءات، تاركاً لوليه إدارة نحو 70 موظفاً، بينهم هنود وأجانب، فيها".

إن واجب الكاتب تجاه مجتمعه يحتم عليه أن يحمل الأمانة على كاهله، وأن يبادر برد الاعتبار لوجاهات شاء عبث الأقدار الإساءة إليها، وإن توارت لحين وتعرضت لغبن الأبالسة الشياطين، إلا أنها سرعان ما تستعيد بريقها وحيويتها بحوله تعالى الذي لا تأخذه سنة ولا نوم، الشديد الانتقام في حياتنا الدنيا وفي ذلك اليوم.

اللي ما يعجبه.. يدق راسه بالجدار!

نعمان الحكيم

■ كما توقعنا، فشلت المحاولة التي أقدمت عليها الأجهزة الإعلامية والأمنية، لإغلاق قناة الجزيرة ومعها قناة العربية، من خلال مصادرة الجهازين أو الجهاز (بحسب المصدر الرسمي)، أو التحفظ عليهما، وفشلت مع ذلك كل المحاولات للإفراج عن الجهازين، برغم المقالات والتصريحات واللقاءات والندوات التي عبرت عن التضامن، واستنكار الخطأ الفادح. ولعل صدى هذه المحاولة البائسة عربياً، كان الأقسى، ورأينا كيف كانت وجهات النظر حول بلادنا، مزدرية ما يجري، ومنتقدة في بعضها، ومصعوقة في بعضها الآخر، ثم رأينا كيف يستخف مسؤولو بلادنا بالمثقفين والأكاديميين والكتاب والصحافيين وأهل الرأي ومنظمات المجتمع المدني، ورأينا كيف يدار لهؤلاء الظهر في حركة غبية معناها "اللي ما يعجبه يدق راسه بالجدار"!

■ وكما توقعنا سلفاً (كتبت مقالاً لجريدة أهلية ولم تنشره ثان يوم المصادرة، وكنت أتوقع أن تفعل ولكنها لم تفعل، وهذا شأنها).. أقول توقعنا أن يكون الموضوع -حتماً- بيد رئيس الجمهورية، فقد درج هؤلاء المسؤولون، وعلى مدى سنين، أنهم يرمون بالأمور على الرئيس، لأنهم ربما مسلوبو الإرادة، أو لأنهم تعودوا (وقطع العادة عداوة) أن يحل مشاكلهم من هو الأعلى منهم، أما هم فمجرد مأمورين، وليس لهم ناقة أو جمل في تحريك الأمور، ولهذا تضعف الدولة عندما يكون مسؤولو حكومتها هكذا، لا يحركون ساكناً إلا إذا حركهم أحد. ويا ليتهم يعون أن المسؤولية تقتضي الكفاءة والقدرة والجراة، وإلا فالمغادرة أفضل من البقاء!

■ نحن لا نعيب على رئيس الدولة حل المشكلات، بل نعيب على تلك الأجهزة الخنوع وتسليم الأمر، وكأنها لا تعي ما تفعل، أو لأنها تخاف تصرف الرئيس حول تصرفاتهم، ويسيطر الخوف على هذا أو ذاك، وتفقد الإرادة، ويكون الخطأ مضاعفاً.. وهذا ما حصل، ويحصل في أكثر من موقع، والإعلام خير مثال، وشاهد.. أيضاً!

■ لذلك، كان الرئيس لهم بالمرصاد، ووجه بإعادة الجهازين، وهذا شيء يشكر عليه فخامته، لكن ألا يستتبع ذلك عقاباً لمن أقدم على الفعلة وأحرج الدولة، وجعلها في مرمى الحجر، كما يقولون؟ ثم لمصلحة من ما يجري هكذا من تصريحات متناقضة، بعضها يثير الشفقة، وبعضها الآخر يثير الحنق والغيظ.. لأن المتتبع لتصريح الأخ طارق الشامي القائل إن هذا الجهاز لقناة الجزيرة كان دخوله محرجاً، لأنها الوحيدة التي تمتلك هذا الجهاز للبث، ولكون قنوات أخرى طلبت نفس الجهاز، ولم نتمكن من تلبية طلبهم، أو هكذا صرح.. لكن المصدر الرسمي صرح لوسائل الإعلام ثاني يوم، أن الجهازين لـ(الجزيرة والعربية) دخلا بطريقة غير رسمية أو غير مرخصين، ولربما هذا كلام يثير الخوف والهلع، أن تدخل البلد أجهزة بهكذا خطورة وأهمية، وتعمل على مدى سنين طويلة، ثم تكتشف بأنها غير مسموح بها! ما هذا الكلام الكبير أيها السادة، هل هذه (فزورة) أم ضحك على الذقون، أم هي تصرفات تؤدي بسيرة بلادنا إلى "أق الواق"، وبها يصبح الهدهد الحكيم مثله "الغاق"؟! ويا ليت أمك أكلتك يا ثابت بدلاً من أن نقول: "حنين أمك واثابت".. والسلام.

وداعاً درة اليمن

الحسين بن أحمد السراجي*

منذ كنت طفلاً وأنا أعايش صورته وصوته في برامج دينية وحوارات فقهية وفتاوى مجتمعية.

لازلت أتذكر برنامجه الرمضاني الذي كان يأتي في ساعة متأخرة من الليالي الرمضانية، وتحديداً قبل المسلسل الديني والتاريخي الذي يعرضه تليفزيوننا الوطني قبل دخول عالم الفضائيات حلبة الفضاء، والذي كان يستضيف فيه علماء يتحدثون عن الشأن الرمضاني كالزكاة والصوم والاعتكاف وليلة القدر وفضيلة العشر الأواخر من رمضان... الخ.

صوت يفيض سلاسة وبساطة، يحاكي جميع المشاهدين والمستمعين بلا تكلف ولا تنطع ولا شطط. وقلب واسع، وصدر رحب وسع الجميع، وبلا استثناء. شواهده كثيرة ومتعددة آخره برنامجه الإذاعي الشهير "أولو العلم".

إنه الوالد العلامة التقي النقي عماد الدنيا والآخرة أبو عبدالوهاب يحيى بن ناصر الدرة، رحمه الله.

فاجعة الموت:

الجمعة الماضية، وتحديداً قبل الظهر، كان يؤدي برنامجه الرائع "أولو العلم"، يستمع إليه الجميع في البيوت والمحلات، وأثناء قيادة السيارة. يشد الجميع برصانته وفهمه وسعة صدره وقلبه الواسع وهو يستقبل المكالمات الباحثة عن رد شاف وجواب صريح، ثم يستفسر ويعد السؤال لضيفه في قالب جاهز من الفهم والعلم والدراية، ولا يتورع عن الإيضاح والبيان للسائل بلباقة نادرة. إنه رجل استثنائي في زمن استثنائي.

لكن الموت غافل الجميع وانقض قبل المغرب وأثناء ما يستعد لوضوء صلاة مغرب يوم السبت 27 ربيع الأول 1431هـ الموافق 13 مارس 2010، فانتزع الروح الطاهرة وألحقها بركب الصالحين.

كانت رسالة sms تلقيتها في التاسعة من تلك الليلة، كفيلة بتركي جزعاً مفزوعاً على ثلمة الإسلام الجديدة أردد: لا إله إلا الله، لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، إنا لله وإنا إليه راجعون. وكنت لا أزال متشككاً فلربما كان غيره والأسماء تتشابه. وبعد تأكدي بأن الخبر يحمل فاجعة العالم والأستاذ الكبير والمربي الخطير والمدرسة الكبرى، كنت أردد: ها هي ثلمة جديدة في الإسلام لا تسد.

يا موت: مهلاً، فقد أقرحت القلوب وأدميت الأفئدة وأدمعت العيون. يا موت: لقد تركت في القلب شجى، وفي الحلق حشا، وفي العين قذى. يا موت: ماذا نقول ولا إرادة لنا ولا حول ولا قوة، فالإرادة إرادة الله والحول حوله والقوة قوته، ولا نملك سوى: إنا لله وإنا إليه راجعون، حسبنا الله ونعم الوكيل.

عالم يماني وكوكب دري:

يعد العلامة يحيى الدرة أحد أبرز العلماء اليمنيين الذين حباهم الله تعالى وسيلة دعوة لا نظير لها، ووهبهم أسلوب رسالة لا شبيه لها، مما عجز الكثير من العلماء في مجاراته واكتساب مهارته الدعوية والتوعوية والإرشادية والحوارية.

كما كان يعد عالماً مستنيراً استوعب روح الإسلام وجوهره، فجسده تجسيداً كاملاً في حياته العلمية والعملية قولاً وفعلاً وسلوكاً بعيداً عن الشطح والنطح والتعسف والمكابرة. يؤكد ذلك كل من عرفه وجالسه واستمع لبرنامجه الشهير "أولو العلم"، الذي ملأه وأفاض عليه روح السماحة وسعة الإسلام في مسائل الفروع، وهذا ما سيفتقده البرنامج إن كتب له الاستمرارية، فلن يحيط -في غالب ظني- أحد علماً بما أحاط به، لذا سيبقى خالداً في قلوب الجميع.

وداع بحجم الفقيد:

بعد حياة حافلة بالعلم والتوجيه والإفتاء والأمانة في حمل الرسالة، وبعد أن تجاوز الـ80 عاماً، غادر هذه الحياة الفانية إلى الحياة الباقية. وفي صباح الأحد 28 ربيع الأول 1431 الموافق 14 مارس 2010، صلي على جثمانه الطاهر بالجامع الكبير بصنعاء، الذي كان قد غص بالمشيعين، وحمل على أكتاف الآلاف الذين تقاطروا من كل صوب لوداعه.

إنه موكب جنائزي مهيب بكل ما تعنيه الكلمة، إنه موكب من المواكب الخالدة في ذاكرة صنعاء، حيث الكل أحباباً وجماهير جاؤوا رغبة ومحبة وحزناً وألماً، سيل هادر امتد من الجامع الكبير وضاق بهم الشارع الممتد من باب اليمن إلى "خزيمة"، حيث المأوى الأخير لفقيدنا طيب الله ثراه. إنه امتحان لجماهيريته ومحبته ذكرني بموكب التشييع الذي حظي به شيخ القراء العلامة محمد حسين عامر قدس الله روحه.

ووري الجثمان الثرى وسط الذهول من صدمة الفاجعة، محفوفاً بالتلاوات والابتهالات والرحمات والدعوات من كافة الحاضرين المحزونين بكل الأسى والألم.

وفي الختام:

خالص العزاء وعظيم المواساة لكافة الأسرة الكريمة، مخصوصة للنجل الأبر الأستاذ عبدالوهاب، وللصهر الأعز الأستاذ عبدالقادر هلال، ولكافة الأحباب والأقارب والجماهير التي ستفتقده صوتاً وصورة، ولليمن قيادة وشعباً. ولنا الأسوة برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إن العين لتدمع وإن القلب ليحزن ولا نقول إلا ما يرضي الرب، وإنا على فراقك درة اليمن لمحزونون. رحمك الله رحمة واسعة وأسكنك الجنة. آمين.

* خطيب الجامع الكبير بروضة صنعاء

آثار تريم تتحدث في مركز ابن عبيدالله السقاف

في إطار فعاليات تريم عاصمة للثقافة الإسلامية للعام الجاري، وضمن أنشطته الأسبوعية أقام مركز ابن عبيدالله السقاف لخدمة التراث والمجتمع بمدينة سيئون، محاضرة هامة تحت عنوان "نحو دراسة أعمق لآثار مدينة تريم"، ألقاها الباحث الأستاذ عبدالرحمن بن حسن السقاف المدير العام للهيئة العامة للآثار والمتاحف بوادي بحضرموت، استعرض فيها أهم وأبرز المعالم الأثرية في هذه المدينة العريقة الغنية بمخزون كبير من الآثار المادية، والتي تحتاج إلى المزيد من الدراسات والأبحاث العلمية المنظمة.

وركز السيد السقاف في محاضرته على الحديث عن الآثار المادية الموجودة في تريم، ومنها المعالم القديمة لبقايا ومسارات الأسوار التي كانت تحصن المدينة عبر العصور. كما كشف عن معلومات هامة بشأن تحري موقع أول مسجد أسس في مدينة تريم بعد عودة الوفود التي بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد اعتنقت الدين الإسلامي، وكذا تاريخ مقابر تريم التي قبر فيها العديد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومنهم من شهد معركة بدر الكبرى، ورجالات تريم عبر التاريخ. منوهاً إلى أهمية دراسة مقابر تريم التي تحتوي على شواهد حجرية تحمل أسماء المتوفين وتواريخ وفياتهم عبر مئات السنين، والتي تعود إلى قبائل عربية

استقرت فروع منها اليوم في مختلف البقاع العربية والإسلامية.

ودعا إلى استكشاف المزيد من الآثار والمعالم التاريخية التي تعبر عن تاريخ الإنسان القديم الذي استوطن هذه المدينة العظيمة، مشيراً إلى أنه في ثلاثينيات القرن الماضي تم العثور على تمثال حجري مجنح يعود تاريخه إلى عصور وحضارات موغلة في القدم، كما وجدت بقايا أثرية لأنماط معمارية من البناء الحجري تعود إلى ما قبل الإسلام.

وتطرق السقاف في محاضرته إلى الجوانب الجغرافية لمدينة تريم، مبيناً أن تريم تعتبر آخر المناطق الواسعة في وادي حضرموت، وهي امتداد لحضارات متعاقبة كانت تهتم بالسيول وبناء السدود، وتريم تقع بين واديي دمون وعيديد، فهما بمثابة رئتيها اللتين تتنفس بهما. مشيراً إلى أن تريم سميت بأسماء متعددة منها الغناء وبلاد الطب، كما اشتهرت بلقب الخير والمحروسة، وقد ورد اسم تريم في كثير من المؤلفات.

وذكر الأستاذ عبدالرحمن بن حسن السقاف في محاضرته التي حضرها وأثراها بالمناقشات جمع كبير من المختصين ومن رواد مركز ابن عبيدالله السقاف، أسماء مواضع عديدة من الآثار والمعالم والمساجد والمباني والقصور لم تكن معروفة من قبل لدى الكثير. كما أطنب في ذكر خصائص وسمات خاصة تشتهر بها مدينة تريم في تاريخها وفي نمط حياتها اليوم، مستخدماً أحدث التقنيات في وسائل العرض.

جدير بالذكر أن الباحث عبدالرحمن بن حسن السقاف من أبرز الناشطين في هذا المجال، ومرجع بحثي متخصص في تاريخ حضرموت. وقد خرج الحضور بتوصية تطالب المركز والمحاضر بمحاضرات مشابهة لمناطق ومدن حضرمية أخرى، وكذا مطالبة الجهات المختصة والمهتمين بتكثيف أنشطتهم في خدمة وإبراز آثار مدينة تريم التاريخية والحفاظ عليها، خاصة أنها أصبحت هذا العام عاصمة للمسلمين.

عُقدة

نعمان قائد سيف
freejourn@yahoo.com

يـوم رفع علم الوحدة في مدينة عدن، تغلبـت العاطفة على العقل، لدرجة أنٍ كثيرين –من مختلف الشرائح والمراتب والانتماءات– ذرفوا دموع الفرح، تفاعلاً مع قرار اللحظة التاريخية الحاسمة، فيما حبسها آخرون للمحاججة في يوم لا ينفع فيه الندم، فقط نفر معدود هم الذين أعلنوا تحفظهم، رغم إيمانهم بالوحدة، تاركـين للزمن إظهار ما سـيكون عليه الوطن لاحقاً، ولسـان حالهم يقول: غد الانقلاب لناظره قريب!

أثبتت الأيام صدق من توجسـوا خيفة، وأصبحوا على حق بشهادة الوقائع المثالية، فاللئام من وفي الطرف الآخر من الشـركة /الشـراكة أضمروا شـراً للوطـن، وها هم يمعنون، مع سـبق الإصرار والترصـد، في خدش كل المعاني والأماني الجميلة للمنجز العظيم!

ومن لحظة شـطب صور الأسـتاذ علي سالم البيض من مشـهدي التوقيع علـى اتفاقية الوحدة ورفع راية اليمن الكبير، وجِد المغدورون أنفسـهم مكرهين على مراجعة مواقفهـم الوطنية، واندفعوا تدرجاً نحو التعبير عن مكنون آلامهم /آمالهـم، وإذا بهم في لحظـات يأس من إمكانية إصـلاح الحال، يجدون في البحث عـن مخرج من المأزق الذي وقعوا /أوقعوا فيـه، وذاكرتهم طرية تحفظ الألوان والأسماء، فجنباً لجنب ترفرف اليوم راية الأمس، وترفع صور من كانوا زعماء، وجددوا البيعة لهم بالتصالح والتسـامح، تقرباً للخلاص، قصاد تجاهل الآخـر لمطالب المواطنة الكاملة، في بلد واحد حلموا به منذ زمن بعيد، وشـربوا علـى هواه أحلى كلمات التغني بالوحدة، حتى في أقسـى سـنوات المواجهات والتشـطير، وبعد لم الشـمل بقليل أفاقـوا على وقع كابـوسٍ يكبت الأنفاس، ويستنكر /يستكثر عليهم التلويح احتجاجاً بأعلام نكست يوماً، وقدموا دولتهم قرباناً لوحدة، تخيلوها حقيقة في الأحلام!

حتى الأجر!

هشام السقاف
hishamfargaz@yahoo.com

● خطيب الجمعة الماضية عدّد فضائل إصلاح ذات البين بين المسلمين، وذكر منها أن المصلح يجيره الله من النار.

● تـواردت إلى الخاطر المبـادرة الأمريكية لإصـلاح ذات البين، بين المؤتمر والمشترك.. فحيّى الله (ماما أمريكا).

● الخصمان اليمنيان أشـبعانا كلاما كثيرا –كلٌ بأسلوبه– عن الحرص على مصلحتنا، نحن الشـعب، عند خلافهما أو اتفاقهما.. وكأنهما ليسـا السبب في كل هذا التوتر والأزمات التي تعصف بالبلد، بل وفشلا في إيجاد مخارج وحلول للفقر والجوع والفساد، وظلاً يتسابقان على الانتخابات (لعلها ما تمت)، فالطعام والأمان ما يبحث عنه الشعب أولا.

● لكن حتى أجر وثواب المصلح تستحوذ عليه أمريكا؟! آه يا يمن!

مطعم ومخبازة البيك الشيباني
ALbeak Al-Shaibani Rest.
عبدالقوي الشيباني
المدير العام
ت:٥٠٤٢٤٥
فاكس:٥٠٤٢٤٦
ص.ب:١٨٠٩٧
صنعاء - شارع حده
جوار الخطوط القطريه
Abdul Qawi AL-Shabani
GENERAL MANEGER
TEL.: 504245
FAX: 504246
SANA'A
HADDAH ST.
NEXT TO QATAR AIR
البيك
Albeak al-shaibani Rest

www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com
الاثنين 6 ربيع الآخر 1431هـ
الموافق 22 مارس 2010 العدد (229)
Mon. 6/4/1431
22 March 2010

أطلقوا صحيفة «الأيام»

أنا مراسل "الجزيرة".. لكن في العصر العباسي

أحمد الشلفي

أحاول أن أعيد كتابة مقال مرة أخرى.

الوضع بالنسبة لي لم يعد يحتمل، أو هكذا يخيل إليَّ بعد أن أصبحت قناة "الجزيرة" التي أعمل فيها مع زملاء مهنيـين ومحترفـين، في كفة، ووحدة الوطن واسـتقراره في كفة أخرى.

غير أن عليَّ أن أكسـر حاجـز الصمت القاتل وأتحدث قليـلا عن يقين مكرر وجـازم أن وطنا رائعا كوطني الذي أنتمـي إليـه وأحبه، ولا تسـتطيع كل سـلطات العالم أن تحاول إقناعي بغير ذلك، لا يحتاج في لحظات الحشرجة هذه سوى إلى جرعة حرية فقط لا أكثر.

جرعة الحرية هذه لا يهم كيف ومتى وأين تقال؟

سـأتجنب فعـلا أن أقـدم عريضة دفاع عـن "الجزيرة" فـي اليمن.. هذا ما لا أحبـه بالفعل، ويجدر بي أن أبحث عن أسـلوب مختلف للحديث عن جرعة حرية ضرورية قد تكون بملء الكف وقد تكون أكثر من ذلك.

لسـت أيضا معنيـا بالحديث مرة أخـرى عن التزامي والتزام زملائي المهني، فمن لا يريد أن يقتنع سـوف يجد ألف طريقة لذلك.

اليـوم لـم يعـد مـن المجـدي الحديـث هل إن وسـائل الإعلام تكذب أم لا؟

الصور التي تتجاوز كل وسائل المنع والرقابة أصبحت ملـك الناس قبـل القنوات، لدرجة أنها تزيـد أحيانا على الحاجة بعد أن تعددت وسائل الاتصال والتكنولوجيا.

والطـرق التـي توفـر إمكانيـة النقل أصبحت سـهلة لدرجـة أن عدم السـماح بدخول أجهـزة البث أو الخوف منها تبدو سـذاجة لا تنم عن ذكاء يحتاجه العاملون في مجال الإعلام وما أشبه.

إذن كيف تكذب وسـائل الإعلام إذا كان الأمر على هذا النحو من التطور والتقنية والمشاهدة المباشرة؟

يعـرف الذين يصـرون على مواجهة الإعـلام الحر كل ذلـك، ولكنهـم لا يريدون القيام بشـيء في اتجـاه تعامل مختلف مع هذه الحقائق.

لا تريـد السـلطات في عالمنا العربي أن تجهد نفسـها وموظفيهـا في النظر إلى الإعلام الجديـد والتعامل معه مـن زاويـة مختلفـة علـى الأقـل من جهـة التعامـل معه كخصـم شـريف أو حتـى خصـم يسـتحق مجموعة من الاستراتيجيات لمواجهته بشكل جدي.

منذ عرفت الإعلام قارئا وعاملا في الصحافة اليمنية، لـم أجـد تغيرا فـي اللغة المسـتخدمة لدى أجهـزة الأمن والإعـلام تجاه ما يصفونها بوسـائل الإعـلام المضادة.. يعود الأمر إلى كسـل موظفي هـذه الأجهزة وإلى انعدام وسائل الابتكار وتجديد حتى لغة التخوين والشتم.

ربمـا قبل مئة سـنة لـم تدخل هـذا القامـوس إضافة جديدة لا على مستوى اللغة ولا حتى الإمكانيات.

اليـوم تدار وسـائل الإعلام الرسـمية بنفـس الطريقة التي أديرت بها أول صحيفة عرفت الحياة.

لسـت هنا بصدد مناقشـة مكامن الإخفـاق والنجاح، ومدى إمكانية تعديل السلوك الرسمي في النظر للحاجة إلى إعلام حر مهني وملتزم يتواكب والحاجة إلى إحداث إصلاحات جذرية في أي نظام وفي أي بلد.

فـي الأصل أنظر إلى مفهوم إثارة البلبلة الذي يلصق بالصحافـة أيـا كانـت، علـى أنـه مفهـوم بـال لا يتسـق ومقتضيـات مواجهـة المعلومـة.. تذكرني عبـارات إثارة الفتنة والبلبلة بعصور غابرة، وبالشـرط والعسـس وما أشبه.

إثارة البلبلة لم تعد صيغة مناسبة في عصر الصورة والانترنـت وأجهـزة البـث المتعددة، وفي عصـر المواطن الصحفـي الذي يسـتطيع أن يمـارس دور الصحفي دون أن ينتمي إلى مؤسسة صحفية.

تضيع وسائل الإعلام الرسمية وقتا طويلا لتبحث عن تصنيفات وشـتائم للصحفيين ووسائل الإعلام، وتنسى أن عليها مثلا أن تجهز ناطقين رسميين على قدر كبير من التمرس، ومراكز إعلام، وأن تزودهم بمعلومات صحيحة لقطع أي طريق على معلومات خاطئة.

بـل إنها إذا فعلت تزود أجهزتهـا بمعلومات مغلوطة بداية النهار.. ثم تقضي بقية نهارها في شـتم الوسـائل التي فبركت تلك المعلومة.

تضيـع السـلطات وقتـا أطول وهـي تشـتم معارضا ووسـيلة إعلامية اسـتضافته، وتنسـى أنها بحاجة إلى معاونـين أذكيـاء يسـتغلون المنابر الإعلاميـة، ويقدمون حججـا دامغـة بـدلا مـن اسـتهلاك مفـردات عفـا عليها الزمن.

تضيـع السـلطات أوقاتـا طويلـة من أعمارنـا ونحن ندقـق في معلومة تافهـة أحيانا لنقلها للجمهور، لنجد بعـد أيـام مثلا أنها غيـر صحيحـة، وأن الكتمان منحها البقاء وأحيانا المشروعية.

اليوم، وبعد سـنوات من العمل، أشـعر بأهمية كوني صحفيـا، ولكـن أحتـاج لمـن يقـول لـي بـأن إسـاءة فهم الصحفـي علـى هـذا النحـو المقزز مـع توفر كل وسـائل الاتصال هذه، لا يمكن أن تحدث إلا في العصر العباسـي مثلا.

فخامة الرئيس

محمـد الغبـاري
malghobari@yahoo.com

فخامـة الرئيـس علـي عبدالله صالـح.. تحيـة احترام..

أجدنـي في لحظـة تأثر بالـغ وعجز علـى الأقل في ما يخص شـخصي، وبعـد أن وجدتني عاجزا عن فعل شـيء ينهي معانـاة الزميل محمد المقالـح، أتقدم إليك بهذه المناشدة، لعلها تجد صدى لديك.

فخامـة الرئيـس: أرجـوك بكل قيـم الإنسـانية، أن تتدخـل وتنهـي معانـاة الزميـل وإطلاق سـراحه، لأن التنكيـل الـذي تعـرض لـه طوال 6 أشـهر مضـت، لم يسبق لغيره أن تعرض لمثله، كما أن سيرتك في الحكم تتعـارض تماما مع هـذه الحالة اللاإنسـانية، والتهم التي سـيقت ضده لا تبرر ما تعرض لـه، والأدلة التي سـيقت لا تؤكدها، وبدا وكأن الأمر موقف شـخصي، لا أظن أن عاقلا يقبل أن يكون خصمه رئيس الجمهورية.. وإذا حدث ذلك فإنها الكارثة بعينها.

أعـرف يقينـا –كما تعرف أنـت– أن المقالـح لم يكن متآمـرا، ولا يجيـد الكـذب والمراوغـة واللعـب علـى الحبـال، وأنـه يقول كل ما يقتنع بـه حتى وإن اختلف فيـه مع أقرب أصدقائه، وأدعي أني قد أكون واحدا من هـؤلاء الذيـن عايشـوه لسـنين طويلة. كمـا أن المنطق يقتضـي، وقد وقفت الحرب وأصـدرت عفوا عاما عمن حمـل السـلاح في وجه الدولة وقتـل الجنود، أن يكون المقالـح أول المعنيـين بهـذا التسـامح، لأنـه لـم يحمل سلاحا ولم يقتل أحدا.

لـن أطالـب بالتحقيق فـي حادثة اختطـاف المقالح وتعذيبـه، ولكنـي أسـتحلفك بـكل عزيـز فـي حياتـك، أن تضـع حـدا لهذه المهزلـة التي تسـمى محاكمة، لأن التسـجيلات التـي قُدمـت فيها تسـيء لنظـام حكمك، وتكشـف مقدار الجرأة التي وصلت لها بعض الأجهزة فـي التنصـت علـى المكالمـات الشـخصية، والعائليـة للناشـطين السياسـيين والصحفيين، فيمـا إن الجميع يعلم جيداً أن الخارجين على القانون وأصحاب النفوذ بعيدون عن المسـاءلة، ويتم اسـترضاؤهم؛ إما خشـية مـن نفوذهم القبلي، أو طمعا في كسـب ودهم لمواجهة الأطراف الأخرى.

فخامـة الرئيـس: لقـد خذل الزمـلاء محمـد المقالح ربما لأسـباب سياسـية، وبدا من حديثك لقناة العربية عـن التمـرد أن الحـرب في صعـدة قد أصبحـت جزءاً مـن الماضـي، ولهذا فإن اسـتمرار محاكمتـه والتنكيل بـه، وتعمد امتهانه يزيد من مسـاحة الشـعور بالغبن المناطقي لدى فئة واسـعة جدا من الناس الذين وجدوا أن مـن قتلـوا فـي بنـي حشـيش أو حرف سـفيان أو غيرهمـا، يعاملـون كأنداد حتى وهم في السـجون، لم يتعـرض أي أحـد منهـم ولو لجزء بسـيط مما تعرض له المقالح.

ألا يرجـح هـذا التعامـل الفرضيـة التي تقـول بأن الحكـم لا يحترم إلا الأقوياء، وأنه لا يسـتقوي إلا على المجردين من السلاح، أو الانتماء القبلي، أو المنخرطين في العمل السياسي السلمي..؟

مهمـا قيل عن محمد المقالح فقد أثبتت الأحداث أنه ضحيـة للحرب في صعـدة، ولم يكن قائدا وموجها لها كما كان يراد تصويره، ولو لم يكن الحال كذلك لما جلس ممثلـو الحكومة مع قادة التمـرد وفاوضوهم، وربطوا صداقـات معهم. وإنـي إذ يخيفني التدهـور المريع في صحة زميلي، أخشـى أن تتحملوا وزر ما سـيلحق به جراء سوء معاملته طوال التاريخ.

أصدقـك القـول إن الرجـل، رغـم ما تعرض لـه، ظهر صامدا لم ينكسـر، ولا أظنه سـيفعل ذلك، لكن الاستفراد بـه وتحويل الدولة بـكل أجهزتها إلى عدو لمواطن مجرد مـن القبليـة أو السـلاح، أمر مرعـب، لأننا في الجلسـة الأخيرة لمحاكمته، وجدنا أن ممثل الادعاء العام يتصرف كضابط بوليس، يلقي بالشتائم على شخص مكبل وسط قفص الاتهام، وكأنه ينتظر إشادة من أعلى المسـتويات على هذا الفعل المجرد من قيم الرجولة أو الشجاعة.

هـل مـن الأخلاق في شـيء، أن يعتـدي ضابط على رجل مقيد وتحت مسـؤوليته؟ ولماذا كل هذه العدوانية تجاه المقالح، وهو وإن اختلف مع الحكم في الموقف من الحرب في صعدة، لا يمتلك إلا قلمه، وموقعا الكترونيا من السهل إغلاقه أو تدميره إذا كان ما يكتبه يؤذي أو سبب في عدم القدرة على حسم المعركة.

مـرة أخـرى أناشـدك بكل قيـم الإنسـانية أن تضع حـدا لمعانـاة زميلـي، مـع أنـي لا أعـرف إذا كانت تلك المناشـدة ستجد من يسـمعها، أم أني بهذا الفعل أكون قـد أغضبت من حيـث لا أدري من اعتقدت أني أسـعى للمساهمة في وضع حد لمأساته.

نافذة

منصـور هائـل
mansoorhael@yahoo.com

شيء من شيرين

بمقدور المرء أن يتعلم من تجربة الإيرانية شـيرين عبادي، الحاصلة على جائزة نوبل، أشياء كثيرة، وأولها عدم الانخداع بالهتافين لـ"الثورة" وأصحاب اللحى والعمائم أكانوا في إيران أو في اليمن.

والمعروف أنها قاضية مميزة، مبدعة، وعلى أرفع مستويات الاستقامة والذكاء، وقد استقطرت خبرة حياتها في مذكرات مكتوبة بشجن وبهجة وحزن وإشـراق، وترجمت مذكراتها التي صـدرت هذا العام إلى كافة لغات العالم الحية.

ورغم أنها كانت الأولى على دفعتها في كلية الحقوق بجامعة طهران، وقبـل أن تقوم ثورة الملالي وآية الله، حيث كانت من ألمع القضاة، ورغم أن مناخات عهد حكم الشـاه الفاسد هي التي هيأت لها فرصة دراسة الحقـوق والتخرج كقاضية تـزاول مهنة القضاء وهي سـافرة الوجه ومكشـوفة الرأس، إلا أنها انخدعت بنـداء الثوار الطالعين من مغارات الأزمنة السـحيقة، وثورة الإمام الخميني العائد من باريس بوجه عابس وحاجبـين ثقيلين. واعترفت شـيرين أنها دفعت ثمنا غالياً بسـبب ذلك الخطأ، وتعترف أن "الثورة" تمكنت من تنويمها مغناطيسياً، وجرفتها في تيارها العارم لتشارك بملء إرادتها وكامل حماستها في زوالها.

هكذا شاركت شيرين عبادي في زوال شيرين عبادي.

وتتذكر كيف أن أحد (رفاق) العنفوان والتمرد تعين كمشـرف مؤقت على وزارة العدل.

وتسـتحضر أجواء ذلك اليوم الذي كانت ظهيرته مشمسة، منعشة، وكانت هي ضمن مجموعة من زملاء فتح بني صدر المشرف الجديد على الوزارة، وتوجهوا إلى مكتبه للمباركة والتهنئة.

وتقـول: تدفقنا إلى الغرفة، وجرى تبادل الكثير من التحايا والتهاني الوردية، ثم وقعت عيناً بني صدر عليَّ فظننت أنه سيشـكرني وأن يعبر عن أهمية ما يعنيه التزام قاضية أنثى مثلي بالوقوف إلى جانب الثورة. لكنـه قال بدلاً مـن ذلك: "ألا تعتقدين أنه انطلاقاً مـن الاحترام لقائدنا المحبوب الإمـام الخميني الذي أنعم على إيران بعودته، من الأفضل أن تغطي شعرك؟". وأحست شـيرين بالرجفة والارتعاد. كيف يحدث هذا في وزارة العدل، بعد انتفاضة شـعبية عظيمة استبدلت الملكية بالعودة إلى العصور القديمة تحت مسـمى الجمهورية. ها هو المشرف الجديد على العدالة يتحدث عن الشعر.

وقالت: "لم أضع غطاء للرأس في حياتي قط، وسيكون من النفاق أن أبدأ ذلك الآن". قال وكأنه حل معضلتها ببسـاطة: "إذن لا تكوني منافقة وضعيه على رأسك في إيمان".

وتواصل شيرين أن المسـألة لم تتوقف عند مستوى فرض الحجاب بالقـوة، بل وصلت إلـى خلعها من وظيفة قاضيـة، وتحريم هذه المهنة على النساء.

وجاء اليوم الذي تشـكلت فيه لجان التطهير الثورية لجهاز القضاء، وكانت شـيرين أول الضحايا، وانتشـرت الأجواء المسرحية، وتدافعت الشـائعات كالدوامات، ومن لحظتها كرست نفسها لاستعادة الإنسان الذي انسـحق فيها، وتكرسـت من أجل حقوق الإنسـان، وكان فوزها بجائزة نوبل ضمن سـياقها، وقد وصل إليهـا أكثر من أن تذهب إليه، فهي محامية، كاتبة، ناشطة، معارضة، منافحة عن قضايا حرية التعبير والحريات بعامة، وقادرة على أن تمنح الأمل قوة وأجنحة وليست مجرد "عاصفـة من ريش". إنما.. تتذكر شـيرين أنها انخدعـت بوهم الثورة وجمهورية الإمام وعباءة آية الله، وذلك ما لا نحس الاهتداء إليه.

وتقـول: عندما أفكر في تلك الأوقات لا يثير دهشـتي سـوى مقدار سذاجتي.. وتسـتنكر انسياقها مع التيار الذي جعل من الخبل رياضة وطنية.

وليس ثمة ما يحول دون استنكارنا لمن يكفرون عيد المرأة وعيد الأم، غير تلك الرياضة: الخبل.

● هامش: "إيران تسـتيقظ.. مذكرات الثورة والأمل" هو كتاب شـيرين عبادي.

2gether
اعلن أكثر ..
بتكلفة أقل
together
Marketing Communications & Advertising
للإتصالات التسويقية والإعـلان
Mobil:777750630
Tel: 01 474 104
www.2gether-adv.com